المؤتمر التشاوري

للارتقاء بجودة مخرجات جامعة عدن بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل

للفترة من: ٢٥ - ٢٦ فبراير ٢٠٢٤م

تعليم أفضل ... مستقبل مستدام

المؤتمر التشاوري للارتقاء بجودة مخرجات جامعة عدن بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل .. للفترة من ٢٥ - ٢٦ فبراير ٢٠٢٤م

دار جامعة عدن للطباعة والنشر
Aden University Printing & Publishing House

برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء

الدكتور أحمد عوض بن مبارك

وإشراف الأستاذ

الدكتور الخضر ناصر لصور

رئيس جامعة عدن

وتنظيم المركز الاستشاري الأول

نقيم جامعة عدن

المؤتمر التشاوري للارتقاء بجودة مخرجات جامعة عدن

بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل

تعليم أفضل ... مستقبل مستدام

25-26 فبراير 2024

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية – عدن 1386 لعام 2024م .
حقوق الطبع والنشر محفوظة
دار جامعة عدن للطباعة والنشر .2024
يمنع ترجمة أو طباعة أو تصوير هذه المطبوعة أو أجزاء منها، وكذا حفظها أو نسخها على الوسائط الإلكترونية من غير موافقة مسبقة من الناشر.

National Library Aden, No. 1386 / 2024
Copyright.
Aden University Printing and Publishing House. 2024
All rights reserved. No part of this publication may be translated, reproduced or distributed in any form or by any means, or stored in a database or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

ADEN UNIVERSITY P.A.P. House

الجمهورية اليمنية. عدن. مدينة الشعب . ص . ب . 11016 ☎ 360087 – 360135
فاكس:360701 (2 967+) Fax (+9672) 360701 E-mail: unipress@y.net.ye
R. O. YEMEN. ADEN. MADINAT AL – SHAAB P . O . BOX 11016 ☏ 360087-360135

المؤتمر التشاوري للارتقاء بجودة مخرجات جامعة عدن بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل

26-25 فبراير 2024

الفئات المستهدفة

- ممثلو الجانب التعليمي
- ممثلو سوق العمل
- المؤسسات والشركات المهتمة بقطاع التعليم
- الباحثون والأكاديميون

الجهات

المركز الاستشاري الأول

جامعة عدن

موقع وتاريخ انعقاد المؤتمر والمعرض

26-25 فبرايـــر 2024

قاعة سبا الكبرى
خـــورمكســـر

عن المؤتمر

هو حدث مهم يجمع بين مجتمع التعليم في جامعة عدن لمناقشة المعرفة وتبادل الخبرات في مجال التعليم مع الجهات ذات العلاقة في وزارة التعليم العالي والجامعات اليمنية وسوق العمل. يعد هذا المؤتمر مناسبة وحدثًا مهمًا لجميع الأكاديميين والمسؤولين التعليميين والباحثين، وغيرهم من المهتمين بتحسن جودة مخرجات جامعة عدن. كما أن المؤتمر يربط بين شرائح التعليم العالي في جامعة عدن مع الجهات الحكومية والخاصة وشرائح القطاع الخاص وسوق العمل.

رؤية المؤتمر:

إيجاد رؤية جديدة في سوق العمل وذلك عن طريق تحقيق توافق بين التعليم العالي في جامعة عدن ومتطلبات سوق العمل المتغيرة، بواسطة تحديثات مستمرة في المناهج وتنمية المهارات والمعرفة التي يحتاجها الطلاب في سوق العمل الحديث.

أهداف المؤتمر:

1. تقديم أوراق عمل من خبراء مختصين.
2. توصيات وحلول مختلفة لكل من يهمه أمر توظيف الشباب في ما يتطلبه سوق العمل.
3. الخروج بنقاط مشتركة مع القطاع الخاص والحكومي في سوق العمل.
4. تعزيز التعاون الأكاديمي بين المشاركين.
5. تحسين جودة التعليم للشباب في جامعة عدن لملاءمة احتياج سوق العمل.
6. إيجاد مشاركة تفاعلية بين الحكومة وممثلي الجانب التعليمي والشركات والمؤسسات وغيرهم في القطاع الخاص والحكومي.
7. تعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية وأصحاب العمل.

أهمية المؤتمر:

1. توفير منصة لممثلي الجوانب التعليمية في جامعة عدن وأصحاب سوق العمل:

يعمل المؤتمر على توفير منصة للتبادل العلمي والنقاش المثمر بين جامعة عدن والجامعات الحكومية والخاصة مع أصحاب سوق العمل لمعرفة التحديات والتحسينات المناسبة لتخريج خريجين متوافقين مع متطلبات سوق العمل.

2. إيجاد حلول مستدامة لتطوير جودة التعليم وتحسينه:

يسهم المؤتمر في تطوير نظام التعليم في جامعة عدن عن طريق تبادل الأفكار والمعرفة بين المشاركين ومناقشة التحديات والفرص التي تواجه التعليم العالي.

3. ربط التعليم بسوق العمل:

يسهم المؤتمر في تعزيز التواصل والتعاون بين جامعة عدن والمؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة، كما أنه يسهم في تحديد احتياجات سوق العمل وتوجيه البرامج التعليمية.

4. توسيع التشبيك المهني:

يوفر المؤتمر فرصة للتواصل مع المهنيين والخبراء في مجالات مشابهة حيث يمكن للمشاركين بناء علاقات مهنية مما يمكنهم من الاستفادة من فرص التعاون والتعلم المستقبلية.

فعاليات المؤتمر

لقاء تشاوري

عبارة عن مؤتمر عن ملاءمة مخرجات التعليم في جامعة عدن مع متطلبات سوق العمل، حيث يهدف اللقاء إلى تعزيز التواصل بين مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك الجامعات والمؤسسات التعليمية وممثلي سوق العمل.

معرض

عبارة عن معرض خاص تقوم به الشركات والمؤسسات وممثلو سوق العمل بعرض خدماتهم علاوة على التعريف عن متطلباتهم في سوق العمل.

فقرات اللقاء التشاوري:

فقرات اللقاء التشاوري:

- افتتاح عام رسمي حكومي.
- مؤتمر تشاوري للارتقاء بجودة مخرجات جامعة عدن بما يلائم احتياجات السوق.
- الختام والتوصيات.

فقرات المعرض:

- مساحات عرض خاصة لكل شركة.
- إمكانية إقامة الشركات أو المؤسسات جلسات تعريفية.
- إمكانية قيام الشركات أو المؤسسات بإقامة عروض بسيطة.

أولاً: المحاضرات الافتتاحية وعددها ثلاث:

المحاضرة الأولى: الإطار الوطني للمؤهلات: الواقع والنظرة المستقبلية.

المحاضرة الثالثة: توافق متطلبات سوق العمل العالمي مع مخرجات مؤسسات التعليم العالي.

ثانياً: الأوراق العلمية المقدمة على وفق محاور المؤتمر:

المحور الأول: تحديات التعليم العالي	
الورقة الأولى	**الجهة المتحدثة**
واقع الكفاءة الداخلية والخارجية لجامعة عدن	جامعة عدن
الورقة الثانية	**الجهة المتحدثة**
تحديات التعليم العالي وتأثيرها في التنمية	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني
المحور الثاني: تحديات سوق العمل	
الورقة الثالثة	**الجهة المتحدثة**
ملاءمة مطلبات سوق العمل مع مخرجات التعليم الجامعي	الغرفة التجارية والصناعية
الورقة الرابعة	**الجهة المتحدثة**
جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل	جامعة العلوم والتكنولوجيا
المحور الثالث: العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل	
الورقة الخامسة	**الجهة المتحدثة**
الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل	جامعة حضرموت
الورقة السادسة	**الجهة المتحدثة**
مفاهيم التوجيه والإرشاد المهني وإدماجها ضمن مقررات التعليم الثانوي على وفق متطلبات سوق العمل	وزارة التربية والتعليم

لجان المؤتمر

الرقم	اللجنة التحضيرية
1.	أ. د. الخضر ناصر لصور
2.	أ.د. عادل عبد المجيد علوي العبادي
3.	أ.د هدى عمر باسليم
4.	أ.د. ابوبكر محمد بارحيم
5.	د. محمد سالم باعزب
6.	أ.مشارك د. صالح سريع باسردة
7.	أ.مشارك د. وهيب مهدي عزيبان
8.	أ.مشارك. د. مصطفى احمد صالح
9	د. مرتضى ابراهيم عثمان

الرقم	اللجنة العلمية
1.	أ.د. عادل عبد المجيد علوي العبادي
2.	أ.د هدى عمر باسليم
3.	أ.د. لبيب عبدالعزيز ابراهيم
4.	أ.مشارك.د. عبد الرحمن محمد سالم
5.	أ.مشارك.د. عبدالقادر محمد عبدالرحمن

الرقم	اللجنة التنظيمية
1.	د. مرتضى إبراهيم عثمان عبدالرحمن
2.	أ. د. أبوبكر محمد بارحيم
3.	أ. محمد حسن سالم
4.	أ.مشارك د. صالح سريع باسردة
5.	د. عبدالرحمن عبدالمجيد روشان
6.	د. توفيق صالح مانع
7.	د. ندى محمد علي حسين بادي

الرقم	اللجنة الترويجية
1.	أ. د. أبوبكر محمد بارحيم
2.	د. محمد سالم باعزب
3.	أ. نبراس منصور الشرمي

4.	أ. أحمد بن أحمد الصياد
5.	أ. صقر أحمد محمد العقربي
6.	أ. أحمد عبدالحكيم صالح عبدالله
7.	أ. ايمان محمد سالم باشا

الرقم	المتقدمون بأوراق علمية
1.	أ.د هدى عمر باسليم
2.	أ.مشارك. د عدنان عبدالله زين السقاف
3.	د. أحمد محمد علي كليب
4.	Prof. Dr. Niccolò Persiani
5.	Prof. Guido Bastianelli
6.	أ.د. عادل عبدالمجيد علوي العبادي
7.	د. أحمد عبدالسلام التويجي
8.	أشرف محمد عمر خنبري
9.	أ.م.د مختار محمد الأبيض
10.	مدرس محمد محمد الشميري
11.	أ. د. عبدالله عيظة باحشوان
12.	أ.م.د. شوقي أحمد علي الدعيس
13.	د. عزيز محمد سالم معافى

الرقم	رئاسة الجلسات
1.	أ. د. خالد الوصابي
2.	أ. د. الخضر ناصر لصور
3.	أ.د. لبيب عبدالعزيز ابراهيم
4.	أ.د خالد عمر باسليم
5.	أ.مشارك. د. عبدالقادر محمد عبدالرحمن
6.	أ.د. محمد سعيد خنبش
7.	أ.د. محمد بن محمد سعيد الشعيبي
8.	أ.مشارك. د عبدالرحمن محمد سالم
9.	أ.د. سوسن محمد عبد الله باخبيرة
10.	أ.د. هدى عمر باسليم

برنامج المؤتمر التشاوري للارتقاء بجودة مخرجات جامعة عدن بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل

25-26 فبراير 2024

اليوم	التوقيت	الموضوع	المتحدثون
الأحد 25 فبراير 2024	08.30 – 08.00	التسجيل	
	09.00–8.30	**الجلسة الافتتاحية: (القرآن الكريم والكلمات الترحيبية)**	
	10.00 – 9.00	**الجلسة العلمية الأولى: أوراق عمل افتتاحية** رئاسة الجلسة: أ. د. خالد الوصابي و : أ. د. الخضر ناصر لصور مقرر الجلسة: أ.د. لبيب عبدالعزيز ابراهيم	
	09.20–09.00	• **دراسة تحليلية عن الأطر الوطنية والإقليمية والعالمية للمؤهلات**	أ.د هدى عمر باسليم أستاذ طب المجتمع والصحة العامة، كلية الطب والعلوم الصحية جامعة عدن عضو مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، الجمهورية اليمنية – أ.مشارك. د عدنان عبدالله زين السقاف المدير العام للتعليم الحكومي، وزارة التعليم العالي
	09.40 –09.20	• **الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني بالتركيز على متطلبات العمل**	د. أحمد محمد علي كليب وكيل وزارة التعليم الفني والتدريب المهني لقطاع المعايير والجودة
	10.00 –09.40	Compatibility of Requirements of Global Labor Market with the Outputs of Higher Education Institutions: Teaching Administrative Theories in the College of Medicine and Health Sciences is an Example of this.	Prof. Dr. Niccolò Persiani Prof. Dr.Guido Bastianelli University of Florence, Italy
	10.15–10:00	مناقشة	
	11.00 –10.15	افتتاح المعرض واستراحة	

	12:00 – 11:00	**الجلسة العلمية الثانية: محور تحديات التعليم العالي؛ جامعة عدن نموذجاً** رئيس الجلسة: أ.د خالد عمر باسليم، مقرر الجلسة: د عبدالقادر محمد عبدالرحمن	
	11:20–11:00	• **واقع الكفاءة الداخلية والخارجية لجامعة عدن**	أ.د. عادل عبدالمجيد علوي العبادي نائب رئيس جامعة عدن للشؤون الأكاديمية أ.مشارك. د. فواز حسن القاسمي قسم الاحصاء والمعلوماتية
	11.40 – 11.20	• **تحديات التعليم العالي وتأثيرها في التنمية**	د. أحمد عبدالسلام التويجي المدير العام للبحث العلمي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني
	12:10- 11:40	مناقشة	
	01:00- 12:10	استراحة الصلاة وزيارة المعرض	
	02.00 – 1:00	**الجلسة العلمية الثالثة: محور تحديات سوق العمل** رئيس الجلسة: أ.د محمد سعيد خنبش، مقرر الجلسة: أ.مشارك د عبدالرحمن محمد سالم	
	1.20 – 01.00	• **ملاءمة متطلبات سوق العمل مع خدمات التعليم الجامعي**	أشرف محمد عمر خنبري نائب مدير الغرفة التجارية والصناعية
	01.40 – 01.20	• **جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل**	-أ.م.د مختار محمد الأبيض منسق متطلبات الجامعة -مدرس محمد محمد الشميري مدير إدارة الجودة والتطوير، جامعة العلوم والتكنولوجيا
	02.00 – 01.40	مناقشة واختتام جلسات اليوم الأول	
		وجبة الغذاء	
الاثنين 26 فبراير 2024	08.30	زيارة المعرض	
	10.00–9.00	مجموعة نقاش لجنة التوصيات: (أعضاء اللجنة العلمية)	
	10.30–10.00	استراحة وزيارة المعرض	
	12.00 – 10.30	**الجلسة العلمية الرابعة: محور العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات** سوق العمل رئيس الجلسة: أ.د سوسن محمد عبد الله باخبيرة، مقرر الجلسة: أ.د. هدى عمر باسليم	
	11.00–10.30	• **الفجوة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل**	أ. د. عبدالله عيظة باحشوان مدير مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة أ.م.د. شوقي أحمد علي الدعيس مدير إدارة المتابعة والتقييم، جامعة حضرموت

		• **مفاهيم التوجيه والإرشاد المهني وإدماجها ضمن مقررات التعليم الثانوي على وفق متطلبات سوق العمل**	د. عزيز محمد سالم معافى رئيس المكتب الفني بمركز البحوث والتطوير التربوي، وزارة التربية والتعليم
	12.00–11.30	مناقشة	
	12.30–12.00	استراحة الصلاة وزيارة المعرض و استمرار عمل مجموعة نقاش لجنة التوصيات	
	01:30 – 12:30	الجلسة الختامية: الكلمات الختامية وقراءة التوصيات ، توزيع الشهادات والختام رئاسة الجلسة: رئيس جامعة عدن ونوابه	
	01:30	وجبة الغذاء	

تقديم

أ.د. الخضر ناصر لصور

رئيس جامعة عدن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

إننا في جامعة عدن ليسرنا أن نرى مثل هذه الأعمال القيمة التي تخدم المجتمع وتسعى إلى رقيه وتطويره ، وتدعو إلى ربط المخرجات بسوق العمل ، إن هذا الكتاب، الذي بين أيدينا يحمل إنجازًا عظيمًا وجهدًا كبيرًا ، وفيه دلالة واضحة على الجهد المبذول ، فهو يضمّ أعمال المؤتمر التشاوري للارتقاء بجودة مخرجات جامعة عدن بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل، الذي تعقده الجامعة في المدة من 25 إلى 26 فبراير، بمشاركة نخبة من الأساتذة الأكفاء والمختصين من مختلف الجامعات والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص في اليمن.

فالمؤتمر يسعى إلى تحقيق أهداف عظيمة جليلة جعلها أمامه واضحة بينة لا غبار عليها ، فهو يهدف إلى:

- **تقييم واقع مخرجات جامعة عدن في ضوء متطلبات سوق العمل.**
- **تحديد التحديات التي تواجهها الجامعة للارتقاء بجودة مخرجاتها.**
- **وضع خطة عمل استراتيجية لمعالجة هذه التحديات وتحسين جودة مخرجات الجامعة.**

علمًا أن المؤتمر تضمن العديد من الفعاليات، منها:

- **جلسات عمل ناقشت مختلف جوانب موضوع المؤتمر.**
- **ورش عمل كان في أثنائها تبادل الخبرات والتجارب بين المشاركين.**
- **محاضرات ألقاها خبراء مختصون بمجال التعليم العالي.**

إن جامعة عدن، كصرح أكاديمي عريق، تدرك تماماً أهمية مواكبة التطورات المتسارعة في مختلف المجالات، وسعيها الدؤوب لتقديم تعليم نوعي يهيئ الطلاب لخوض غمار سوق العمل بكفاءة وفعالية ، فالجامعة تشجع مثل

هذه الأعمال القيمة ، ولن تدخر جهداً في دعم كل عملٍ الهدف منه خدمة المجتمع ، وهذا المؤتمر التشاوري يعد إنجازًا مهمًا ،فهو يهدف إلى الارتقاء بجودة مخرجات جامعة عدن بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل..فهو يشكل فرصة ثمينة لتبادل الأفكار والخبرات بين مختلف أصحاب المصلحة، من أكاديميين وخبراء في سوق العمل وصناع القرار، للوصول إلى رؤية مشتركة لتطوير مخرجات الجامعة بما يضمن تلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة.

إننا في جامعة عدن عن طريق هذا المؤتمر، نسعى إلى:

- تحديد التحديات التي تواجه الجامعة في مجال مخرجاتها.
- تحديد المهارات والكفاءات التي يتطلبها سوق العمل.
- وضع خطة استراتيجية لتطوير المناهج الدراسية والبرامج التعليمية.
- تعزيز التعاون بين الجامعة وسوق العمل.

فنحن نؤمن إيمانًا عميقًا بأن هذا المؤتمر سيشكل انطلاقة جديدة لجامعة عدن نحو تحقيق التميز في جودة مخرجاتها، ولن يكون ذلك إلا بتضافر جهود المشاركين جميعًا .

في ختام كلمتي، أود أن أشكر جميع الحضور على مشاركتهم في هذا المؤتمر المهم، واني لأتطلعُ إلى نتائجَ مثمرةٍ تسهم في الارتقاء بجودة مخرجات جامعة عدن ،وتلبية احتياجات سوق العمل. وتأمل الجامعةُ أن يكونَ هذا الكتابُ مرجعاً مهمًا للباحثين والمختصين بمجال التعليم العالي، وأن يسهم في الارتقاء بجودة التعليم في اليمن بشكل عام.

وتؤكد جامعة عدن عزمها على تنفيذ هذه اللقاء التشاوري وتوصياته، إيماناً منها بأهمية الارتقاء بجودة مخرجاتها بما يلبي احتياجات سوق العمل.

وفي الأخير يسرني أن أتوجه بالشكر والتقدير لدولة رئيس الوزراء الدكتور أحمد عوض بن مبارك على تفضله برعاية الندوة، والشكر موصول للأخوة الباحثين والمشاركين على عظيم جهدهم .

ابحاث الورشة

أ.د. هدى عمر باسليم

- عضو مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، أستاذة طب مجتمع وصحة عامة، مدير مركز تسجيل وأبحاث السرطان، كلية الطب والعلوم الصحية، جامعة عدن. تحمل دكتوراه في طب المجتمع من الجامعة الوطنية الماليزية، دبلوم تخصصي عالي في رعاية الطفولة والشباب جامعة فيكتوريا كندا، ماجستير صحة عامة جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية وبكالوريوس طب عام وجراحة، كلية الطب والعلوم الصحية، جامعة عدن.
- شغلت مناصب عدة وطنية و دولية، كرئيسة للإقليم العربي ونائبة رئيسة المنظمة للنساء في مجال العلوم للعالم النامي التابعة لليونسكو (OWSD) إيطاليا، خبيرة في منظمة الصحة العالمية عن إقليم شرق المتوسط في ترصد الأمراض المزمنة، و ممثلة لليمن في اللجنة الاستشارية الدائمة للبحث العلمي والابتكار في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، عضوة في المجلس العلمي لمركز أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا، بجانب عضويتها في مجلس إدارة مركز المرأة للبحوث والتدريب ورئاستها لكرسي النزاهة العلمية والسلوك البحثي المسؤول التابع للألكسو.
- – نشرت ما يقارب 90 بحثاً في المجلات العلمية المحلية والعربية والعالمية وكتب من دور نشر عالمية ولها مشاركات واسعة في مؤتمرات وندوات وورش عمل دولية وعربية وداخلية في مجال الصحة العامة والوبائيات واستراتيجيات مكافحة السرطان وصحة المرأة واالأطفال والمراهقين والتغذية والوبائيات. عضوة لجنة الميسرين في الأنشطة التعليمية الدولية للأكاديمية الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة الأمريكية، و تترأس تحرير المجلة اليمنية للعلوم الطبية والصحية،وعضو هيئة التحرير لعدد من المجلات العلمية الإقليمية والعالمية وهي عضو المجلس العلمي ورئيسة لجنة التطوير المهني المستمر لطب المجتمع في المجلس العربي للاختصاصات الصحية (مجلس وزراء الصحة العرب والجامعة العربية). كما أنها باحثة رئيسة ومستشارة لعدد من المنظمات المحلية والدولية.
- – حصلت على عدد من الجوائز والتكريمات، منها جائزة مؤسسة النشر والأبحاث العالمية إلسفير في عام 2013 في مجال علوم الحياة في الدول النامية.، تكريم في يوم الطبيب العربي عام 2014، اليونسكو 2019 في يوم المرأة والفتاة العالمي في العلوم، وجائزة عالم العام 2020 (المركز الدولي للإنجازات البحثية،الولايات المتحدة الأمريكية) وجائزة العام 2021 للأكاديمية الدولية للعلوم TWAS في استراتيجيات مكافحة السرطان وتعزيز صحة المرأة والطفل محليًا وإقليميًا كما كرمتها الجامعة العربية بجائزة الطبيب العربي في مجال طب المجتمع لعام 2023وحائزة على المركز الأول في التصنيف العالمي للباحثين والعلماء على مستوى جامعة عدن (AD scientific Index) لأربع سنوات متوالية 2021 و 2024.

عدنان عبدالله زين حسن

- تاريخ ومحل الميلاد:20/10/1960 قرية الوهط مديرية تبن محافظة لحج.
- الجامعة: عدن
- الكلية: الهندسة
- القسم العلمي: الهندسة الالكترونية والاتصالات
- اللقب العلمي: أستاذ مشارك
- التخصص العام: الاتصالات السلكية واللاسلكية
- التخصص الدقيق: الاتصالات الرقمية وترميز البيانات
- حاليا مدير عام التعليم الحكومية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني
- حاصل على عضوية معهد مهندسي الكهرباء والالكترونيات منذ عام 1993م ولديه العديد من الأبحاث المنشورة في مجلات علمية محكمة ومشاركات في العديد من المؤتمرات.

عدد البحوث والدراسات العلمية المنشورة: أكثر من عشرة بحوث علمية

دراسة تحليلية عن الأطر الوطنية والأقليمية والعالمية للمؤهلات

On The National, Regional, & International Qualification Framework

أ.د. هدى عمر باسليم
أستاذ طب المجتمع والصحة العامة، كلية الطب
والعلوم الصحية جامعة عدن
عضو مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة
التعليم العالي، الجمهورية اليمنية

أ. مشارك د. عدنان عبدالله زين
المدير العام للتعليم الحكومي
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني
والتدريب المهني

المقدمة:

إنّ التطور الحاصل في أنظمة التعليم في العالم وتنوعها أدّى إلى ظهور الحاجة إلى وجود فهم واضح ومشترك للمؤهلات التي توفرها البرامج التعليمية والتدريبية المختلفة الصادرة عن مؤسسات التعليم والتدريب بمختلف مراحلها وأنواعها. ومن أجل زيادة ثقة أرباب العمل والجهات المشغلة للخريجين في أسواق العمل المختلفة من النظام التعليمي والتدريبي، أصبح من المهم التأكد من أن البرامج التعليمية والتدريبية التي تؤدي إلى مستوى معين من المؤهلات تحقق المستوى نفسه من نواتج التعلّم بغض النظر عن المؤسسة التعليمية والتدريبية التي كانت فيها الدراسة والتدريب، علاوة على الحاجة الماسة إلى ربط مُخرجات التعليم والتدريب بحاجات المجتمع وأسواق العمل المختلفة اللذين لا يتأتيان إلا بوجود إطار مرجعي يحدد بدقة مستويات المؤهلات ومخرجاتها ويضبط جودتها، ويؤطر المؤهلات وسياسة أدراجها/ تسكينها أو ملاءمتها/ معادلتها. تتناول هذه الدراسة مسحاً شاملاً للأطر الوطنية والأقل يمية والعالمية للمؤهلات وتستعرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بهذه الأطر ومقارنة بعضا منها.

أطر المؤهلات القائمة على نتائج التعلم

توصي وثيقة "توافق الآراء في شنغهاي" التي اعتمدت في العام 2012م بضرورة قيام اليونسكو بالشراكة مع منظمات أقل يمية وعالمية على إعداد المبادئ التوجيهية الدولية بشأن ضمان الجودة من أجل الاعتراف بالمؤهلات على أساس نتائج التعلم. حيث إن تدويل نظم التعليم والتدريب، وأسواق العمل وزيادة حراك الناس والوظائف ترك آثاراً كبيرة في سبل الاعتراف بالمهارات وتثبيتها واعتمادها والاعتراف بها عبر الحدود. وتجدر الإشارة إلى أن أطر المؤهلات القائمة على نتائج التعلم هي إحدى الأدوات التي استعملت لإصلاح نظم التعليم والتدريب وتعميمها لتحسين المهارات والنهوض بإنتاجية أسواق العمل والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة الحصر العالمية للأطر الأقل يمية والعالمية للمؤهلات

نشرت اليونسكو قائمة حصر عالمية للأطر الأقل يمية والعالمية للمؤهلات، بالتعاون مع المؤسسة الأوروبية للتدريب (ETF) والمركز الأوروبي لتنمية التدريب المهني (Cedefop) ومعهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة (UIL) لرصد إصلاحات المؤهلات العالمية والأقل يمية ووضع خريطة لها، والبحث في الاتجاهات الرئيسة وقضايا السياسات المنبثقة من إصلاح أطر المؤهلات وتطويرها في العالم. حيث نشرت الطبعة الرابعة من قائمة الحصر العالمية للأطر الأقل يمية والعالمية للمؤهلات في عام 2022 من أجل تعزيز قاعدة المعارف بشأن تطور الأطر الوطنية والأقل يمية للمؤهلات على نحو ما نفذته البلدان والمناطق أواخر عام 2022. وبحثت الفصول الموضعية (المجلد الأول) في الاتجاهات الرئيسة وقضايا السياسات المنبثقة من إصلاح أطر المؤهلات والتحصيل العلمي وتطوراته. أما المجلد الثاني، فقد

تناول دراسات حالة للأطر الوطنية والأقل يمية /الوطنية للمؤهلات من مئة دولة من القارات كلها، علاوة على سبعة أطر أقل يمية للمؤهلات (جدول 1 ملحق 1).

الإطار الوطني للمؤهلات:

لقد زادت الحاجة إلى فهم مشترك لما هو متوقع من كل مستوى من المستويات المختلفة للمؤهلات، بحيث أصبح من المهم إيجاد معايير لمقارنة المؤهلات الوطنية مع المؤهلات العالمية من أجل أن يثق الخريجون والمشغلون على حد سواء بأن مؤهلاتهم الوطنية سيعترف بها في أي مكان في العالم، من خلال تعريفها بالنسبة إلى مستوى معين في إطار مرجعي تحدد فيه مُخرجات التعلّم بطريقة يمكن مقارنتها بمُخرجات التعلّم في ذات المستوى من أنظمة التعليم العالمية.

فالإطارهو الوعاء الذي يؤطر جميع مسارات ومستويات المؤهلات المرتبطة ببرامج التعليم والتدريب الرسمية أو غير الرسمية بحيث تحدد معايير العمق المعرفي والمهاري الذي ينبغي أن يكون مرتبطا بالمؤهل الممنوح.

وعليه فإن وثيقة إطار المؤهلات تحدد مستوى المؤهلات وأهميتها ونوعية التعليم والتدريب المقدم لنيل ذلك الاستحقاق ودرجته، وتمثل الوعاء الذي يؤطر جميع المؤهلات المتصلة بالتعليم والتدريب بمساراته المختلفة في المؤسسات التعليمية والتدريبية.

التعليم والتدريب في الجمهورية اليمنية

يتكون التعليم والتدريب الذي يؤدي إلى منح مؤهلات في الجمهورية من قطاعات عديدة :

- **التعليم العام:**
  - التعليم المدرسي الأساسي الذي تقدمه وزارة التربية والتعليم
  - التعليم المدرسي الثانوي العام الذي تقدمه وزارة التربية والتعليم
  - التعليم المدرسي الثانوي المهني الذي تقدمه وزارة التعليم الفني والتدريب المهني (سابقا)
- **التعليم العالي:**
  - التعليم الأكاديمي
  - التعليم التقني
  - التعليم المهني والتدريب

وتتنوع الجهات الحكومية المشرفة على مؤسسات التعليم العالي:

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتشرف على جميع الجامعات والكليات الجامعية الحكومية والأهلية
- وزارة التعليم الفني والتدريب المهني (سابقا) وتشرف على كليات المجتمع والمعاهد الفنية والتقنية
- وزارة الصحة والسكان وتشرف على المعاهد الصحية
- وزارة الداخلية وتشرف على كليات الشرطة وأكاديميات الشرطة
- وزارة الدفاع وتشرف على الكليات العسكرية
- وزارة العدل وتشرف على المعهد العالي للقضاء
- وزارة الأوقاف وتشرف على معاهد التوجيه والإرشاد
- وزارة الخدمة المدنية وتشرف على المعهد الوطني للعلوم الإدارية
- وزارة الثقافة وتشرف على معهد الفنون الجميلة

وتتبلور البنية القانونية الموجهة للجهات المانحة للمؤهلات أعلاه على النحو الآتي:

- قانون رقم (10) لسنة 2001م بشأن إنشاء أكاديمية الشرطة
- قانون الجامعات الأهلية رقم 13 لسنة 2005م،
- قانون رقم (23) لسنة 2006م بشأن التعليم الفني والتدريب المهني
- قانون رقم (34) لسنة 2008م بشأن المعهد العالي للقضاء
- قانون رقم (13) لسنة 2010م بشأن التعليم العالي
- قانون رقم (9) لسنة 2018م بشأن إنشاء المجلس اليمني للاختصاصات الطبية والصحية،

جوانب القصور في هذه الأطر، تتلخص فيما يلي:

- جمود البنية التشريعية، قانون التعليم الفني وقانون التعليم الأهلي وقانون التعليم العالي.
- تعدد قوانين التعليم وخاصة التعليم العالي، فهناك قانون الجامعات اليمنية رقم (18) لسنة 1995م، وهناك قانون التعليم الأهلي ولائحته التنفيذية لسنة 2007م، وهناك قانون رقم (13) لسنة 2010م مما أربك مؤسسات التعليم العالي؛ وأدى إلى تعدد المرجعيات القانونية وتعارضها في بعض النصوص.

فيما يلي حصر للمؤهلات ونوعيتها:

1. التعليم العام: الذي يتضمن التعليم الأساسي والثانوي بمساراته المختلفة،
2. التعليم الفني والمهني: ويتضمن الثانوية الفنية ودبلومات ما بعد الثانوية والبكالوريوس والماجستير.
3. التعليم العالي: ويشمل درجات الدبلوم الأكاديمي والبكالوريوس والدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه.
4. التعليم العسكري/الشرطي والقضائي: ويشمل الدبلومات والبكالوريوس والماجستير والدكتوراه العسكرية والشرطية.

مشروع الإطار الوطني للمؤهلات

لم تعد عملية تجويد مؤسسات التعليم العالي والاعتراف بمؤهلاتها، خياراً وطنياً مطروحاً وإنما ضرورة حتمية، تفرضها التحديات التنموية والمنافسة الأكاديمية ومتطلبات الاعتماد والاعتراف الوطني والدولي، وتستمد حركة الاعتماد والاعتراف قيمتها من الدعوات الملحة عالمياً وأقل يميا ومحلياً إلى ضرورة تجويد مؤسسات التعليم. ومن هنا باتت قضية الاعتراف بالمؤهلات من أهم القضايا الوطنية الملحة في ظل التوجه نحو تدويل التعليم وعولمته، وأدى تدويل التعليم التقليدي إلى نمو منقطع النظير في عدد المتعلمين الذين يدرسون خارج بلدهم الأصلي. وقد عملت اليونسكو، منذ تأسيسها، كمنصة عالمية للحوار وتبادل الأفكار حول الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي وتعزيز الحراك الأكاديمي. وفي هذا الصدد أنشأت اليونسكو عددًا من الاتفاقيات المتعلقة بالاعتراف بمؤهلات التعليم العالي على المستوى الأقل يمي.

وهنا تكمن أهمية إعداد الإطار الوطني للمؤهلات ليشكل إطارًا معياريًا، ومرجعيًا موحدًا وملزما؛ لتخطيط البرامج والمستويات التعليمية والمؤهلات المكتسبة منها، وتعتمد عليه المؤسسات التعليمية والتدريبية عند تخطيط برامجها ومستوياتها التعليمية، ومؤهلاتها، وتطويرها، وتقويمها، علاوة على أن جهات التوظيف ستسترشد به في تحقيق الربط بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل من الموارد البشرية المؤهلة والمدربة، الأمر الذي سينعكس على تحقيق سمات ومواصفات " مشتركة توفر موثوقية متبادلة، وتتيح للخريجين فرصا واسعة للتوظيف والمنافسة على مستوى أسواق العمل الوطنية والأقل يمية والدولية.

إن إنجاز مشروع الإطار الوطني للمؤهلات سيمثل نقلة نوعية لتنظيم قطاعات التعليم والتدريب وكذلك قطاعات العمل المختلفة، للحد من عشوائية التأهيل وعشوائية التصنيفات للمهن، وعشوائية سوق العمل والتصنيف المهني. وما يناسبها من مسؤوليات ومهام وكذلك حقوق وواجبات، وبالتالي إلغاء العشوائية والتشوهات التي ترافق عالم المؤهلات وتسكينها الأكاديمي والمهني. ويكون إعداد الإطار من قبل:

- **خبراء مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي بالتعاون مع ممثلي الجهات المعنية:**
  - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني،
  - وزارة التربية والتعليم،
  - وزارة الخدمة المدنية،
  - وزارة العدل،
  - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل،
  - وزارة التخطيط والتعاون الدولي،
  - وزارة الدفاع،
  - المعهد العالي للقضاء،
  - المعهد العالي للعلوم الوطنية،
  - أكاديمية الشرطة،
  - كليات المجتمع الحكومية،
  - الجامعات الحكومية والأهلية،
  - أصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني.

نظام الإطار الوطني للمؤهلات العلمية يشمل:

- جميع المؤهلات.
- كل المسارات (الأكاديمي – التقني – المهني).
- مختلف المستويات.

نماذج الأطر الوطنية للمؤهلات:

تطرق إلى أطر المؤهلات لسلطنة عمان ودولة قطر (ملحق 2)

الإطار الوطني للمؤهلات – سلطنة عمان

استعراض مكونات الإطار:

- هيكل الإطار
- مجموعات مستويات التعليم
  - القراءة والكتابة (مستوى واحد)
  - التعليم العام (ثلاثة مستويات)
  - التعليم العالي (ستة مستويات)
  - التوجهات:
    - الأكاديمي
    - التكنولوجي
    - المهني

- الاحترافي
- التوجه (الغرض)
- التوجهات

- الأكاديمي

المؤهلات ذات الأغراض الأكاديمية يكون لها توجه تخصصي عام ولاترتبط هذه المؤهلات غالبا بمهنة أو مجال فني بعينه ويكون التركيز في التعلم الذي يفضي إلى مؤهل أكاديمي على المعرفة وتطبيقها والمهارات غن طريق البحث في بيئة نظرية بحتة.

- التكنولوجي

المؤهلات ذات الأغراض التكنولوجية يكون لها تركيز نظري وعملي يسمح للخريج بالقيام بأدوار تتطلب التوازن بين المعرفة في المجال التخصصي وفهم التطبيقات العملية للمعرفة في بيئة العمل وتشكل المعرفة النظرية في الغالب أكثر من نصف التعلم المفضي للمؤهل.

- المهني

المؤهلات ذات الأغراض المهنية يكون لها ارتباط وثيق بمهن أو أعمال تجارية محددة حيث يشمل التعلم تركيزا أساسيا على المهارات التقنية والتطبيقية. وتشكل المهارات اليدوية في الغالب أكثر من نصف التعلم المفضي إلى المؤهل. كما أن بعض أو معظم التعلم ممكن أن يحصل في مكان العمل و/ أو بيئة تحاكي بيئة العمل (Simulated Working Environment).

- الاحترافي

المؤهلات ذات الأغراض الاحترافية تمنحها جهات احترافية بواسطة اختبارات تنظمها هذه الجهات أو تمنحها مؤسسات خاضعة لضوابط الجهات الاحترافية ومتطلباتها مما يسهل على حملة هذه المؤهلات استيفاء متطلبات الاعتراف الاحترافي.

نماذج لأهداف الأطر الوطنية للمؤهلات:

المملكة الأردنية الهاشمية

1. تنظيم المؤهلات الصادرة عن مؤسسات التعليم والتدريب المختلفة.
2. ضمان توافق مُخرجات التعلّم من المؤسسات التعليمية بغض النظر عن المؤسسة الملتحق بها.
3. تحديد واضح لمستويات المؤهلات ومُخرجات التعلّم للبرامج التعليمية التي يكون تسكينها في تلك المستويات.
4. تنظيم عملية تزويد خدمة التعليم في الأردن والإسهام في تعزيز التكامل بين النظم والقطاعات التعليمية المختلفة.
5. الانتقال من التعليم التقليدي إلى التعليم بواسطة المُخرجات والتعليم المتمحورفي الطالب.
6. تشجيع التعليم المهني والتقني للمحافظة على هرمية القوى البشرية ورفع مستواها الاجتماعي عن طريق مقارنته بالتعليم الأكاديمي من حيث المستوى.
7. ضمان تكافؤ معايير المؤهلات بمثيلاتها في مؤسساتِ التعليم في أ جزاء أ خرى من العالم.
8. تزويد المؤسسات التعليمية بمعايير أكاديمية ملائمة لتصميم ومراجعة تخطيط البرامج وضمان الجودة وذلك لمقارنتها والأخذ بها.

وعليه فانه يُمكن استعمال الإطار لما يلي:

- توفير مرجع تسترشد به المؤسسات التعليمية في عمليات التخطيط والمراجعة الذاتية.
- توفير مرجع لتعليمات ضمان الجودة للمؤسسات والبرامج التعليمية.
- مساعدة جهات التوظيف في التعرف إلى المعارف والمهارات المتوقعة من الخريجين.

- تسهيل الاعتراف بالمؤهلات الصادرة من الدول الأخرى.
- تعريف الانتقال وتسهيله بين المؤسسات التعليمية المحلية.
- تعريف الانتقال وتسهيله بين مراحل التعليم المختلفة وأنواعه .
- تسهيل الاعتراف بالمؤهلات لدى مؤسسات المجتمع الحكومية والخاصة المشغلة للخريجين.
- تسهيل عملية الموافقة على طرح برامج جديدة في مؤسسات التعليم المختلفة.
- الاعتراف بالمؤهلات غير الرسمية)الخبرات العملية، الدورات التدريبية، الخ.)
- تحديد متطلبات الحد الأدنى للمؤهلات على المستوى الوطني بواسطة نواتج التعلّم المرتقبة لكل مؤهل.
- توفير مقياس لتوافق المؤهلات الأردنية مع المؤهلات العالمية مما يسهل اعتراف الدول الأخرى بالمؤهلات الأردنية.

الشكل رقم (١): عناصر الإطار الوطني للمؤهلات.

الجدول (١٤): مستويات المؤهلات

المستوى	المؤهلات المشمولة بالمستوى	حجم المؤهل الرئيسي في المؤهلات الاكاديمية	حجم المؤهل الرئيسي في المؤهلات المهنية
١٠	ويشمل شهادات دكتوراه الفلسفة وما يكافئها من المؤهلات المحصلة بالخبرات.	٥٤ ساعة معتمدة أو ٣ سنوات على الأقل	--
٩	ويشمل شهادات الماجستير بأنواعها المختلفة والدبلومات العالية نوع ٢ والدورات التدريبية المتخصصة ذات المستوى المكافئ لمساقات الماجستير وما يكافئ ذلك من المؤهلات المحصلة بالخبرات.	٣٣ ساعة معتمدة أو سنتان دراسيتان	٣٣ ساعة معتمدة أو ما يكافئها ساعات تدريبية
٨	ويشمل شهادات الدبلوم العالي نوع ١ والدورات التدريبية المتخصصة ذات المستوى المكافئ لمستوى مساقات الدبلوم العالي وما يكافئ ذلك من المؤهلات المحصلة بالخبرات.	٢٤ ساعة معتمدة أو سنة دراسية على الأقل	٢٤ ساعة معتمدة أو ما يكافئها ساعات تدريبية
٧	ويشمل شهادات البكالوريوس الأكاديمية والدورات التدريبية المتخصصة ذات المستوى المكافئ لمستوى مساقات البكالوريوس وما يكافئ ذلك من المؤهلات المحصلة بالخبرات.	١٣٢ ساعة معتمدة على الأقل أو أربع سنوات دراسية على الأقل	١٣٢ ساعة معتمدة أو ما يكافئها ساعات تدريبية
٦	ويشمل الشهادة الجامعية المتوسطة (الدبلوم الأكاديمي والتقني) والدورات التدريبية المتخصصة المكافئة لمساقات الدبلوم وما يكافئ ذلك من المؤهلات المحصلة بالخبرات.	٧٢ ساعة معتمدة (أو سنتان دراسيتان) ٩٤ ساعة معتمدة (أو ٣ سنوات دراسية)	٧٢ ساعة معتمدة أو ما يكافئها ساعات تدريبية ٩٤ ساعة معتمدة أو ما يكافئها ساعات تدريبية
٥	ويشمل شهادات الدبلوم الفني أو التدريبي (بدون الامتحان الشامل) وما يكافئ ذلك من المؤهلات المحصلة بالخبرات	٣٠ ساعة معتمدة (أو سنة دراسية أو تدريبية)	٣٠ ساعة معتمدة أو ما يكافئها ساعات تدريبية
٤	ويشمل شهادات الثانوية العامة الأكاديمية والمهنية وشهادة دبلوم المستوى المهني وما يكافئ ذلك من المؤهلات المحصلة بالخبرات.	١٢ سنة دراسية	
٣	ويشمل شهادات المرحلة الأساسية (العاشر) وشهادة التدريب المهني مستوى ٢ وما يكافئ ذلك من المؤهلات المحصلة بالخبرات.	١٠ سنوات دراسية	١٤٠٠ ساعة تدريبية على الأقل
٢	ويشمل شهادات المرحلة الأساسية (السادس الأساسي) وشهادة التدريب المهني مستوى ١ وشهادة محو الأمية وما يكافئ ذلك من المؤهلات المحصلة بالخبرات.	٤ سنوات دراسية	٧٠٠ ساعة تدريبية على الأقل
١	ويشمل شهادات المرحلة ما قبل المدرسة (KG2) والمؤهلات غير الماهرة والمحصلة بالخبرة.	سنتان دراسيتان	--

سلطنة عمان

1 . توفير أداة واضحة ومتسقة لوصف جميع المؤهلات ومقارنتها وتصنيفها في السلطنة.
2. توفير أداة لدعم عملية مراجعة المؤهلات الموجودة حاليا في السلطنة.
3. توفير أداة لدعم عملية تطوير مؤهلات جديدة وتصميمها على وفق معايير متسقة بناءً على مخرجات التعلم.
4. توفير أداة لدعم التطوير المستمر وتعزيزه لإجراءات ضمان الجودة في التعليم والتدريب.
5. دعم عملية التعلم مدى الحياة.
6. توفير أداة للقياس المرجعي للاعتراف بالمؤهلات الأجنبية.

7. توفير أداة لدعم الاعتراف بأي تعلم منجز.
8. توفير أداة لدعم تنفيذ نطاق واسع من المؤهلات المهنية والتقنية.
9. توفير أداة لدعم الاعتراف بالمؤهلات الاحترافية.
10. توفير أداة تسهل دعم الاعتراف بالمؤهلات الممنوحة مقابل تحقيق مجموعات صغيرة نسبيا من مخرجات التعلم أو مقررات مهارية أو مؤهلات جزئية.

<table>
<tr><th>المستوى</th><th>النطاق التعليمي</th><th>التوجه الأكاديمي</th><th>التوجه التكنولوجي</th><th>التوجه المهني</th><th>التوجه الاحترافي</th><th>التعلم مدى الحياة</th></tr>
<tr><td>١٠</td><td rowspan="7">التعليم العالي (ما بعد المدرسي)</td><td>دكتوراه</td><td>دكتوراه تكنولوجيا</td><td>[إمكانية تطوير مؤهلات جديدة]</td><td>مؤهلات احترافية - ٥</td><td rowspan="10">الاعتراف بالتعلم السابق</td></tr>
<tr><td>٩</td><td>ماجستير
دبلوم دراسات عليا</td><td>ماجستير تكنولوجيا</td><td>[إمكانية تطوير مؤهلات جديدة]</td><td>مؤهلات احترافية - ٤</td></tr>
<tr><td>٨</td><td>بكالوريوس
دبلوم عال (دبلوم تخرج)</td><td>بكالوريوس تكنولوجيا</td><td>[إمكانية تطوير مؤهلات جديدة]</td><td>مؤهلات احترافية - ٣</td></tr>
<tr><td>٧</td><td>دبلوم متقدم</td><td>دبلوم تكنولوجيا متقدم</td><td>[إمكانية تطوير مؤهلات جديدة]</td><td>مؤهلات احترافية - ٢</td></tr>
<tr><td>٦</td><td>دبلوم</td><td>دبلوم تكنولوجيا</td><td>دبلوم مهني</td><td>مؤهلات احترافية - ١</td></tr>
<tr><td>٥</td><td>شهادة</td><td>شهادة تكنولوجيا</td><td>شهادة مهنية
شهادة كفاءة مهنية - ٣</td><td></td></tr>
<tr><td>٤</td><td rowspan="3">التعليم المدرسي</td><td colspan="2">دبلوم التعليم العام</td><td>دبلوم مهني عام
شهادة كفاءة مهنية - ٢</td><td></td></tr>
<tr><td>٣</td><td colspan="2">شهادة التعليم العام للتعليم الأساسي</td><td>شهادة مهنية عامة
شهادة كفاءة مهنية - ١</td><td></td></tr>
<tr><td>٢</td><td colspan="2">[إمكانية تطوير مؤهلات جديدة]</td><td>[إمكانية تطوير مؤهلات جديدة]</td><td></td></tr>
<tr><td>١</td><td>القراءة والكتابة</td><td colspan="4">شهادة القراءة والكتابة</td></tr>
</table>

دولة قطر

1. استيعاب جميع جوانب التعليم المنظم ومستوياته في قطر بما في ذلك التعليم العام والتعليم العالي والتعليم المهني والتقني والتخصصي، وتكوين فهم مشترك عما هو متوقع من حاملي المؤهلات المختلفة.
2. توفير سياق مرجعي لتصميم وتطوير مجموعة من المؤهلات الجديدة المرنة والحديثة في قطر والتي تلبي احتياجات الدولة وسوق العمل والأفراد ، وتضمن امتلاك الحاصلين عليها على المهارات المطلوبة في المجال الوظيفي
3. توفير سياق مرجعي لتطوير وتحديث ومراجعة والاعترافً بالمؤهلات الموجودة حاليا في الدولة.
4. المساهمة في تعزيز أداء الاقتصاد الوطني عن طريق دعمه بمؤهلات حديثة ووثيقة الصلة ومتسقة على الصعيد الوطني، مما يبني الثقة في المؤهلات الوطنية.
5. وضع معايير وعمليات وإجراءات لتنظيم ضمان جودة مخرجات التعليم، بما يتماشى مع رؤية قطر واستراتيجية التنمية الوطنية، وتوفير مرجعية في تقييم ومراجعة جودة المؤسسات التعليمية ومؤسسات التعليم العالي.
6. بيان العلاقة بين مختلف المؤهلات والتكامل والتداخل بينها ومسارات التقدم عبر المستويات المختلفة، ومساعدة المتعلمين على التحرك بسهولة وسرعة بين مختلف قطاعات التعليم وضمنه من جهة، وبين تلك القطاعات وسوق العمل من الجهة الأخرى.
7. دعم التعلم مدى الحياة، بواسطة توفير أساس للأفراد ؛ للتقدم بسرعة ضمن مستويات الإطار، عن طريق الاعتراف بالمؤهلات والتعلم السابق
8. تعزيز تنقل الخريجين في سوق العمل في قطر بالاعتراف بقيمة المؤهلات الوطنية القطرية بالمقارنة مع نظيراتها الدولية.
9. توفير أساس لمواءمة ومحاذاة المؤهلات في الدولة مع أطر المؤهلات الوطنية والأقل يمية الأخرى.

ملحق رقم (٢) المخطط العام لمسارات التعليم الشائعة

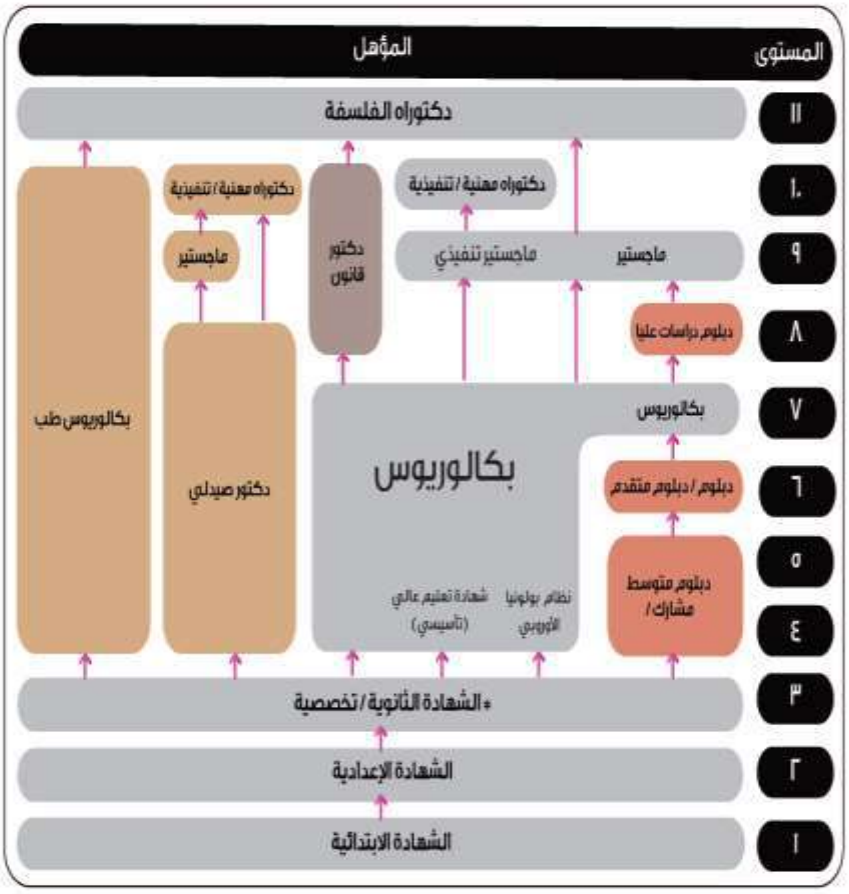

* يمكن الحصول على المسارات التفصيلية ضمن مستويات التعليم العام في قطر ضمن مخطط التعليم المحدث المنشور من قبل وزارة التعليم والتعليم العالي

المراجع:

1. قانون رقم (45) لسنة 1992م بشأن القانون العام للتربية والتعليم.
2. قانون رقم (17) لسنة 1995م بشأن الجامعات اليمنية.
3. قانون رقم (10) لسنة 2001م بشأن إنشاء أكاديمية الشرطة.
4. قانون الجامعات الأهلية رقم 13 لسنة 2005م.
5. قانون رقم (23) لسنة 2006م بشأن التعليم الفني والتدريب المهني.
6. قانون رقم (34) لسنة 2008م بشأن المعهد العالي للقضاء.
7. قانون رقم (13) لسنة 2010م بشأن التعليم العالي.
8. قانون رقم (9) لسنة 2018م بشأن إنشاء المجلس اليمني للاختصاصات الطبية والصحية.
9. الإطار الوطني للمؤهلات سلطنة عمان (جميع النسخ).
10. الإطار الوطني للمؤهلات الاردن.
11. الإطار الوطني للمؤهلات مصر.
12. الإطار الوطني للمؤهلات السعودية (جميع النسخ).
13. الإطار الوطني للمؤهلات قطر.
14. الإطار الوطني للمؤهلات البحرين.
15. الإطار الوطني للمؤهلات ايرلندا.
16. الإطار الوطني للمؤهلات بولندا.
17. الإطار الوطني للمؤهلات ماليزيا.
18. الإطار الوطني للمؤهلات استراليا.
19. الإطار الوطني للمؤهلات كينيا.
20. الإطار الوطني للمؤهلات جنوب افريقيا.
21. الإطار الوطني للمؤهلات موريشوس.
22. الإطار الوطني للمؤهلات المملكة المتحدة.
23. الإطار الوطني للمؤهلات المانيا.
24. دليل عملي للاعتراف بالمؤهلات-اليونسكو.

الملاحق

Appendix I

This Global Inventory of National and Regional Qualifications Frameworks is the result of longstanding collaborative work between the European Centre for the Development of Vocational Training (Cedefop), the European Training Foundation (ETF), the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) and the UNESCO Institute for Lifelong Learning (UIL).

SECTION I – INVENTORY OF NATIONAL QUALIFICATIONS FRAMEWORKS		
Albania	Ireland	Portugal
Austria	Jordan	Qatar
Azerbaijan	Kazakhstan	Romania
Belgium	Kenya	Saudi Arabia
Brazil	Republic of Korea	Scotland
China	Kuwait	United Kingdom of Great Britain
Colombia	Kyrgyzstan	Northern Ireland
Croatia	Latvia	Serbia
Denmark	Lebanon	Singapore
England	Lithuania	Slovakia
Egypt	Luxembourg	Slovenia
Estonia	Malaysia	South Africa
Ethiopia	Malta	Spain
Fiji	Morocco	Sri Lanka
Finland	Nepal	Sweden
France	Netherlands	Thailand
Georgia	New Zealand	Türkiye
Germany	Norway	Uganda
Ghana	State of Palestine	Ukraine
Greece	Poland	United Arab Emirates
Hungary		Wales
India		

SECTION II – INVENTORY OF REGIONAL QUALIFICATIONS FRAMEWORKS
The Association of Southeast Asian Nations framework arrangement. The Caricom qualifications framework. The European qualifications framework. The Gulf qualifications framework. The Pacific qualifications framework. Southern African Development Community regional qualifications framework. Transnational qualifications framework for the virtual university of small States of the Commonwealth.

د. احمد محمد علي كليب

- من مواليد م/ طورالباحة م/لحج. 1978م.
- دكتوراه في الإدارة والإشراف التربوي جامعة عدن تناولت أطروحته ."تطوير إدارة جامعة عدن في ضوء عناصر الانموذج الأوروبي للتميز EFQM".
- يعمل حاليا وكيلا في وزارة التعليم الفني والتدريب المهني لقطاع المعايير والجودة.
- مستشار سابق لوزارة الشباب والرياضة ومدرب دولي معتمد في مجالات التخطيط والتطوير الإداري وبرامج التنمية البشرية.
- عمل مستشارا أكاديميا لمركز ساعد للاستشارات التعليمية بالمملكة العربية.
- شارك في مجموعة من المؤتمرات والورش المعنية بتطوير العملية التعليمية في اليمن وخارجها آخرها (مؤتمر شركاء من أجل اليمن في اسطنبول أغسطس 2023م).
- كما شغل مديرا لفرع منظمة WAMY للتدريب والاستشارات في اليمن ومنفذ برامج تدريب وتطوير اداري بديوان محافظة عدن.
- كما ساهم في إدارة وتأسيس وتطوير مجموعة من المؤسسات التدريبية التقنية والمهنية وصياغة مجموعة من البرامج والحقائب التدريبية ذات العلاقة بمجال بناء القدرات وتنمية المهارات.

الاستراتيجية العامة لإعادة التعافي لمنظومة التعليم الفني والتدريب المهني

على وفق احتياجات سوق العمل

إعداد/ د. أحمد محمد كليب
وكيل وزارة التعليم الفني والتدريب المهني لقطاع المعايير والجودة

مقدمة:

في إطار البرنامج التنفيذي للسياسات والأنشطة الحكومية المنفذة للتوجيهات الواردة في خطاب رئيس مجلس القيادة الرئاسي أمام مجلس النواب المنعقدة بتاريخ 19/4/2022م، تتطلع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني عن طريق هذه الرؤية إلى تحقيق توازن نسبي بين مخرجات التعليم الثانوي والجامعي من جهة وبين التعليم الفني والتدريب المهني من جهة أخرى مع الارتقاء بمناهج وبرامج التعليم الفني والتدريب المهني وتحسين فاعليتها ورفع كفاءتها . وحيث إن التعليم الفني والتدريب المهني أحد الركائز الأساسية للأمن القومي للبلد وأحد الطرائق الرئيسة لتجفيف منابع الإرهاب وتجفيف مصادر الجريمة فإننا نأمل من الحكومة اليمنية وكل الشركاء الفاعلين والمنظمات المحلية والدولية إعطاء التعليم الفني والتدريب المهني الأولوية القصوى في التدخلات لتطويره وإعادة دوره الريادي في تنمية المهارات المهنية والتقنية في مختلف المجالات، لتمهين الشباب حتى يتمكنوا من الحصول على فرص عمل جيدة تمكنهم من العيش الرغيد والحياة الكريمة كون ذلك أحد عوامل الاستقرار والتنمية.

ثانياً: الأهداف :

تهدف هذه الاستراتيجية العامة إلى تأكيد أهمية التعافي وضرورته للمنظومة التعليمية والتدريبية في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني وتطويرها بهدف تحسين القدرات التعليمية ورفع مستوى الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني من أجل مخرجات تواكب التطورات والمستجدات لتلبي احتياجات السوق المحلية والأقل يمية ومتطلباتهما .

الأهداف العامة:

1. إيجاد وبناء قاعدة بيانات فعالة داعمة لصناع القرار ومتاحة للمستفيدين الداخليين.
1. زيادة القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني.
2. زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الفني والتدريب المهني وكليات المجتمع التقنية.
3. الارتقاء بمستوى جودة العملية التعليمية والتدريبية بما يواكب المتغيرات التكنولوجية
4. بناء شراكة فاعلة وتحفيز دور القطاع الخاص في المشاركة الإيجابية في التعليم الفني والمهني.
5. تشجيع فرص التعليم الموجه للمرأة والمتسربين وذوي الاحتياجات الخاصة.
6. إعادة تأهيل الشباب المتسربين من التعليم العام وتدريبهم .
7. بناء شراكات قوية مع القوات المسلحة والأمن والجهات الداعمة من أجل إعادة تأهيل الأفراد المنظمين وتدريبهم في الوحدات العسكرية والمقاومة المسلحة بعد انتهاء الحرب.

السياسات: -

1. التوسع في مؤسسات التعليم الفني في كل المحافظات لاستيعاب الإقبال المتزايد عليها وتحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.
2. إعادة إعمار ما دمرته الحرب الانقلابية من المؤسسات التعليمية والتدريبية وتأهيلها .
3. . تدريب كوادر التعليم الفني والتدريب المهني وتأهيلهم في المجالات التخصصية والإدارية.

4. تحديث التجهيزات القديمة وتطويرها والتأثيث.
5. تطوير البرامج والمناهج والخطط الدراسية والتدريبية وتحديثها .
6. تشجيع استثمار القطاع الخاص في التعليم الفني والتدريب المهني.
7. إعداد كوادر لتأمين متطلبات التنمية من القوى البشرية ذات الكفاءات التقنية والفنية والمهنية
8. في المجالات التنموية المختلفة.
9. استحداث تخصصات وبرامج تلبي احتياجات السوق.
10. إعداد نظام المعلومات الفنية والتقنية وبناؤه .
11. .التوسع في برامج التدريب المستمر.

ثالثاً: الوضع الراهن للتعليم الفني والتدريب المهني

1. يعيش التعليم الفني والتدريب المهني واقعاً مزرياً وصعباً نتيجة العوامل التي تمر بها البلاد، ومنذ أن تولينا الوزارة في 2017م فقد بذلنا جهوداً كبيرة في تنشيط التعليم الفني والمهني وتفعيله وإعادة تشغيل مؤسساته التي توقفت وتضررت نتيجة الحرب الانقلابية نذكر منها وباختصار ما يلي:
2. تأسيس الوزارة بالعاصمة المؤقتة عدن عن طريق تأثيث المكاتب الإدارية للقطاعات وتجهيزها ، واستكمال البنية التنظيمية والإدارية للوزارة
3. إعادة تأسيس الجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى لكليات المجتمع وتجهيزه وتأثيثه بالعاصمة عدن
4. إعادة تأسيس صندوق تنمية المهارات بالعاصمة عدن واستكمال البنية التنظيمية والإدارية له
5. ترميم المعاهد والكليات التي تضررت ونهبت أثاثها وتجهيزها وتشغيلها في كل من عدن وتعز ولحج وأبين والضالع، وشبوة
6. إنشاء عدد من كليات المجتمع وتجهيزها وتأثيثها وتشغيلها (كلية مجتمع تعز، كلية مجتمع عتق م/ شبوة، كلية مجتمع المكلا/حضرموت، كلية مجتمع المضارية ورأس العارة م/ لحج).
7. تأسيس وحدة إدارة المشاريع الممولة خارجياً وانتظام عملها بالعاصمة المؤقتة عدن .
8. استكمال إنجاز الدراسات والوثائق النمطية وجداول الكميات والمواصفات لتجهيز عدد (10) معاهد مهنية وتقنية وتأثيثها في الجمهورية والممول من الصندوق السعودي للتنمية وانزال إعلان التأهيل المسبق للشركات المؤهلة.
9. استكمال إعداد الدراسات الفنية والوثائق النمطية وجداول الكميات والمواصفات لتجهيز عدد (12) كلية مجتمع وتأثيثها في الجمهورية اليمنية (قرض كويتي) وإعلان المناقصة الدولية الخاصة بالتجهيزات.
10. تجهيز الدراسات والمخططات الهندسية وجداول الكميات والمواصفات لبناء وانشاء كلية مجتمع صباح الأحمد في محافظة ارخبيل سقطرى.
11. إعداد عدد من الدارسات الفنية لإعادة ترميم بعض المؤسسات التعليمية والتدريبية وتأهيلها في العاصمة المؤقتة عدن

فكرة مختصرة عن التعليم الفني والتدريب المهني

يتوزع التعليم الفني والتدريب المهني على أربعة مستويات تعليمية وتدريبية نظامية وغير نظامية تتراوح مدة الدراسة في التعليم النظامي من أربع سنوات إلى سنة) تتجاوز عدد التخصصات المهنية والتقنية تسعين تخصصًا وبرنامج أما غير النظامية فمدة الدراسة فيها تختلف بحسب البرنامج التدريبي ما دون السنة وتتضمن عدد كبير من البرامج بحسب احتياجات سوق العمل. تتوزع تلك البرامج والتخصصات في المناطق المحررة على النحو الآتي:-

1. عدد (31) معهدًا مهنيًا وتقنيًا حكوميًا.
2. عدد (11) كلية مجتمع حكومية.
3. عدد (12) معهدا نظاميا خاصا و(18) كلية مجتمع خاصة.
4. عدد(200) مركز تدريبي برامج قصيرة.

يتجاوز عدد الطلاب والطالبات المقيدين في مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني ما يقرب من (25000) طالب وطالبة.

وعن طريق دراسة البيئة الداخلية والخارجية لمنظومة التعليم الفني والتدريب المهني بصورة أولية والتعرف إلى نقاط القوة والضعف والبحث عن الفرص المتاحة قمنا بتحليلها على النحو الآتي:

1. نقاط القوة

1. وجود إطار تشريعي يلبي احتياجات منظومة التعليم الفني والتدريب المهني لحد ما.
2. انتشار مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في معظم محافظات الجمهورية.
3. تنوع المؤسسات التعليمية والتدريبية وتعدد المستويات التعليمية التي تقدم خدماتها في مختلف المجالات.
4. انتشار ثقافة ضمان الجودة والبدء بتطبيق نظام ضمان الجودة في ثلاث عشرة مؤسسة بدعم من المجلس الثقافي البريطاني.
5. وجود خبرات تراكمية نوعية لدى الكادر إلى حد ما.
6. استقلالية كليات المجتمع مالياً وادارياً.
7. . إمكانية استغلال المؤسسات التعليمية والتدريبية وكادرها لنوبتين(صباحي ومسائي) .
8. زيادة الطلب على التعليم الفني والتدريب المهني.

2. نقاط الضعف

• الآثار المادية الناتجة عن الحرب الانقلابية التي لحقت بالمؤسسات التعليمية والتدريبية وتمثلت بالآتي:

1. تدمير كلي لعدد (29) مؤسسة تعليمية وتدريبية منها (13) تقع في المناطق المحررة
2. تدمير جزئي لعدد (17) مؤسسة تعليمية وتدريبية منها (10) تقع في المناطق المحررة.
3. نهب التجهيزات والأثاث لمعظم المؤسسات التي تقع في المناطق والمحافظات التي دارت فيها الحرب.
4. مؤسسات حولت إلى مقرات لإيواء النازحين أو كان الاستيلاء والسيطرة عليها من جماعات مسلحة أو قوى عسكرية لعدد (12) مؤسسة تعليمية وتدريبية في المناطق التي تحررت من أيدي الانقلابين.
5. انقطاع المدرسين والمدربين وعدم انتظامهم في العمل لأسباب عديدة منها انقطاع المرتبات او النزوح أو الهجرة أو التسرب أو الالتحاق بجبهات القتال
6. عدم القيام بأي أنشطة لرفع كفاءة الأداء لكوادر التعليم الفني والتدريب المهني وتطويره وذلك بسبب الحرب وتوقف الميزانية التشغيلية للدولة.
7. توقف عملية تأهيل الكوادر في معظم المؤسسات التعليمية والتدريبية .
8. تقادم المناهج والبرامج والخطط الدراسية مما جعلها لا تواكب سوق العمل.
9. تقادم المباني والتجهيزات لمعظم المؤسسات التعليمية والتدريبية .
10. توقف الدعم المحلي والخارجي للتعليم الفني والتدريب المهني منذ 2014م.
11. انقطع عدد من الطلاب والطالبات عن الدراسة وبنسبة كبيرة جدا وصلت إلى (42٪) في بداية 2015م (بحسب تقرير مسح الأضرار المنظمة العمل الدولية التي أجرته في ديسمبر 2015م)

12. توقف استكمال المشاريع التي كانت قيد الإنشاء منذ العام 2011م بسبب:

التحديات:

يواجه التعليم الفني والتدريب المهني تحديات كبيرة، تتمثل أبرزها بالآتي:

1. الآثار المادية والاجتماعية للانقلاب.
2. ارتفاع نسبة الشباب في الفئة العمرية (16- 21 سنة).
3. قصور في الجانب التدريبي للكوادر في المؤسسات التعليمية والتدريبية وعدم قدرة الكوادر الموجودة مواكبة التطورات في عالم المعرفة .
4. ضعف المشاركة المجتمعية في دعم مؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني وكذا الاستثمار في هذا النوع.
5. التكاليف الباهظة لإنشاء مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني وتجهيزها .
6. السوق المتغيرة والتكنولوجيا المتسارعة المتطورة، وعدم القدرة على التحديث للمناهج والتجهيزات لمواكبة التغيرات.
7. العوامل الاقتصادية التي تعيشها البلاد.
8. لاتوجد أنظمة ولوائح تنظم الاعتراف بمكتسبات الخبرة التراكمية والكفاءة.
9. لا توجد المعايير القياسية للكفايات المهنية.
10. قلة الثقة بمخرجات التعليم الفني والتدريب المهني.

الفرص

1. توجه الحكومة اهتمامها بالتعليم الفني والتدريب المهني
تحرر السوق في ظل العولمة حيث يصبح بإمكان العامل الماهر أن يتحرك بكل حرية للعمل في أي مكان في اليمن وخارجها ، ويصبح المعيار هو المهارة والجودة وهذا ما يفقده شبابنا وكذلك توقف المنح والمساعدات الخارجية منذ العام 2014م لهذا القطاع المهم.
2. التوجه الجديد لسياسات العمل لدول مجلس التعاون الخليجي بالانفتاح نحو العمالة اليمنية، ونظرا إلى توفر فرص العمل هناك وفارق سعر العملة فإنه يحتم علينا تأهيل شبابنا تأهيلاً تقنياً جيداً لينافس العمالة لدول شرق آسيا المؤهلة والرخيصة.
3. . الاهتمام اللامحدود من قبل دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية في بناء الدولة اليمنية وإعادة الاستقرار والإعمار في اليمن.
4. . وجود عدد من اتفاقيات المنح والقروض (منذ 2012م) لإنشاء عدد من المؤسسات الجديدة وتجهيزها .

رابعاً: التوصيات:

1. ضرورة توفير البيئة التعليمية والتدريبية الوسطية لإكساب الشباب والشابات المهارات التقنية والتخفيف من العبء المتمثل بالهجرة المتزايدة من طلاب طالبات العلم من المؤسسات التعليمية التقنية في المدن الرئيسة الأخرى وذلك لتحقيق تنمية مستدامة وإيجاد بيئة أكثر استقرارا للسكان.
2. إعادة تأهيل المؤسسات التعليمية والتدريبية وتجهيزها ،التي دمرت بسبب الحرب الانقلابية.
3. استكمال بناء المؤسسات وتجهيزها وتأثيثها التي كانت قيد الإنشاء وتوقفت بسبب انقلاب الحوثي على الشرعية.
4. تحديث التجهيزات وتطويرها والمعدات في المؤسسات القديمة على وفق التطورات التكنولوجية في سوق العمل.

5. تحديث البرامج والمناهج والتخصصات وتطويرها في المؤسسات التعليمية القائمة على وفق احتياجات السوق المحلية والأقل يمية.
6. إعادة تدريب الكوادر التعليمية والتدريبية والإدارية وتأهيلها على وفق تطورات التكنولوجيا المتسارعة.
7. توفير الاحتياجات اللازمة من الكوادر التخصصية والفنية لتغطية العجز القائم في مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني.
8. التركيز في الجوانب الصناعية والخدمية والتنموية التي تتناسب مع قدرات الفتاة وإمكانياتها واحتياجات المجتمع.
9. تطوير أنظمة مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني ومعاييره.
10. تفعيل التوجيه والإرشاد المهني لرفع مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية التعليم الفني والتدريب المهني.
11. تفعيل المشاركة المجتمعية وتعزيزها في تطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني.

خامساً: مكونات الاستراتيجية

تتكون الاستراتيجية من ثمانية مشاريع على النحو الآتي :

1. دراسة تحليلية شاملة لاحتياجات سوق العمل.
2. تطوير التجهيزات التعليمية والتدريبية للمؤسسات القائمة وتحديثها بما يتواكب مع التطور التكنولوجي المتسارع.
3. استكمال إنشاء المؤسسات قيد الإنشاء وتجهيزها وتأثيثها والتي توقف استكمالها بسبب الحرب.
4. إعادة إعمار ما دمره الانقلابيون من مؤسسات تعليمية وتدريبية.
5. إعادة تأهيل المؤسسات القديمة وتحديث التجهيزات والأثاث.
6. إعداد وثيقة معايير ضمانا للجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني.
7. إعادة تدريب الكوادر التعليمية والتدريبية والإدارية وتأهيلها في المؤسسات التعليمية والتدريبية.
8. تطوير المناهج والبرامج التعليمية والتدريبية وتحديثها .

الاحتياجات والمتطلبات الملحة

ولتحقيق الأهداف والطموحات المذكورة فإننا بحاجة إلى ما يلي:-

1. منح التعليم الفني والتدريب المهني اهتماما أكبر وأولوية قصوى من المنح والمساعدات والقروض الخارجية وذلك لإعادة إعمار المعاهد المدمرة وتأهيلها وتطوير منظومة التعليم والتدريب المهني.
2. رفع الموازنات التشغيلية السنوية للوزارة والمؤسسات التعليمية والتدريبية في المحافظات على وفق متطلباتها واحتياجاتها.
3. إعداد خطة استراتيجية للتعليم الفني والتدريب المهني.
4. مخاطبة المملكة العربية السعودية لتفعيل تنفيذ اتفاقية التعاون المشتركة واستكمالها والموقعة بين الصندوق السعودي للتنمية والجمهورية اليمنية في /13/11/2007م بشأن تجهيز وتأثيث المعاهد المهنية والتقنية وتأثيثها .
5. تطوير الأجهزة الإدارية المنفذة والمشرفة على الأنشطة ذات العلاقة باستعمال الموارد البشرية والمالية والمرافق والتجهيزات المتاحة.
6. إيجاد توازن بين المخصصات المالية للجانب الاستثماري والجوانب الأخرى مثل التشغيل، والتأهيل والتدريب، وإعداد البرامج، والمتابعة والتقييم.
7. تعديل اللائحة التنفيذية لقانون صندوق تنمية المهارات لرفع مخصصات التعليم الفني والتدريب المهني.

8. اعتماد 1000 درجة وظيفية تعاقدية للمعاهد في المناطق المحررة وتخصص للمجالات الصناعية والهندسية والمعلوماتية فقط .

سادساً : النتائج المتوقعة

1. التوسع في توفير خدمات التعليم الفني والتدريب المهني بجودة عالية وذلك لتوفير البيئة التعليمية والتدريبية الملائمة من مناهج محدثة وكادر مدرب ومؤهل وتجهيزات حديثة ومبان مناسبة في المؤسسات التعليمية والتدريبية في جميع المديريات والمحافظات.
2. . إتاحة الفرصة للشباب والفتيات لاكتساب المهارات المهنية والتقنية المواكبة للتطور التكنولوجي في سوق العمل.
3. زيادة فرص الشباب والفتيات للالتحاق بسوق العمل وانخفاض نسبة البطالة.
4. انخفاض نسبة الفقر في أوساط المجتمع.
5. انخفاض نسبة انتشار الجريمة وتجفيف منابع الإرهاب.
6. حدوث توازن نسبي في التنمية والتطور بين المجتمعات الحضرية والريفية وتخفيف الهجرة الداخلية.
7. تنمية المجتمعات الريفية والحضرية وازدهارها .

،،، والله الموفق ،،،

PERSONAL INFORMATION

NICCOLÒ PERSIANI

FLORENCE ON SEPTEMBER 25, 1967 ITALIAN
MARRIED WITH TWO CHILDREN
WORK EXPERIENCE
•From a.y. 2009-to present
FULL PROFESSOR OF BUSINESS ADMINISTRATION
(SSD SECS P/07)
At the Faculty of Medicine and Surgery of the University of Florence
•previously ASSOCIATE PROFESSOR OF BUSINESS ADMINISTRATION (SSD SECS P/07)
At the Faculty of Economics of the University of Florence
•previously ASSISTANT PROFESSOR OF BUSINESS ADMINISTRATION (SSD SECS P/07)
At the Faculty of Economics of the University of Florence
•previously ASSISTANT PROFESSOR OF BUSINESS ADMINISTRATION (SSD SECS P/07)
At the Faculty of Economics of the University of TUSCIA in Viterbo

EDUCATION & TRAINING

- Ph.D. in Business Economics (VII cycle - 1991 - 1994) at the Department of Business Economics of the University of Pisa. Ph.D. thesis: La revisione negli Enti Locali, tutor Chiar.mo Prof. S. Terzani.
- Degree in Economics and Commerce at the University of Florence, grade 110 laude/110, Thesis defended on 12 April 1991 entitled L'internal auditing nella grande distribuzione, relatore Chiar.mo Prof. G. Fabbrini.
- High School Diploma in Classical Studies at the Galileo High School in Florence in 1986, grade 56/60

PROFESSIONAL AND ACADEMIC
QUALIFICATIONS

Scientific Coordinator KDHS – Knowledge Develeopment healthcare systems, joint laboratory University of Florence Azienda Universitaria Ospedaliera a. Meyer (Since 2020 – to date)

A brief Biography:
Prof Dr. guido bastianelli florence italy
Specialist in Otolaryngology and cervico facial pathology
Specialist in Audiology
Specialist in Allergy and Clinical Immunology
Professor at the university of Florence
Professor at the University of Pavia
Visiting Professor at the Aden University
Honorary Consul of the Republic of Yemen in Florence city Italy
The Professor has developed a great experince in the last forty years in the International Health cooperation either like voluntear either like temporary advisor of WHO of geneva in the field of Ear nose and Throat surgery
The professor have done also a training lectures at Aden University
The surgical acctivity is base on more than 500 hundreds surgical procedures in public and University Hospitals
The professor is working activey in the field of local anesthesia procedures in nose and ear surgery
Finally prof Bastianelli is deeply involved in Cooperation health activity with Aden University

Compatibility of requirements of global labor market with the outputs of higher education institutions: teaching administrative theories in the College of Medicine and Health Sciences is an example of this

Prof. Niccolò Persiani – Prof. Guido Bastianell
University of Florence. Italy

Introduction
Teaching healthcare disciplines has undergone significant evolution in recent years, striving to address the complexity of the various roles that professionals (including doctors, nurses, and technicians) are required to fulfill in diverse contexts.
Factors such as the Covid pandemic, advancements in technology, and the emergence of new organizational models have underscored the necessity for the development of innovative educational pathways to meet the evolving demands of the workplace. Consequently, there is a pressing need to explore administrative and managerial themes within the diverse undergraduate and specialized courses within the field of human health sciences.

Presentation Objective
This paper aims to present the experiences garnered in Italy regarding the training of healthcare professionals and the pivotal role played by administrative and managerial disciplines.
A specific focus will be placed on the training of professionals operating within complex environments, such as humanitarian crises and international health cooperation.
Key Messages of the Presentation
Today, healthcare professionals must possess not only the requisite professional skills for their respective roles but also the organizational and managerial acumen necessary to oversee intricate facilities such as hospital departments, laboratories, or diagnostic centers.

This holds true not only within European contexts but also across all structured environments. Furthermore, particular emphasis will be placed on the specific competencies required for effective participation in international health cooperation endeavors.

أ. د/ عادل عبد المجيد علوي العبادي

الوظيفة الحالية :

- نائب رئيس جامعة عدن للشؤون الأكاديمية.
- رئيس اللجنة العليا للمناهج و رئيس المجلس الأكاديمي في الجامعة.
- ممثل الجمهورية اليمنية في اللجنة الاستشارية الدائمة للتربية والتعليم في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

المؤهلات العلمية:

- دكتوراه فلسفة في التربية – تخصص دقيق "إدارة تربوية" روسيا الاتحادية" جامعة قازان الحكومية للتربية 1996م.

المهام الإدارية:

- نائب عميد كلية التربية / صبر، جامعة عدن لشؤون الطلاب من 1999م حتى يوليو 2003م.
- مدير عام الإدارة العامة للشؤون التعليمية جامعة عدن من يوليو2003 حتى ابريل 2013م.
- عضو المجلس الأكاديمي للترقيات" المجلس العلمي " في جامعة /عدن منذ عام 2003م وحتى أبريل 2013م.
- عضو اللجنة العليا لإعداد الموازنة العامة للجامعة منذ عام2003م وحتى ابريل 2013م.
- عضو مؤسس لكلية التربية ردفان (جامعة عدن) .
- عضو لجنة تطوير الإطار العام للموسوعة اليمنية الكبرى.
- عضو لجنة الدراسات العليا في قسم الأصول والادارة التربوية – كلية التربية عدن.
- عضو لجنة الدراسات العليا قسم التربية كلية التربية صبر 2013م –2018م.
- مساعد نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية مايو2017م وحتى ديسمبر 2017م.

النشاط البحثي:

- عشرات الأبحاث العلمية في مجال التخصص في مجلات محلية وخارجية .
- المشاركة في العديد من الندوات والمؤتمرات داخل الجامعة وخارجها.
- الإشراف على العشرات من رسائل الماجستير والدكتوراه في تخصص الإدارة التربوية والإشراف التربوي.
- عضواً للجان علمية وأخرى رئيساً لمناقشة العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه في الإدارة والإشراف التربوي في إطار الجامعة وجامعات يمنية أخرى (صنعاء ،تعز، إب).
- عضواً مساهماً في لجان تحكيم ترقيات في بعض الجامعات السعودية والأردنية.
- عضو لجنة تحكيم جائزة جامعة عدن للبحث العلمي عام 2012م.

الشهادات:

- حاصل على شهادة " مراجع معتمد" للبرامج الاكاديمية للجامعات العربية لدى أتحاد الجامعات العربية 2023م.
- حاصل على جائزة جامعة عدن للبحث العلمي الدورة السابعة 2010م في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية " أفضل بحث " بعنوان "إمكانية تطبيق أدارة الجودة الشاملة في كليات جامعة/ عدن".
- حائز على الميدالية الفضية لجامعة / عدن عام 2010م.
- حائز على درع جامعة عدن عام 2014 م.

الدورات :

- حاصل على العديد من الدورات الأكاديمية والبحثية والإدارية .

النشاط الاجتماعي:

- نائب رئيس مركز الرشيد للدراسات والبحوث والتدريب لمؤسسه الأستاذ الدكتور صالح باصرة رحمة الله عليه.

الاسم: فواز حسن احمد القاسمي

- المؤهل العلمي: دكتوراه فلسفة في الإحصاء والمعلوماتية
- التلفون: 733501488 – 773506876
- اللقب العلمي: أستاذ مساعد
- الوظيفة الحالية: مدير الشؤون التعليمية – كلية العلوم الإدارية
- البريد الإلكتروني: Fawazkassim20@gmail.com
- المؤهل العلمي:
- دكتوراه فلسفة في الاحصاء التطبيقي جامعة عدن 2017م
- ماجستير في الإحصاء والمعلوماتية جامعة عدن 2008م
- بكالوريوس في الاحصاء والمعلوماتية جامعة عدن2004م
- مكان العمل: كليه العلوم الإدارية – جامعة عدن
- السيرة البحثية:
- استخدام طريقة البوتستراب في التنبؤ بالقيمة المعرضة للخطر– دراسة على سوق الأوراق المالية السعودية – بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية.
- استخدام نموذج الترددات الزمنية المختلفة MIDAS في دراسة أثر التقلبات غير المتناظرة لسعر الصرف على معدلات التضخم في الجمهورية اليمنية، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية.
- استخدام الاستدلال البايزي لنماذج البانل في دراسة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للمصارف التجارية اليمنية، بحث منشور في مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية
- استخدام المختبرات الافتراضية في التعليم الالكتروني لمحاكاة المختبرات التقليدية مع مقترح تطبيق عملي (دراسة حالة كلية الطب – جامعة عدن)، بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية
- اتجاهات أعضاء الهيئة التدريسية نحو متطلبات التحول الرقمي في الجامعات اليمنية وأثره في خلق الشراكة الاقتصادية مع المجتمع– دراسة حالة جامعة عدن، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول "الجامعة والشريك الاقتصادي في ظل التحول الرقمي" – الجزائر –2022م
- استخدام نماذج ARIMA الموسمية والشبكات العصبية الاصطناعية ANN في التنبؤ بأسعار النفط الخام في الجمهورية اليمنية – بحث منشور في مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية.
- تفضيلات اعضاء الهيئة التدريسية في جامعة عدن للتعليم الالكتروني والتقليدي (دراسة في كليات جامعة عدن)، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول للتعليم الالكتروني والافتراضي، عدن 2020م.
- اتجاهات تطبيق تقنيات التعليم الالكتروني في جامعة عدن من وجهة نظر اعضاء الهيئة التعليمية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول للتعليم الالكتروني والافتراضي، عدن 2020م.

قياس الكفاءة الداخلية والخارجية لكليات جامعة عدن

كلية العلوم الإدارية نموذجا

أ.د. عادل عبد المجيد العبادي أ.م.د. فواز حسن القاسمي

المستخلص:

يشكل النظام التعليمي ركيزة أساسية من ركائز الاقتصادات المتقدمة، نظراً لما للتعليم من دور في تحسين مستوى التنمية البشرية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد ككل. وعليه فإن البحث يهدف إلى استعراض أهم المفاهيم التي توضح كفاءة نظام التعليم الجامعي من جهة، وتقدير قيم كفاءة التعليم الجامعي لكلية العلوم الإدارية وقياس الكفاءة الداخلية الكمية لكلية العلوم الادارية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة استنتاجات أهمها: أن معامل الكفاءة الداخلية الكلية لكلية العلوم الإدارية منخفض ولا يرقى إلى تحقيق أهداف الكلية والجامعة التعليمية حيث بلغت قيمته (41.9٪)، كما توصلت الدراسة إلى وجود تسرب ورسوب عال في الكلية محل الدراسة ويعني ذلك ضعف قدرة النظام التعليمي الداخلية في الحفاظ على مدخلاته ووصولهم إلى التخرج.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة الداخلية، الكفاءة الخارجية، جامعة عدن.

مقدمة:

يشكل النظام التعليمي ركيزة أساسية من ركائز الاقتصادات المتقدمة، نظراً لما للتعليم من دور في تحسين مستوى التنمية البشرية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد ككل. ويعد التعليم أحد أسباب النهوض الاقتصادي فمن ناحية يوفر النظام التعليمي إعداداً للقوى العاملة كماً ونوعاً، فتجد المنظمات الاقتصادية حاجتها من العاملين في سوق العمل، لكنه من جانب آخر يمثل كلفة اقتصادية على الفرد والمجتمع ككل.

وتعد درجة المواءمة بين مخرجات نظام التعليم وحاجات الاقتصاد المحلي من اليد العاملة أحد معايير مستوى تطور النظام التعليمي، فضلاً عن ذلك فإن هناك تشابهاً كبيراً بين القطاع التعليمي والقطاع الإنتاج ي، فكلاهما يشتمل على عمليات إنتاجية واستهلاكية. فالتعليم في جزء منه عملية إنتاجية، يشترك فيها المعلمون والطلبة والإدارة والمناهج والتقنيات ورؤوس الأموال لإنتاج مخرجات من المعارف والمهارات، يحصل عليها الخريجون لتوظيفها في الأعمال الاقتصادية والحصول منها على دخل معين، لذا يجري تحليل العملية التعليمية تحليلاً اقتصادياً من حيث المدخلات والمخرجات والعائد المترتب عليها ، والكفاءة الداخلية الكمية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يعد التعليم في كافة دول العالم والدول النامية على وجه الخصوص من أبرز العوامل الضرورية لإحداث التغيير والتنمية في هذه المجتمعات، وهو ركيزة أساسية من ركائز التنمية المستدامة والتطور الاقتصادي في العصر الحديث، فبات من الضروري الأخذ بعين الاعتبار كلفة التعليم ومحاولة التقليل من الفقد التعليمي او الهدر التعليمي، ويمكن القيام بذلك عن طريق الوقوف على الأسباب الحقيقية للفقد التعليمي بواسطة حساب الكفاءة الداخلية والخارجية للنظم التعليمية، وبالتالي كان من الأهمية بمكان حساب الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي في جامعة عدن للتقليل من الهدر التعليمي.

وتتحدد مشكلة الدراسة الحالية بالإجابة عن السؤال الآتي: ما واقع الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم الجامعي في جامعة عدن – كلية العلوم الإدارية نموذجا. ويمكن الإجابة عن التساؤل الرئيس للدراسة عن طريق الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما مؤشرات الكفاءة الداخلية الكمية لكلية العلوم الإدارية؟
2. ما مؤشرات الكفاءة الخارجية الكمية لكلية العلوم الإدارية؟

أهمية الدراسة

تأتي الأهمية المتزايدة لموضوع الكفاءة التعليمية مع تزايد النظرة الاقتصادية للتعليم، وذلك لارتباط كفاءة النظم التعلمية وزيادة إنتاجيتها، بموضوع ترشيد الإنفاق على التعليم، والحد من الهدر في الموارد وتقليل الفاقد في العملية التعليمية المترتب على الرسوب والإعادة والتسرب، ويمكن تلخيص أهمية الدراسة في الاتي:

1- استعراض أهم المفاهيم التي توضح كفاءة نظام التعليم الجامعي.
2- دراسة وتقدير كفاءة النظام التعليمي الجامعي لكلية العلوم الإدارية – جامعة عدن.
3- ابراز أهمية العوامل المؤثرة في الكفاءة الداخلية والخارجية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الاتي:

1- قياس الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية بجامعة عدن – كلية العلوم الإدارية نموذج.
2- قياس الكفاء الخارجية للعملية التعليمية بجامعة عدن – كلية العلوم الإدارية نموذج.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة كلا من المنهج الوصفي والمنهج الكمي للوصول إلى التحقق من تساؤلات الدراسة وتحقيق أهداف ها.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت واقع التعليم العالي والتحديات التي تواجهه وآفاق تطوره المستقبلية، لكننا نستعرض بعض الدراسات ذات الصلة الأكثر ارتباطاً بموضوع دراستنا. وكالآتي:

- دراسة (القريشي والموسوي)؛ قام الباحثان في بحثهما بمحاولة لقياس وتقدير كفاءة التعليم في جامعة الكوفة، عن طريق قياس أداء الطالب (معيار النجاح ومعيار البقاء) لأربع كليات بإقسامها المختلفة وهي (كلية الهندسة، والإدارة والاقتصاد، والعلوم، والآداب)، ومن أهم ما حُسِبَ هو معيار التخرج القياسي (التخرج بدون أي سنة رسوب كنسبة مئوية٪)، وكانت النتائج (75- 77 – 89 – 98) على التوالي.

- دراسة (الشيبي وعبد الحميد) قامت الباحثتان في هذه الدراسة بمحاولة لقياس معامل الكفاءة للنظام التعليمي في العراق، وقدرت الدراسة هذا المعامل بما قيمته (88.8٪) لمرحلة التعليم (الجامعي والفني) للمدة 2000/99 – 2006/2005، كذلك اعتمدت الدراسة مؤشرات (الالتحاق، الرسوب، التسرب) لمراحل الابتدائية والإعدادية والمعاهد الفنية والجامعات لمعرفة مستوى النظام التعليمي في العراق.

- دراسة (الزبيدي وآخرون) كان إعداد هذه الدراسة كجزء من وضع استراتيجية التخفيف من الفقر، وتناولت واقع كل من التربية والتعليم العالي في العراق حتى عام 2006، والتركيز على مؤشرات الالتحاق الخام والصافي لجميع المراحل، وربط معدلات التعليم بمستويات الفقر.

- دراسة (سليمان والحديثي)، تعرضت هذه الدراسة بالتفصيل والتحليل لواقع التعليم العالي بمكوناته المنظماتية (كالإدارة الجامعية – والهيئة التدريسية – والطلاب الجامعين) وكذلك للبيئة المحيطة كسوق العمل ومواصفات الخريج المطلوبة واختيار عينة لمستويات مختلفة بدءاً بالمستويات القيادية ومن ثم التدريسية والفنية والمساندة من خمس جامعات عراقية.

- دراسة (باناجه ومقبل) بعنوان "قياس جودة التعليم الجامعي عبر مدخلي الإنتاجية والكفاءة: دراسة حالة: كلية الاقتصاد جامعة عدن"، يهدف البحث إلى التعمق في دراسة البعد الاقتصادي للتعليم الجامعي في اليمن نحو تكريس ثقافة الجودة، ليس من زاوية محاكاتها للنماذج والمعايير العالمية، بل من زاوية قياس هذه الجودة عبر مؤشرات اقتصادية ملموسة كالإنتاجية ومعدل الكفاءة، ونظرا لعدم وجود الدراسات التي شحت في المكتبة اليمنية، إن لم تكن غابت عنها كلياً في المدة الماضية. وبحثهما جاء كخطوة أولى في هذا الطريق. وقد توصلا فيه إلى عدد من النتائج، من أبرزها: أن معدل الكفاءة الداخلية (الكمية)، ما زال متدنياً في الكلية، وقد بلغ في أحسن حالاته في العشر السنوات السابقة بالمتوسط (0,495) الأمر الذي يعكس مستوى الهدر المرتفع التي عانت منه الكلية. علاوة على الإشكالية التي يعانيها التعليم العالي برمته، الذي سجل متوسطاً في معدل كفاءته الداخلية الكمية قدره (0,352) فقط، وجود تناسب عكسي ما بين معدل الكفاءة الداخلية الكمية وعدد الطلاب الملتحقين (المستجدين) في كل دفعة.

المبحث الأول: نظام التعليم العالي وكفاءته

أولا: نظام التعليم العالي

يعرف نظام التعليم بأنه: "الإطار الذي يضم كل عناصر العملية التعليمية ومكوناتها من الغايات، والأهداف ، والأنظمة، والطالب، والمعلمين وشتى العاملين في قطاع التعليم، والمباني المدرسية،و الإمكانات المادية، والمناهج، والمقررات وما يربط بين هذه المكونات جميعها من علاقات وظيفية وما يحدث بينها من تفاعل وتعاون وتكامل بقصد تحقيق غايات وأهداف معينة مرسومة سلفا هي أهداف التعليم في بلد ما". (موساوي، 2015، 130).

من هذا التعريف يتبين لنا أن نظام التعليم كغيره من الأنظمة يتكون من: المدخلات وتتمثل في جميع الموارد سواء أكانت مادية أم مالية،و المخرجات التي تتمثل في الأهداف المسطرة، والعمليات وتمثل جميع التفاعلات والنشاطات التي تحول المدخلات إلى مخرجات والتغذية العكسية ويقصد بها الرقابة على النظام التي يمكن بواسطتها تصحيح الاختلالات في النتائج المحققة؛ ونظرا إلى خصوصية نظام التعليم كونه نظامًا مفتوحًا فإنه يضاف للعناصر السابقة عنصر آخر هو: البيئة الخارجية تتمثل بكل ما يحيط بالنظام ويؤثر فيه ويتأثر به.

أما نظام التعليم العالي فيمكن تعريفه على أنه مجموع العناصر التي تشترك في تقديم الخدمات وإنجاح العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي من طلبة وهيئة التدريس وكذا الإدارة والموظفين، وكل العلاقات التي تربط هذه العناصر، ومهمة نظام التعليم العالي الأساسية هي تقديم الخدمة التعليمية، التي يجب أن تتميز بالجودة عن طريق الاستعمال الفعال لجميع العناصر المادية والبشرية المتعلقة بالعملية التعليمية. والشكل (1) يبين نظام التعليم العالي.

شكل (1) نظام التعليم العالي

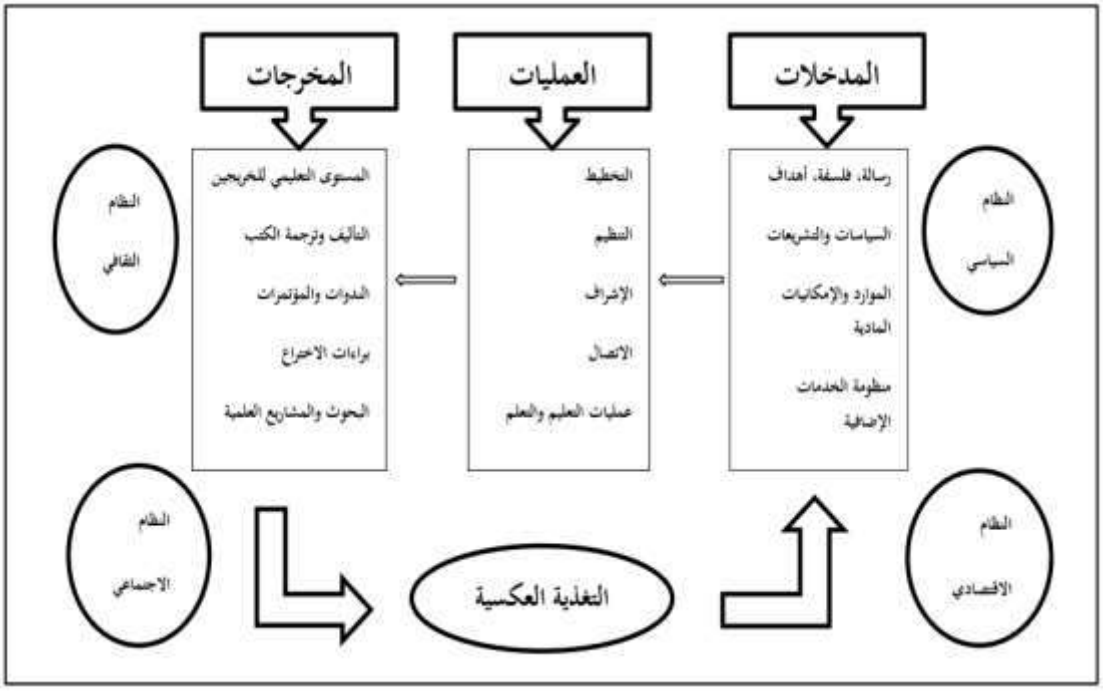

المصدر: امين، بهاء الدين: الإدارة التعليمية والطرق الحديثة لتطويرها، دار التقدم العلمي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص9.

إن الشكل (1) يوضح أن نظام التعليم العالي عبارة عن نظام مفتوح يتأثر بالبيئة الخارجية (النظام السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي...) ويستمد منها مدخلاته والتي تتمثل بجميع الموارد التي تحتاجها العملية التعليمية سواء أكانت مادية أم معنوية، والتي تترجم إلى مخرجات يحتاجها المجتمع لسد حاجيات أفراد ه والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق الأنشطة والتفاعلات التي تكون داخل المؤسسات التعليمية، وتساعد التغذية العكسية على تصحيح مسار العملية التعليمية إذا تبين أنه يحيد عن الهدف المطلوب بعد عمليات التقويم المستمرة.

وتعد الجامعة إحدى أهم مؤسسات التعليم العالي وأكثر أنماطه انتشارا، وتعرف على أهنا: "المؤسسة التربوية التي تقدم لطلابها الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها تعليما نظريا معرفيا وثقافيا، يلازمه تدريب مهني فني بهدف إخراجهم إلى الحياة العامة كأفراد منتجين، فضلا عن مساهمتهم في معالجة القضايا الحيوية التي تظهر على فترات متفاوتة في المجتمع، وتؤثر في تفاعلات هؤلاء الطلاب المختلفة في مجتمعهم بما تمتلكه من قدرات أكاديمية وايديولوجية وبشرية" (البرعي، 2002، 260).

ثانيا: مفهوم الكفاءة التعليمية:

لقد ارتبط تقييم الأداء في منظمات التعليم العالي بجانب الكفاءة في استعمال الموارد أكثر من جانب الفعالية في تحقيق الأهداف ، نظرا لأن أهداف التعليم العالي متشابكة وبعيدة المدى ولا نستطيع الحكم عليها في مدة قصيرة، فهي تمس كل الحالات وتنعكس على تطوير المجتمع ككل. (مصطفى، 2010، 38).

تُعرف أغلب الدراسات الاقتصادية الكفاءة بأنها الحد الأعلى للأداء عند أي مستوى معين من الموارد. أما التعريف العام للكفاءة في المجال التعليمي فإنها القدرة على تحقيق الأهداف التعليمية المتوخاة، وهو مفهوم متعدد الأوجه، قد يجعل من الصعب حصره بمفهوم محدد، إذ قد ينظر إليه من زاوية مخرجات التعليم ونسب النجاح، أو قد ينظر إليه من زاوية السياسة التعليمية المتبعة وتنوع المناهج. (الترتوري وجويحان، 2009، 14).

أما منظمة الأمم المُتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو" فتقدم تعريفاً " لكفاءة التعليم"، "بأنها القدرة على الأداء الجيد وتقديم النتائج المرجوة دون فقدان في الموارد والجهود والزمن والتكاليف". وأخيراً يمكن تعريف كفاءة التعليم " بأنها القدرة على تحقيق الأهداف التعليمية كماً ونوعاً بأعلى مردود و/أوأقل كلفة ووقت، أي أكبر المخرجات بأقل المدخلات".

كما تعرف على أنها: "القدرة على تدنية مستويات استعمال الموارد دون المساس بالأهداف المسطرة، وتقاس بالعلاقة بين الإنتاج وعوامله أو بين الإنتاج والموارد المستعملة فيه؛ وتعرف أيضا على أنها: القدرة على تحقيق أقصى المخرجات من مدخلات محددة، أو القدرة على تحقيق الحجم نفسه من المخرجات باستعمال أدنى قدر من المدخلات "(مزهودة، 2005، 8).

ويرى خليفة انها تعني الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق حجم أو مستوى معين من الناتج بأقل التكاليف" (خليفة، 2004، 43). ويعرفها (حجي، 2010، 210) بانها نسبة العمل النافع إلى الناتج أو إلى الطاقة التي انتجته. وهي نسبة المخلات إلى المخرجات وهي القدرة على إنتاج أو تحقيق تأثيرات مطلوبة بأقل جهد وهدر".

ويقصد بالكفاءة التعليمية القدرة على إنتاج الخدمات التعليمية أو تحقيق الأهداف بأقل تكلفة وجهد وفي أسرع وقت (البياتي، 1996، 25) وعرفها (المعمار 2018، 230) بأنها قدرة النظام التعليمي على تحقيق الأهداف المنشودة بأقل هدر ممكن.

ثالثا: أنواع الكفاءة التعليمية

يرى (حجي، 2002، 18) أنه من الضروري التمييز بين الكفاءة الداخلية والإنتاج ية الخارجية وأن الكفاءة الداخلية تشير إلى العلاقة بين نواتج النظام التعليمي ومدخلاته، وتتضمن ثلاثة محاور أساسية هي الكفاءة الكمية، والكفاءة النوعية، والكفاءة المرتبطة بالتكاليف، أما الإنتاج ية الخارجية المختلفة بالكم والكيف المناسبين وفي الوقت المناسب. فتتعلق بمخرجات النظام التعليمي كيفاً، وتتمثل في قدرة النظام التعليمي على الوفاء باحتياجات سوق العمل من التخصصات، كما أن للكفاءة التعليمية جوانب أربعة هي: الكفاءة الداخلية، والكفاءة الخارجية، والكفاءة الكمية، والكفاءة والنوعية.

مما سبق نستنتج أن الكفاءة هي: الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للوصول إلى النتائج المطلوبة، ويكون ذلك بواسطة تحقيق أقصى المخرجات من مدخلات محددة، أو بتحقيق أدنى المدخلات لمخرجات محددة، والكفاءة بشكل دقيق حسب المستوى الذي تعالج فيه، فمن المؤكد أن الكفاءة على مستوى المنظمة (الجامعة) الواحدة تختلف عنها على مستوى الصناعة أو قطاع معين، أو على مستوى الاقتصاد ككل.

ومن التعريفات السابقة، يتضح أن الاهتمام بكفاءة البرنامج التعليمي يترتب عليه أن تكون هناك أنواعٌ مختلفة للكفاءة التعليمية، وكما يبينها الشكل (2).

شكل (2) اقسام الكفاءة الإنتاجية

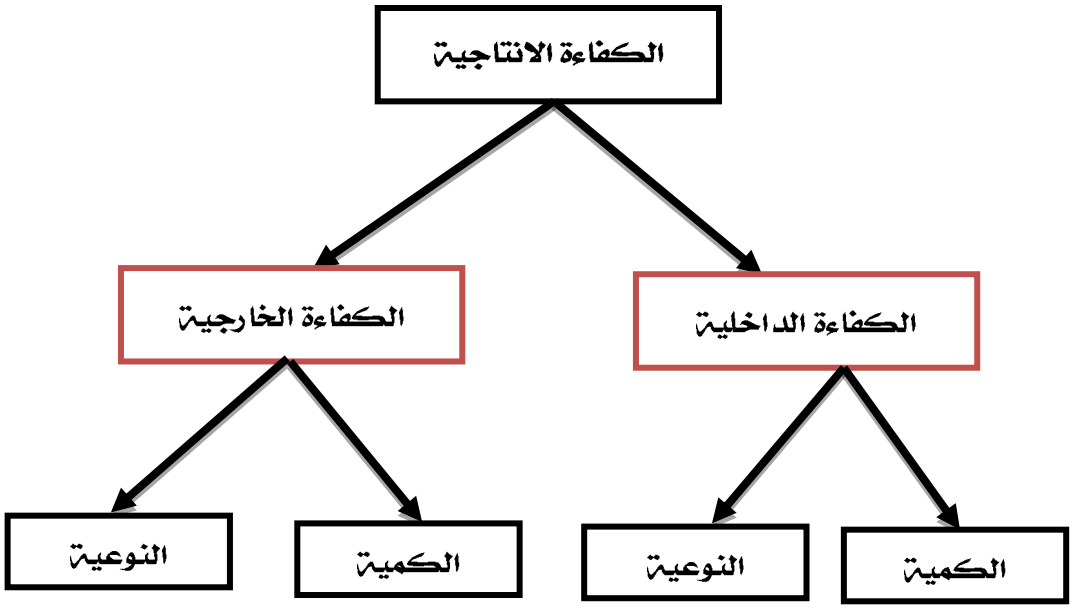

ومن خلال الشكل (2) فان الكفاءة الإنتاجية تنقسم إلى الاتي:

1. الكفاءة التعليمية الداخلية

يقصد بها قدرة النظام التعليمي على القيام بالأدوار المتوقعة منه داخليا، وهي تضم كل العناصر والأعمال والعلاقات التي تساعد على إنجاح العملية التعليمية ،والحصول على مخرجات من نوعية عالية تؤدي دورها في مجال العمل الذي ينتظرها على أكمل وجه؛ وحتى يحقق النظام التعليمي أهداف ه فإن الكفاءة الداخلية له تتطلب وجود تفاهم بين جميع العاملين فيه، من حيث الاتفاق على الدور المطلوب من كل فرد. (البدارين وغيث، 2013، 26).

وتتعلق الكفاءة الداخلية بقدرة النظام على تحقيق أهداف ه داخليا أي التكامل بين الأدوار الوظيفية المختلفة داخل النظام التعليمي من أجل تحقيق توقعات هذه الأدوار، وهي العلاقة بين مخرجاته ومدخلاته (حجي، 2002، 19).

وعرفها (Trondheim ،2000 : 27) بانها العلاقة بين المدخلات والمخرجات في النظام التعليمي، وتتحدد عن طريق نسبة من يكملون المرحلة ممن بدأوها وعدد السنوات التي يستغرقها إكمال صفوف مرحلة معينة.

كما يتضمن مفهوم الكفاءة الداخلية أيضا حساب المكسب والخسارة في صورتها النهائية؛ ويتطلب ذلك معرفة حجم الأموال المستثمرة في التعليم، ومقدار العائد منها، وبمعنى آخر فالكفاءة الداخلية تدرس العلاقة بين المدخلات، والمخرجات التعليمية.

وتصبح الإنتاج ية هي نسبة المدخلات إلى المخرجات، إذ تشمل المدخلات التعليمية كل العناصر الداخلية في النظام التعليمي من مبان ومعدات، وأدوات، وأعضاء الهيئة التدريسية، والإدارة ، والطلاب، والمناهج، والبرامج، اما المخرجات فتشمل الطلاب الناجحين، والنمو المهني للعاملين. وبعبارة أخرى تكون المدخلات التعليمية هي كل خدمات رأس المال المادي والبشري للعاملين في التعليم ومن بينهم الطلاب، وتكون المخرجات هي نتيجة ما عملوا، أما ما يعملونه فهو عملية الإنتاج أو التعليم (خضر، 2003، 16)

وعرف كل من (Agasisti & Bonomi 2014:124) الكفاءة الذاتية أو الداخلية للنظام بأنها العلاقة بين مدخلات النظام التعليمي ومخرجاته، وتقاس بمؤشرات متعددة ومختلفة منها نسب النجاح والرسوب وأعداد الطلاب والكليات وانتقال الطلاب عبر المستويات التعليمية، وبهذا يمكن القول إنها قدرة النظام التعليمي على القيام بالأدوار المتوقعة منه، وبناء على ما سبق تقسم الكفاءة الداخلية للنظم التعليمية على ثلاثة أنواع، وهي:

أ - الكفاءة الداخلية الكيفية (النوعية):

ويقصد بها تطابق نوع الإنتاج مع المواصفات الموضوعة له. كما يُقصد بالكفاءة النوعية للنظام التعليمي نوعية الخريج الذي يخرجه النظام التعليمي وتقاس نوعية الخريج عادة عن طريق الامتحانات لأنها تعد الدليل الوحيد على هذه النوعية وليست هذه هي المعايير الصحيحة الوحيدة فهناك مؤشرات أخرى إلى جانب الامتحانات يمكن الاستدلال بها على النوعية مثل نوعية البرامج المقدمة للطلبة والمواد المقررة وأعضاء الهيئة التدريسية والأنشطة التعليمية وغير ذلك من مؤشرات موضوعية تساعد على تحديد النوعية، ومن العوامل الأخرى المؤثرة في الكفاءة النوعية للتعليم توفر قاعات تدريسية ذات مواصفات تعليمية مطلوبة علاوة على توافر غرف النشاط والملاعب وكذلك مدى توافر التدريب العملي والعلمي للطلبة وتقويم الطلاب وتوجيههم نحو السلوك المرغوب فضلًا عن نسبة عدد الطلبة إلى عدد أعضاء هيئة التدريس ومدى توافر الوسائل التكنولوجية (شمسان، 2001).

يرى (حجي، 2002، 20) أن الكفاءة النوعية يقصد بها نوعية الطالب الذي يخرجه النظام التعليمي أو أن مخرجات التعليم تتصف بالجودة أو تتحقق فيها المواصفات والمعايير التي وضعت لها.

ب - الكفاءة الداخلية الكمية:

ويقصد بها عدد الطلاب الذين يتخرجون من النظام التعليمي بنجاح، ويرتبط هذا الجانب من الكفاءة بدراسة حالات التسرب، والإعادة، والرسوب. وعليه فإن الكفاءة الكمية للتعليم تعني مقدرة النظام التعليمي على تخريج أكبر عدد ممكن من الخريجين من الطلاب، وهو مطلب اجتماعي من الطلبة وأولياء الأمور نتيجة للوعي بأهمية التعليم لتوفير المراكز الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. ويعد ذلك ظاهرة إيجابية وصحية في الحياة ولذلك تحرص الدول على إنشاء المزيد من مؤسسات التعليم العالي من أجل تنمية القوى البشرية لديها وتزويد هذه المؤسسات بالمرافق، والمعدات، والكوادر اللازمة لضمان إيجاد الخريج المناسب. ولذا فإن الكفاءة الكمية يمكن أن تتأثر بشكل كبير وخطير إن لم يقابلها توفير الاحتياجات؛ وعليه فإن المزيد من الهدر التعليمي يصبح واضحا، مما ينتج عنه من ضعف إنتاجية الخريجين. وقد حظيت الكفاءة الكمية للنظام التعليمي باهتمام كبير من قبل الدارسين والباحثين لأنها تعد دليلا على نجاح المنظمة التعليمية أو فشلها، وهي تعكس إلى حد كبير الجانب النوعي، والجانب المتعلق بالكلفة وذلك بما تتضمنه من مؤشرات للنجاح والهدر التعليمي وبما تتضمنه أيضا من مؤشرات الرسوب، والتسرب (أبو شعيره، 2015).

ج - كفاءة كلفة التعليم:

ترتبط هذه العملية بمستوى الإنتاج وهي تعني أن تكون كلفة الطالب بأدنى قدر شريطة ألا تؤثر في نوعية التعليم، وحتى تكون الكلفة موضوعية فيجب أن تعتمد على تقديرات واقعية تراعي العامل الزمني وما يترتب عليه من زيادة نسبية في التقديرات يمكن التنبؤ بها وحساب احتمالاتها واتجاهاتها.

إن هذا النوع من الكفاءة يهتم بقياس تكلفة الوحدة التي يجب أن تكون أدنى ما يمكن مع الحفاظ على جودة المخرجات، وبمعنى آخر أن النظام التعليمي يكون ذا كفاءة داخلية عالية، إذا تحققت فيه المعايير الآتية: (انخفاض عدد الراسبين – زيادة التحصيل- تحسين مهارات وعادات الطلاب). (احمد، 2011، 21).

وكفاءة الكلفة لأي نظام تعليمي يجب أن تهتم ببعد الإنتاجية وتركز على العمليات بين المدخلات والمخرجات بحيث تكون هذه العمليات فاعلة واقتصادية وتضمن العدالة في توزيع الفرص التعليمية والموارد بين الطبقات الاجتماعية، وحتى تتحقق هذه الكفاءة يجب ألا تكون الربحية أو الوفورات المالية الهدف الرئيس في العملية الإنتاجية التعليمية، بل لابد أن يكون الهدف الأسمى هو بناء الإنسان الصالح وهذا هو الاستثمار الأكبر. (الهزايمة، 2009، 39).

ويمكن قياس الكفاءة الداخلية بصيغ عديدة منها (الفوج الحقيقي والفوج الظاهري والطريقة الشاملة والعينات)، ولعل أكثر الطرائق انتشاراً واستعمالًا هي طريقه الفوج الظاهري (والمقصود بالفوج هنا هو عدد الطلاب لمرحلة دراسية معينة) أو الأفواج الظاهرية، وفيها يتتبع فوج دراسي معين في سنة معينة، وتتبع سنوات التخرج لهذا الفوج، ونسب عدد خريجي هذا الفوج الدراسي إلى عدده الأصلي لمعرفة معدل الكفاءة الداخلية، وكلما اقتربت قيمة معدل الكفاءة الداخلية من المائة يعنى ذلك ارتفاع للكفاءة الداخلية للمؤسسة التعليمية، وكلما ابتعدت عن الرقم 100 يعنى ذلك زيادة عدد المتسربين والراسبين وتاركي الدراسة مما يشير إلى انخفاض الكفاءة الداخلية، ويمكن أن تصل الكفاءة الداخلية إلى أقصاها إذا كانت النسبة تساوى المائة مما يعنى لا توجد إعادة أو تسرب على الإطلاق، ويصبح عدد المسجلين في كل فوج دراسي مساويا لعدد الخريجين، ويمكن أن نعبر عنها بالصيغة الآتي:

$$\text{معدل الكفاءة الداخلية} = \frac{\text{عدد الخريجين في الفوج الدراسي}}{\text{عدد الملتحقين الجدد في نفس الفوج}} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

ويمكن اعتماد الصيغ الآتية كذلك (في حالة الفوج الحقيقي) لمعرفة كل من معدل النجاح (الترفيع) ومعدل الإعادة (الرسوب) ومعدل التسرب (ترك الدراسة)، والتي هي في مجملها تعبر عن معدل الكفاءة الداخلية، وكالآتي: (الرشدان، 2005، 265).

$$\text{معدل النجاح (الترفيع)} = \frac{\text{عدد الطلاب الناجحين في الفوج}}{\text{عدد الطلاب الكلي الملتحقين (المسجلين) في الفوج}} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots(2)$$

$$\text{معدل الإعادة (الرسوب)} = \frac{\text{عدد الطلاب الراسبين في الفوج}}{\text{عدد الطلاب الكلي الملتحقين (المسجلين) في الفوج}} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots(3)$$

$$\text{معدل التسرب (التاركين)} = \frac{\text{عدد الطلاب المتسربين من الفوج}}{\text{عدد الطلاب الكلي الملتحقين (المسجلين) في الفوج}} \times 100 \quad \ldots\ldots(4)$$

وهذه الطريقة تبين معدل الكفاءة للمرحلة الواحدة مما يستوجب إكمالها بجداول لتدفق الطلاب لبقية المراحل ثم أخذ معدل لجميع المراحل وتعد هذه الطريقة دقيقة مقارنة بسابقتها إلا أنها تحتاج لبيانات محدثة من قبل الإدارة الجامعية.

2. الكفاءة الخارجية:

إن هذه الكفاءة تتحقق اعتماداً على قدرة النظام التعليمي في تحقيق أهداف المجتمع عن طريق إمداده بالخريجين للإسهام في النشاطات المتعددة، ومدى قدرة هؤلاء الخرجين على إنجاز أعمال هم بكفاءة، ومن المؤشرات التي تتضمنها الكفاءة الخارجية مؤشر "المواءمة العددية"، وهو مدى قدرة النظام على الوفاء بالإعداد التي يتطلبها المجتمع وخطط التنمية"، أما المؤشر الآخر هو مؤشر المواءمة المهنية ويُقصد به "مواءمة المخرجات مع المعايير التي وضعها المجتمع".

ويقصد بها مقدرة النظام التعليمي على تحقيق أهداف المجتمع الخارجي، الذي وضع النظام التعليمي من أجل خدمته؛ عن طريق ما يقدمه من خريجين يعملون في مجالات الأنشطة المختلفة بكفاءة، واقتدار، وبشكل يؤدي إلى كسب ثقة أصحاب العمل ورضاهم عن مستوى هؤلاء الخريجين، فضلًا عن

قيامهم بدور المواطن الصالح، وممارسة حقوقهم، وقيامهم بواجباتهم الاجتماعية التي ترتبط بهذا الدور؛ مما يؤدي إلى تحقيق أهداف المجتمع الذي وجد النظام التعليمي من أجله. وبما أن النظام التعليمي في أي بلد يوضع لكي يخدم المجتمع الذي يوجد فيه؛ فلا بد أن تكون أهداف التعليم في هذا النظام التعليمي مسايرة لأهداف المجتمع، وتلبي حاجاته، وخططه التنموية؛ لذا فالحديث عن الكفاءة التعليمية الخارجية إنما يؤكد ضرورة مراعاة النظام التعليمي للبيئة المجتمعية المحلية التي يوجد بها النظام التعليمي، التي تفرض متطلباتها من الخبرة، والمعرفة، واحتياجاتها من القوى العاملة المؤهلة والمدربة. وهنا تتضح أهمية الربط الوثيق بين المؤسسة التعليمية والمجتمع ومتطلبات سوق العمل. وكون الكفاءة الخارجية تُعنى بدرجة تطابق الأهداف الأدائية الموضوعة للبرنامج التعليمي. بواسطة الخريج، وعن طريق العديد من الدلائل التي من أهمها: (المصري، 2003):

- حجم العمالة، والبطالة بين خريجي النظام التعليمي.
- مستوى دخل الموظفين بعد التحاقهم بسوق العمل.
- درجة انعكاس دراسة الطالب في البرنامج مع تقدمه في عمله.
- درجة تحسن الإنتاجية في موقع العمل من حيث زيادة حجم الإنتاج ، وتحسن نوعيته.
- مدة التدريب الخاصة التي يقضيها الخريج عادة لدى التحاقه بالعمل لأول مره.
- أخذ رأي أصحاب العمل، والعاملين في التعليم، والخريجين أنفسهم في مستوى العمل الذي يصلح له الخريجون، ونواحي القوة والضعف في قدراتهم.

ويشير حمد (2000) إلى الاستدلال على الكفاءة الخارجية بوصفها مفهومًا اصطلاحيًا يعبر عن درجة وفاء النظام التعليمي بالأهداف السياسية والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية التي يسعى إلى تحقيقها المجتمع عن طريق مؤشرات عديدة :

- مؤشر البطالة في صفوف الخريجين.
- مؤشر التسرب الخارجي (الهجرة الخارجية لخريجي الجامعات، وهجرة الأدمغة).
- مؤشر التراكم التكنولوجي المحلي.
- مؤشر المقدرة الاجتماعية للخريج في القيام بدور المواطن الصالح، وممارسة الحقوق والواجبات الاجتماعية المرتبطة بهذا الدور.
- مؤشر مقدرة الخريجين على مزاولة الأعمال المطلوبة بالكفاءة والفاعلية المرجوة بواسطة سلوكهم المهني، وبالتالي إسهامهم الفعال في خدمة التنمية.

فالكفاءة الخارجية هدفها انطباق كمية مخرجات التعليم، ومواصفاتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي أن يتمكن النظام التعليمي من إعداد القوى العاملة المدربة المطلوبة لتسيير عجلة الاقتصاد وتحقيق التنمية بجميع أوجهها (الهزايمة، 2009). وهذا هو معيار نجاح النظام التعليمي في تحقيق أهداف المجتمع الذي وجد من أجله، ومن المعروف أن النظام التعليمي في أي بلد يوجد لكي يخدم المجتمع الذي يوجد فيه، ولذا يجب أن تكون أهداف التعليم مطابقة لأهداف المجتمع، وتلبي احتياجاته، وخطط التنمية فيه. ونحكم على نجاح العملية التعليمية في المجتمع من حيث قدرتها على تلبية حاجات البيئة، وتوفير القوى العاملة التي تحتاج إليها المشروعات الاقتصادية، والاجتماعية بالكم والكيف، والوقت المناسب (الرشدان، 2005) ويرى الهزايمة (2009) بأن الكفاءة الخارجية تزداد بارتفاع أداء الخريج الذي يتناسب مع حاجات العمل ومستوياته، وتنخفض بانخفاض مستوى الأداء وعدم ملاءمة عدد الخريجين لحاجات المجتمع من الناحيتين الكمية والنوعية، واتفاق توزعهم من حيث المؤهلات، والاختصاصات مع حاجات المجتمع جانب أساسي في الكفاءة الخارجية، وبالمقابل فأن زيادة أعداد الخريجين المتخصصين عن احتياجات هيكل العمالة، أو في مجالات لا تحتاجها التنمية يعد هدراً كميًا، ونوعيًا في الكفاءة الخارجية؛ لأن ما أنفق في استثمار هذه الاختصاصات لم يفد في الاستثمار، أو التنمية، ودفع إلى تشغيل الخريجين تشغيلا غير

اقتصادي، ومما تجدر الإشارة إليه أن مفهوم الكفاءة الخارجية لا يقتصر على إنتاج المتعلمين بصورة ملائمة كمًا ونوعاً، بل يتضمن مستوى كفاءة البحوث التي ينتجها النظام التعليمي، أو مستوى تفاعلاته مع البيئة، وأنظمتها العلمية والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية وغيرها.

ويرى حمدان (2006) لتحقيق المؤسسة التعليمية لأكبر قدر من الكفاءة التعليمية عليها أن تمتلك المعرفة، والخبرة بالمجتمع الذي نشأت فيه، وذلك من حيث المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، والعادات والتقاليد. ولا بد لها أن تتفتح على مجتمعها، وأن تكون مركز إشعاع في ذلك المجتمع، وأن تعمل على تنميته وتطويره، مما يساعدها على تقديم تعليم نوعي، وبذلك يصبح الفرد قادرًا على أداء واجباته بشكل جيد، ويسهم في القضاء على المشكلات في مجتمعه مثل مشكلتي الفقر والبطالة، وذلك بربط مخرجات النظام التعليمي بحاجات سوق العمل. كما أن التوسع الكمي في التعليم العالي يؤدي إلى مضاعفة الكلفة، إذ أن الأعداد المتزايدة من التجهيزات والمعدات وكذلك الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية تزيد العبء المالي على الجامعات. وعدم توفير هذه المستلزمات يؤثر سلباً في الكفاءة الخارجية للنظام التعليمي.

ويستنتج الباحث أن الكفاءة الخارجية للمؤسسات التعليمية تتمثل بمقدرة المؤسسة التعليمية على تزويد مؤسسات المجتمع المختلفة بالكوادر البشرية بالكم والكيف والوقت المناسب، وبما تقدمه من خدمة للمجتمع عن طريق البحوث العلمية، وعقد الدورات والندوات ومتابعة خريجيها، وغيرها من الخدمات المجتمعية، ويستدل على كفاءة المؤسسة التعليمية الخارجية بمدى رضا المجتمع من أرباب العمل، ومؤسسات المجتمع المختلفة عن مستوى خريجي المؤسسات التعليمية من حيث المعرفة التي يمتلكها خريجو المؤسسة التعليمية، ومهاراتهم، وثقافتهم، ومقدرتهم على إنجاز العمل بكفاءة، ومساهمتهم في تنمية المجتمع، ومدى رضا المجتمع عن الخدمات التي تقدمها المؤسسات التعليمية للمجتمع.

وتنقسم الكفاءة الخارجية على : (الشايع، 2020، 40)

أ. الكفاءة الخارجية الكمية: تعني معرفة إلى أي مدى يلبي التعليم حاجات المجتمع، ومدى توازن أعداد الخريجين مع الأعداد المطلوبة لسوق العمل ومواقع الإنتاج دون نقص أو زيادة.

ب. الكفاءة الخارجية النوعية: يقصد بها معرفة إلى أي مدى أعدَّ الطلاب للقيام بأدوارهم المستقبلية في المجتمع.

ومن الصعب قياس الكفاءة الخارجية لأنه لا يمكن معرفة إذا كان النظام التعليمي نجح أو فشل بالضبط في تحقيق أهداف المجتمع، لكن هناك مؤشرات يمكن الاستدلال بها للحكم على كفاءة النظام الخارجية منها. (الشايع، 2020، 49)

- عدد الخريجين على وفق الخطط المرسومة؛
- نوعية الخريجين ومدى مساهمتهم في المجالات الإنتاجية في الاقتصاد القومي؛
- مدى رضا كل من أفراد المجتمع والخريجين وأصحاب العمل على نوعية الخريجين وأدائهم؛
- قدرة الخريج على القيام بدور المواطنة الصالحة وممارسة الحقوق والواجبات الاجتماعية المرتبطة بهذا الدور؛
- التوازن بين كلفة التعليم والعائد الاقتصادي من الدخل القومي.
- مؤشر البطالة في صفوف الخريجين؛
- مؤشر التسرب الخارجي أي الهجرة الخارجية لخريجي الجامعات وهجرة الأدمغة؛
- مؤشر التراكم التكنولوجي المحلي؛
- مدة التدريب الخاصة التي يقضيها الخريج لدى التحاقه بالعمل لأول مرة؛
- درجة انعكاس دراسة الطالب في البرنامج مع تقدمه في عمله.

رابعاً : قياس الكفاءة في منظمات التعليم العالي

إن التوسع في التعليم في مجتمع ما لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة رفاهية أفراد هذا المجتمع، كما أن التعليم الجيد ليس بالضرورة نهايته عمل ذو عائد مادي مرتفع ولا تظهر أهمية المعارف المكتسبة في المنظمات التعليمية إلا إذا ساعدت في حل المشكلات والأزمات في المجتمع، ومن هذا المنطلق يكتسب موضوع دراسة الكفاءة وقياسها في منظمات التعليم العالي أهميته.

أ - مؤشرات الحكم على الكفاءة الداخلية الكمية للنظام التعليمي:

أشارت الدراسات إلى العديد من المؤشرات الدالة على الكفاءة الداخلية الكمية للنظام التعليمي منها (الشايع، 2020، 49):

1- النسبة المئوية من الطلاب الذين ينهون مدة الدراسة بنجاح ضمن المدة الرسمية أو بعد عدد من الإعدادات.
2- النسبة المئوية من الطلاب الذين يتسربون قبل إتمام المرحلة بنجاح وتوزيعهم بحسب الصفوف
3- عدد السنوات لكل طالب التي استثمرت لإنتاج خريج واحد ويحصل على هذا المؤشر بقسمة مجموع السنوات المستثمرة لكل طالب من قبل الفوج على عدد الخريجين.
4- معامل المدخلات إلى المخرجات وهو حاصل قسمة عدد السنوات / طالب لكل خريج على عدد السنوات اللازمة لإنتاج خريج في حالة مثالية.
5- متوسط مدة الدراسة لكل خريج وهو المتوسط الموزون لعدد السنوات التي قضاها الخريج في المرحلة الدراسية، وهذا المؤشر لا يأخذ في الاعتبار السنوات/ طالب المستثمرة من قبل المتسربين.
6- عدد السنوات/ طالب التي استثمرت زيادة عن اللزوم، وتوزيعها بين السنوات التي تعزى إلى الخريجين (نتيجة الإعادة) والسنوات التي تعزى إلى المتسربين ويفيد هذا التوزيع في إبراز أثر التسرب والرسوب في مستوى الفعالية.

ب -الفقد التعليمي او الهدر التعليمي

يرى (الرشدان 2015: 248) أن الهدر التعليمي في مراحل التعليم المختلفة يعني الخسارة الناجمة في عمليات التعليم عن طريق أعداد الطلبة الذين رسبوا أو تسربوا وما ترتب على هذا من خسارة في الإنفاق في التعليم وفي الجهد المبذول فيه. ومن العوامل المؤثرة في الكفاءة الداخلية عدم التحاق الطلبة بالنظام التعليمي.

ج -طرائق قياس الكفاء الإنتاجية الجامعية

يتحدد معدل الكفاءة الداخلية الكمية للنظام التعليمي الجامعي في إطاره الكلي أو الجزئي بواسطة العلاقة بين مخرجات الفوج الدراسي وعدد الملتحقين الجدد في هذا الفوج وهناك طرائق مختلفة لتحديد الفوج الدراسي من أبرزها: طريقة الفوج الحقيقي، وطريقة الفوج الظاهري، وطريقة إعادة تركيب الحياة الدراسية للفوج، والطريقة الشاملة، وطريقة العينات.... إلخ. ولكل طريقة من هذه الطرائق أسلوبٌ إحصائي لاختيار العينة وشروطها، وتوضيحها كالآتي :(الرشدان، 2008، 33)

1- طريقة الفوج الحقيقي:

تعمل على متابعة تدفق أفراد الفوج أنفسهم منذ أن سجلوا معاً لأول مرة كمستجدين من الصف الأول لأي مرحلة تعليمية ، ولا يعد الراسبون من السنوات السابقة من ضمن هذا الفوج، بل من الفوج السابق، ثم تحسب نسب النجاح والرسوب والتسرب لأفراد الفوج، وقد تأخذ الصف واحد فقط، فتدل على الكفاءة الداخلية لهذا الصف أو لجميع صفوف المرحلة المعرفة كفاءة النظام التعليمي في المرحلة بأكملها، وعند تتبع الفوج يؤخذ في الاعتبار المعيدون في كل صف من الصفوف والمحولون، فهي طريقة تعتمد المتابعة الحقيقة لمجموعة من الطلبة سنة بسنة من دخولهم حتى تخرجهم من

المرحلة التعليمية. وبهذه الطريقة يكون متابعة الفوج حتى انتهاء جميع طلبة الفوج، إما بالتخرج وإما التسرب وحساب نسب الهدر الرسوب والتسرب ودراسة أثره في الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي في المدة المقررة ضمن المدة المسموحة.

2- طريقة الفوج الظاهري:

تعتمد على دراسة مجموعة من الطلبة في مستوى واحد لسنة واحدة، دون النظر إليهم إذا كانوا من الراسبين أو المستجدين على أنهم فوج، وبذلك فلا يتتبع هؤلاء الطلبة أنفسهم في أثناء تدفقاتهم من عام إلى آخر، وتستعمل هذه الطريقة في حالة أنه لا توجد بيانات عن الطلبة في كل سنة من السنوات الدراسية، أو عدم البيانات عن الراسبين والمتسربين في كل صف دراسي. وتستخرج مؤشرات الكفاءة الداخلية بواسطة هذه الطريقة عن طريق نسب التدفق الظاهري من صف إلى الصف الذي يليه حتى التخرج، فكلما كان عدد الخريجين يساوي عدد المسجلين أو قريباً منه كانت الكفاءة الداخلية الكمية مرتفعة.

3- طريقة إعادة تركيب الحياة الدراسية للفوج:

تعد من أكثر الطرائق الإحصائية ملاءمة لقياس الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص كونها تقدم مؤشرات واضحة يمكن بواسطتها تشخيص الواقع الكمي للنظام التعليمي، وتحديد مستوى كفاءته، تمهيداً لتقدير كلفته وتحديد عائده المادي على الفرد والمجتمع، وتعتمد هذه الطريقة على افتراضات عديدة أهمها: أن تحرك أفراد الفوج من صف إلى صف أو من صف إلى خارج المرحلة التعليمية مرتبط بما يسمى بمعدلات التدفق الخاص لكل صف ولمعرفة التدفق الطلابي يوزع المسجلون في كل صف دراسي وعام دراسي حتى التخرج بين (ناجحون، راسبون متسربون)، وعن طريق هذا التوزيع يكون حساب معدلات التدفق. وهنا يبدو منطقياً ما ذكر صالح الشايع (2005) وطلحة (2012) أن تلك الطرائق السابق ذكرها لها محدوديتها. لاسيما عندما تمتد الدراسة إلى معرفة الجامعات التي لا تعمل بكفاءة والرغبة في معرفة الأسباب والتعرف إلى الكميات المثلى من المدخلات والمخرجات، والتي تتحقق عندها الكفاءة الإنتاجية للجامعة، علاوة على أن طبيعة التفاعل بين المدخلات والمخرجات في قطاع التعليم الجامعي هي علاقة معقدة وغير واضحة ومما تجدر الإشارة إليه أن قياس الكفاءة الإنتاجية يكون إما على مستوى الجامعة ككل و الكلية ككل وإما لكل عنصر من عناصر المدخلات (الموارد) المستعملة على حده ويطلق على المجموعة الأولى طرائق القياس الكلية أما المجموعة الثانية فيطلق عليها مؤشرات القياس الجزئية وعادةً ما تستعمل تلك المؤشرات الجزئية في تفسير التغير الذي يطرأ على الإنتاجية الكلية. (احمد، 2011، 23).

المبحث الثاني: دراسة الكفاءة الداخلية لجامعة عدن – كلية العلوم الإدارية نموذجا

أولا: أبرز التحديات التي تواجه الجامعات الحكومية اليمنية.

هناك العديد من الدراسات والتقارير والبحوث التي أجريت لاستقراء واقع الجامعات اليمنية، وكل منها أشارت إلى عدد من التحديات أو العوائق التي تواجه الجامعات الحكومية اليمنية من زوايا متعددة، وسيكون التركيز على اهم التحديات التي تواجه التعليم العالي في اليمن التي تعد جامعة عدن أقدم مؤسساته وهي كالآتي:

توصلت دراسة حديثة إلى أن الجامعات الحكومية اليمنية تفتقر إلى وجود نظام لتقييم الأداء، وإنما تعتمد عملية التقييم على التقديرات والأحكام الشخصية، والتقارير السرية التي ترفع من رؤساء الوحدات أو الكليات بالجامعات اليمنية إلى القيادات العليا بالجامعات أو القيادات بوزارة التعليم العالي، وأشار المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (2013) أن الجامعات الحكومية اليمنية تواجه جملة من التحديات، أبرزها ما يلي:

1. ضعف كمي وكيفي في هيئة التدريس، وعدم الاهتمام بالإعداد التربوي والمهني لأعضاء هيئة التدريس، وغياب التقويم المستمر.
2. تزايد مخرجات التخصصات النظرية الإنسانية على مخرجات التخصصات العلمية التطبيقية، وزيادة في البطالة والهدر لرأس المال البشري.
3. نقص كبير في الموارد المالية وسوء التخصيص لها.

كما أشار المجلس العام (2011) إلى تردي مكونات نظام التعليم الجامعي، فالشواهد الملاحظة من واقع الجامعات الحكومية اليمنية تؤيد تماماً تردي تلك المكونات، وتبين:

1- عدم ملاءمة البيئة الخارجية المحيطة بالتعليم والتعلم، ويتعرض كل من المدخلات المختلفة وعمليات التشغيل لتأثيرات سلبية، يتمثل أهمها في الآتي: التوترات في البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة بالجامعات والتي تؤثر سلباً في دافعية الطلبة نحو التحصيل والتعلم، وفي دافعية الأساتذة نحو مهامهم التعليمية والبحثية، ومن ثم قصور معدلات الإنجاز وتدني مستويات الكفاءة الإنتاجية.
2- سلبية استعمال موارد التعليم الجامعي بسبب التحايل المالي في المشروعات التي يكون تنفيذها على وفق نظام المناقصات في الجامعات.
3- سوء استعمال الموارد المتاحة وسرعة تقادمها.
4- ضعف كفاءة القيادات الإدارية وعدم الشفافية في ممارسة مهامها.

وأشار تقرير البنك الدولي (2011) بعنوان: "إصلاح التعليم العالي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "والمتعلق بثلاث دول عربية هي مصر، والأردن و اليمن أن هذه الدول تواجه مشكلات عديدة أبرزها: (البنك الدولي، 2012، 185)

1- النمو الهائل في أعداد الطلبة الجامعيين يرافقه انخفاض في نوعية البرامج
2- عدم التوافق بين البرامج الدراسية التي تقدمها الكليات والجامعات وبين احتياجات سوق العمل.

وتضمنت الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية للمدة من (2006-2010) عدد من التحديات التي تواجه الجامعات الحكومية اليمنية، يمكن إيجازها في الآتي:

1- تشريعات تحتاج إلى مراجعة، وأنظمة إدارية معقدة، وتدخلات في اتخاذ القرار.
2- بنية وقدرات الجامعات اليمنية غير كافية للقيام بوظائفها على أكمل وجه.
3- تفتقر الجامعات إلى وجود رؤية ورسالة واضحة، وأهداف استراتيجية محددة.
4- لا تتناسب البرامج والتخصصات الأكاديمية في الجامعات مع احتياجات سوق العمل.
5- قلة الموارد المالية رغم اعتماد الجامعات على الحكومة في تمويلها، إلا أنها تنفق ما يقرب من 70٪ من موازناتها الإجمالية في الأجور والمنح الدراسية.
6- عدم الاستقلالية المالية، رغم أن القانون يمنح الجامعات الاستقلالية الكاملة.
7- عدم التوازن بين مخرجات الجامعات واحتياجات المجتمع وسوق العمل.
8- غياب الشفافية في عملية استقطاب واختيار وتوظيف هيئة التدريس ومساعديهم.
9- الاختلال الكبير في معدل الهيئة التدريسية إلى عدد الطلبة.
10- ضعف الرقابة والمحاسبة وغياب التقييم المستمر.

تلك الأسباب شخصت قبل ما يزيد عن 10 سنوات وقبل الأزمة والحرب التي تعصف بالبلد وبكل مقوماته ومؤسساته وهيئاته وانعدام كثير من الأسس والمعايير التي استعملت في التشخيص السابق لتحديات الجامعات الحكومية، حيث برزت تحديات أخرى في الجامعات الحكومية بصورة عامة وجامعة عدن على وجه الخصوص، هي:

1- تخفيض الموازنة التشغيلية للجامعة وانعدامها حاليا.

2- الدمار الذي لحق ببعض مباني الجامعة وقاعاتها والكليات التابعة لها.
3- هجرة العقول البشرية (أساتذة الجامعة) للعمل في الجامعات بدول الجوار، مما أدى إلى انخفاض معدل الهيئة التدريسية إلى عدد الطلاب.
4- زيادة معدلات التسرب نتيجة للوضع المعيشي المتدهور بالبلاد.
5- عدم تطبيق بعض اللوائح والأنظمة نتيجة للوضع الاقتصادي والمعيشي الراهن.
6- انخفاض نوعية البرامج الناتج عن تدني مستوى الإنتاج ية لعضو هيئة التدريس وضغط الفصول الدراسية إلى مدد زمنية أقل مما هو منصوص عليه في اللائحة والمحددة ب(16) أسبوع للفصل الدراسي الواحد.
7- الضغوط المجتمعية التي أفرزتها دورات الصراع والحرب.
8- تدني مدخلات العملية التعليمية في الجامعة والناتجة عن مخرجات الثانوية العامة.
9- زيادة الغياب الناتج عن عدم توافر الإمكانات المادية للموظف أو عضو الهيئة التدريسية نتيجة انخفاض القيمة الشرائية وعدم كفاية الراتب الذي يتقاضاه.

ثانيا: قياس الكفاءة الداخلية لكلية العلوم الإدارية.

اعتمدت الدراسة على أسلوب إعادة تركيب الحياة الدراسية لحساب مؤشر الكفاءة الداخلية الكمية لنظام التعليم في كلية العلوم الإدارية جامعة عدن وذلك عن طريق بناء الهيكل البياني للتدفق الطلابي الذي يسمح بحساب المعدلات الاتية (معدل النجاح، معدل الرسوب، معدل التسرب) للفوج الدراسي ومن ثم حساب مؤشرات الكفاءة الداخلية لنظام التعليم لفوج دراسي واحد وهم الطلاب الملتحقون في العام (2017/2016) وتتبعهم إلى نهاية المرحلة عند تخرجهم في العام (2020/2019) والذين تخرجوا بالسنة الخامسة والسنة السادسة على وفق اللائحة الموحدة لشؤون الطلاب (مدة دراسية ونصف المدة) أي (6 سنوات)، كما كان توضيح الملتحقين الجدد في الأعوام اللاحقة إلى تخرجهم في العام (2023/2022م) لكن التتبع في مخطط التدفق كان لفوج واحد فقط، والجدول (1) يعرض مؤشرات ونسب النجاح والرسوب والتسرب للفوج (2017/2016) وللأفواج اللاحقة.

جدول (1) معدلات التدفق (نجاح، رسوب، تسرب) لكلية العلوم الإدارية خلال الأعوام (2016-2020)

العام الدراسي	المستوى الأول							المستوى الثاني							المستوى الثالث							المستوى الرابع						
	الطلاب المقيدين	الناجحون	معدل النجاح	الراسبون	معدل الرسوب	المتسربون	معدل التسرب	الطلاب المقيدين	الناجحون	معدل النجاح	الراسبون	معدل الرسوب	المتسربون	معدل التسرب	الطلاب المقيدين	الناجحون	معدل النجاح	الراسبون	معدل الرسوب	المتسربون	معدل التسرب	الطلاب المقيدين	الناجحون	معدل النجاح	الراسبون	معدل الرسوب	المتسربون	معدل التسرب
2016/2017	1450	860	59.3	450	31	140	9.66	1200	720	60	380	31.7	100	8.33	920	620	67.4	250	27.2	50	5.43	720	550	76.4	150	20.8	20	2.78
2017/2018	1280	740	57.8	405	31.6	135	10.5	940	620	66	220	23.4	100	10.6	759	482	63.5	241	31.8	36	4.74	622	466	74.9	149	24	7	1.13
2018/2019	1176	712	60.5	306	26	158	13.4	813	581	71.5	196	24.1	36	4.43	705	459	65.1	202	28.7	44	6.24	563	397	70.5	154	27.4	12	2.13
2019/2020	1098	698	63.6	284	25.9	116	10.6	795	541	68.1	212	26.7	42	5.28	646	461	71.4	160	24.8	25	3.87	537	381	70.9	146	27.2	10	1.86
متوسط معدلات التدفق			60.3		28.6		11.1			66.4		26.5		7.17			66.8		28.1		5.07			73.2		24.8		1.97

شكل (3) هيكل بياني لتدفق فوج دراسي (1450 طالب) في كلية العلوم الإدارية – جامعة عدن ابتداء من عام 2016-2017 الى العام 2021-2022م

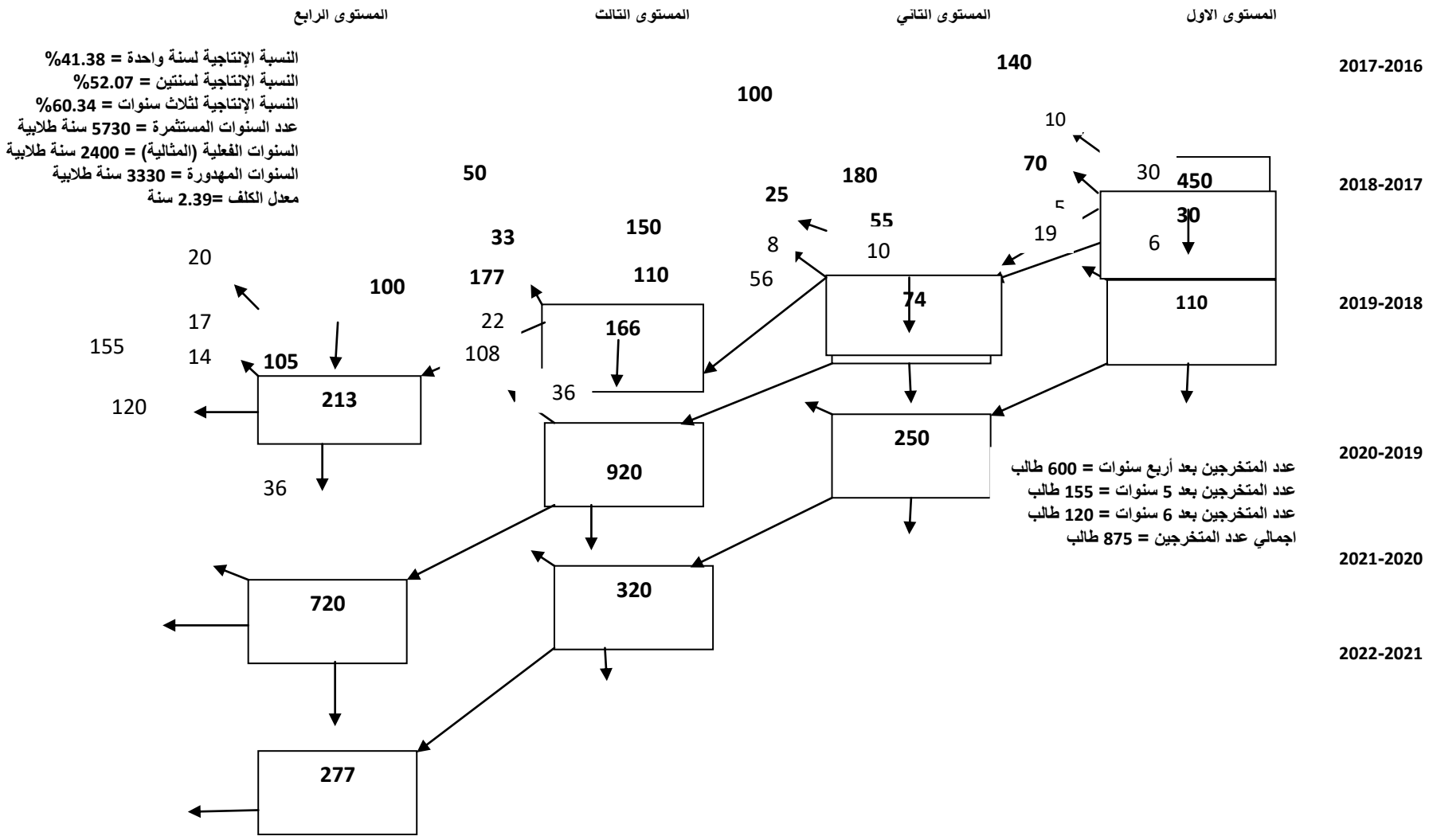

وكان حساب المؤشرات الآتية:

1- السنوات المستثمرة من قبل الفوج تساوي 5730 سنة طلابية.

2- عدد السنوات التي استثمرها المتخرجون في وضع مثالي = عدد المتخرجون في وضع مثالي × عدد سنوات المرحلة = 600×4 =2400 سنة طلابية.

3- عدد السنوات الزائدة عن الوضع المثالي = 5730-2400 = 3330 سنة طلابية، ويعني أن هناك (3330) سنة طلابية زائدة عن الوضع المثالي وهذا مؤشر يدل على انخفاض الكفاءة الداخلية لكلية العلوم الإدارية بجامعة عدن.

4- معامل الكفاءة الداخلية

$$\text{معدل الكفاءة الكمية الداخلية} = \frac{\text{عدد الخريجين} \times \text{عدد سنوات المرحلة}}{\text{السنوات المستثمرة من قبل الفوج}} \times 100$$

$$\text{معدل الكفاءة الكمية الداخلية} = \frac{4 \times 600}{5730} \times 100 = ٪41.9$$

وفي الوضع المثالي يجب أن تكون الكفاءة (100٪) ويعني ذلك أن (58.1٪) يمثل فقدا وهدرا ناتجا عن التسرب والرسوب وهذا يشير إلى أن كلية العلوم الإدارية بجامعة عدن كفاءتها الكمية الداخلية متدنية.

عدد السنوات التي احتاجها الطالب لكي يتخرج من كلية العلوم الإدارية

$$\text{عدد السنوات} = \frac{\text{إجمالي عدد السنوات المستثمرة}}{\text{إجمالي الخريجين}} = \frac{5730}{600} = 9.55 \text{ سنة}$$

وهذا في الوضع المثالي يساوي (4 سنوات) وهي مدة الدراسة في كلية العلوم الإدارية والفارق (5.55) سنة يمثل هدرا ناتجا عن التسرب والرسوب.

معامل المدخلات/ المخرجات

$$\text{عدد السنوات} = \frac{\text{السنوات المستثمرة لكل متخرج}}{\text{عدد السنوات المحددة}} = \frac{9.55}{4} = 2.39 \text{ سنة}$$

وفي الحالة المثالية يساوي الواحد الصحيح، أما الفارق (1.39) فيشير إلى الفقد والهدر الناتج عن تدني الكفاءة الداخلية لكلية العلوم الإدارية – جامعة عدن.

مواقع الرسوب والتسرب

مواقع الرسوب، وهي مبينة في الجدول (2)

جدول (2) موقع الرسوب بين المستويات

المستوى	عدد الراسبين	نسبتهم إلى إجمالي الراسبين	نسبتهم إلى المقيدين في الفوج 1450 طالب
الأول	450	٪36.6	٪31
الثاني	380	٪30.9	٪26.2
الثالث	250	٪20.3	٪17.2
الرابع	150	٪12.2	٪10.3

الإجمالي	1230	٪100	

ويلاحظ من الجدول (2) أن أعلى نسبة رسوب كانت في المستوى الأول بمعدل (36.6٪) وتناقصت في المستوى الثاني لتشكل نسبة (30.9٪) وتناقصت في المستوى الرابع لتصل إلى نسبة (12.2٪) مواقع التسرب بين المستويات، وهي مبينة في الجدول (3)

جدول (3) موقع التسرب بين المستويات

المستوى	عدد المتسربين	نسبتهم إلى إجمالي المتسربين	نسبتهم إلى المقيدين في الفوج 1450 طالب
الأول	140	٪45.2	٪9.7
الثاني	100	٪32.3	٪6.9
الثالث	50	٪16.1	٪3.4
الرابع	20	٪6.4	٪1.4
الإجمالي	310	٪100	٪21.4

ويلاحظ من الجدول (3) أن أعلى نسبة تسرب كانت في المستوى الأول بمعدل (45.2٪) وتناقصت في المستوى الثاني لتشكل نسبة (32.3٪) وتناقصت في المستوى الرابع لتصل إلى نسبة (6.4٪).

متوسط مدة الدراسة التي قضاها المتخرج في المرحلة

ويمكن حسابها عن طريق قسمة عدد السنوات المستثمرة من المتخرجين على إجمالي المتخرجين ويمكن حسابها على النحو الاتي:

السنوات المستثمرة من المتخرجين ضمن المدة المحددة = 600 × 4 = 2400 سنة طلابية

السنوات المستثمرة من المتخرجين الذين رسبوا سنة واحدة = 155 × 5 = 775 سنة طلابية

السنوات المستثمرة من المتخرجين الذين رسبوا سنتين = 120 × 6 = 720 سنة طلابية

مجموع السنوات المستثمرة من المتخرجين = 2400+775+720 = 3895 سنة طلابية

$$\text{متوسط مدة الدراسة} = \frac{\text{السنوات المستثمرة للمتخرجين}}{\text{إجمالي المتخرجين}} = \frac{3895}{875} = 4.5 \text{ سنة}$$

وفي الوضع المثالي فإن المتوسط يساوي (4 سنوات) ومعنى ذلك أن الباقي وقدره (0.5) يمثل فقدا ناتجا عن الرسوب.

النتائج

في ضوء الإطار النظري للدراسة وحساب مؤشرات الكفاءة الداخلية الكمية وقياس الفاقد الكمي لنظام التعليم بجامعة عدن – كلية العلوم الإدارية نموذج توصلت الدراسة إلى أن النظام التعليمي في كلية العلوم الإدارية – جامعة عدن لم يرق للوصول إلى تحقيق أهداف ه الكمية بالصورة المطلوبة، الأمر الذي أثر في كفاءته الداخلية الكمية، والجدول (4) يبين مؤشرات الكفاءة الداخلية الكمية بكلية العلوم الإدارية – جامعة عدن بطريقة إعادة تركيب الحياة الدراسية للفوج.

جدول (4) مؤشرات الكفاءة الداخلية الكمية بطريقة إعادة تركيب الحياة الدراسية للفوج

مؤشر الكفاءة الداخلية الكمية	القيمة / النسبة
نسبة الخريجين في وضع مثالي	٪41.4
مجموع السنوات التي استثمرها الفوج	5730
عدد السنوات الزائدة عن الوضع المثالي	3330
معامل الكفاءة الداخلية	٪41.9
نسبة الهدر الناتج عن الرسوب والتسرب	٪58.1
معامل المدخلات إلى المخرجات	2.39
متوسط مدة الدراسة للخريج	4.5

ومن الجدول (4) نستنتج ما يلي:

إن معدلات التخرج المثالية في كلية العلوم الإدارية منخفضة جدا إذ بلغت (٪41.4)، في حين نسبة (٪58.6) من طلبة الفوج هم في قائمة الرسوب والتسرب، فمنهم من يرسب لسنة او أكثر مما يؤدي إلى تأخر تخرجهم لسنة أو سنتين أو ينضم إلى قائمة التسرب دون إعادة أو بعد إعادة أو أكثر، وأن مستوى التسرب والرسوب بهذه النسبة يعكس الكفاءة الكمية الداخلية لكلية العلوم الإدارية – جامعة عدن ومستوى فاعلية العملية التعليمية داخل الكلية.

بلغت عدد السنوات المستثمرة 5730 سنة طلابية وفي الوضع المثالي فإنها تساوي (2400) سنة طلابية مما يشير إلى أن السنوات المستثمرة الزائدة عن الوضع المثالي هي (3330) سنة طلابية وتشكل هدرا عاليا يكلف الجامعة نفقات عالية جدا ويهدر العديد من الموارد التعليمية في الكلية.

إن مستوى الكفاءة الداخلية الكمية في كلية العلوم الإدارية – جامعة عدن منخفض بشكل كبير ولا يحقق الأداء الداخلي المأمول منه ولا تحقق الأهداف المرسومة والمطلوبة والمرجوة منها بصورة مثالية، ولا تستغل الكلية الموارد والطاقات الاستغلال الأمثل لتحقيق كفاءة داخلية عالية، حيث بلغ معامل الكفاءة الكلية لكلية العلوم الإدارية – جامعة عدن (٪41.9) وهي نسبة منخفضة تستدعي الوقوف في الكثير من العوامل والأسباب التي أدت إلى تدني الكفاءة الداخلية الكمية في الكلية.

بلغ معامل الدخلات/ المخرجات في كلية العلوم الإدارية – جامعة عدن (2.39) سنة وهذا يزيد عن الوضع المثالي بمقدار (1.39) سنة، ويشير ذلك إلى أن هناك فقدا في الكفاءة الداخلية الكمية.

بلغ متوسط مدة الدراسة التي قضاها المتخرج بالمرحلة لدى الفوج الكلي (4.5) سنة ويشير ذلك إلى وجود فقد في الكفاءة الداخلية الكلية كونه يزيد عن المتوسط المثالي الذي يساوي (4) سنوات.

مما سبق يتضح أن نظام التعليم في كلية العوم الإدارية – جامعة عدن لم يستطع جذب نسبة ليست بقليلة حيث كانت (٪58.1) من الطلبة والحفاظ عليهم دون تسرب ومساعدتهم على إكمال دراستهم حتى التخرج بنجاح، مما يؤكد انخفاض الكفاءة الداخلية الكمية للنظام التعليمي لكلية العلوم الإدارية بجامعة عدن.

التوصيات

- الاهتمام بنوعية وجودة الخدمات التعليمية لتطوير كل من نوعية الطلبة والاساتذة، والاهتمام بتطوير المناهج وتحديثها، وتأكيد مفهوم التنافسية بين الجامعات اليمنية من جهة والأقل يمية وحتى العالمية من جهة أخرى.
- ضرورة تحديد معدلات معيارية لمفهوم الكفاءة على مستوى النظام التعليمي ككل في جامعة عدن، وعلى مستوى الكليات العلمية والإنسانية، وذلك لتقييم أفضل لمستوى الأداء للكليات، وتقليل الفاقد والهدر في النظام التعليمي في جامعة عدن.
- رسم سياسات واضحة من قبل الجامعة بشأن القبول وما يمثله من مدخلات للعملية التعليمية، والخريجين وما يمثلونه من مخرجات تستجيب لحاجات سوق العمل المتغيرة.
- تقديم مزيد من الاهتمام بجمع البيانات وتصنيفها وتدقيقها على مستوى كليات جامعة عدن، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالطلاب وأدائهم الدراسي وتحديد توجهاتهم المستقبلية، لتساعد الباحثين وصناع القرار في استخلاص مؤشرات موحدة على مستوى الكليات والجامعة ومقارنتها بالجامعات المحلية أو العربية لتحديد وضعنا وترتيبنا بين الأمم.
- ضرورة الوقوف على أسباب انخفاض مستوى الكفاءة الداخلية الكمية لجامعة عدن – كلية العلوم الإدارية نموذج الذي قد يعود لسياسة القبول المتساهلة وانخفاض نسبة الطلاب المؤهلين علمياً، أو لغيرها من الاسباب الأخرى.
- ضرورة الوقوف أمام التسرب والرسوب في جامعة عدن – كلية العلوم الإدارية نموذج الذي قد يكون ناتجا لازدياد عدد الطلاب المعيدين لسنتين وأكثر أو التساهل في عملية نقل الطلاب من مستوى إلى آخر فينتقل الطالب إلى المستوى الرابع بعدد من المواد ولا يستطيع تصفيتها.
- ضرورة تركيز جامعة عدن في مواءمة مخرجاتها مع احتياجات مؤسسات سوق العمل لسد تلك الاحتياجات من جهة وضمان حصول الخريجين على فرص العمل المناسبة لتخصصاتهم من جهة ثانية.
- المراجعة الدورية والمستمرة لاحتياجات سوق العمل ودراستها والعمل على تحقيقها.
- ضرورة اهتمام جامعة عدن لمهارات الحاسوب واللغة الانجليزية لخريجيها وتضمين برامجها الدراسية لتلك المهارات لحاجة سوق العمل إلى تلك المهارات.
- إشراك مؤسسات سوق العمل في الدراسات التي تجري لمعرفة متطلبات سوق العمل.
- إعادة النظر في سياسة القبول حتى يكون التركيز على التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وفي الوقت نفسه يحد من مشكلة البطالة الناجمة من التركيز على التخصصات النظرية التي لا يحتاجها سوق العمل بشدة.
- توطيد الشراكة والعلاقة بين جامعة عدن ومؤسسات العمل في العديد من المجالات المشتركة، وإيجاد آليات أكثر مرونة للتنسيق من أجل ضمان مخرجات ذات جودة عالية.
- وضع التشريعات الضرورية من قبل صناع القرار في الجامعة لربط مخرجات الجامعة بمتطلبات سوق العمل.

- مراجعة بعض برامج الجامعة ومناهجها وتحسينها وتطويرها لتصبح أكثر تلبية لحاجة الطلاب، واحتياجات المجتمع وتسهم في تنمية مهارات الطلاب وتنمية قدراتهم الإبداعية والابتكارية.
- أن تقوم الجامعة بمراجعة بعض البرامج التي لا تلبي حاجة سوق العمل وإغلاق أقسامها لكونها ترهق الجامعة مادياً، وتساعد على زيادة عدد العاطلين من العمل.
- تحديث المقررات الدراسية بصورة دورية بما يمكن الطلاب من اكتساب مهارات ومعارف مناسبة لاحتياجات سوق العمل المتجدد، وتوفير التدريب المهني المناسب لأعضاء هيئة التدريس.
- ضرورة منح الجامعة قدراً من الاستقلالية وعدم التدخل في قراراتها العلمية من أجل تحقيق الجودة في كافة مخرجاتها، ولاسيما المستوى النوعي لجودة الخريجين كونهم من أهم مخرجات الجامعة.
- أن تقوم الجامعة بربط مناهجها النظرية بالتطبيق العملي الذي يكسب الطلاب مهارات علمية تساعدهم على تنمية مهاراتهم العملية.
- العمل على استعمال جامعة عدن لاستراتيجيات تسويقية من حيث تشجيع مؤسسات سوق العمل على الاستفادة من مخرجاتها.
- أن تنقل جامعة عدن الاتجاهات الحديثة في ميدان العمل إلى داخل أروقتها حتى لا تضطر مؤسسات سوق العمل إلى تعديل مهارات الخريجين وصقلها وتجديدها .

المصادر:

المصادر العربية

1. الترتوري وجويحان، د. محمد عوض و د. أغادير عرفات، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات، ط2، دار المسيرة، عمان الأردن، 2009.
2. الهزايمة، ع. (2009). الكفاءة الداخلية والخارجية لكليات التربية الرياضية في الجامعات الحكومية الأردنية. أطروحة دكتوراه غير منشورة. الجامعة الأردنية، الأردن، عمان.
3. احمد ، على الحاج محمد ، علم الاجتماع التربوي المعاصر، دار المسيرة، عمان، 2011م.
4. الرشدان، عبد الله زاهي، في اقتصاديات التعليم، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
5. باناجه، محمد عمر، ومقبل، أحمد محمد ، قياس جودة التعليم الجامعي عبر مدخلي الإنتاج ية والكفاءة " دراسة حالة: كلية الاقتصاد – جامعة عدن، 2012م.
6. حمد ، م. (2000). الكفاءة الخارجية للتعليم التقني في محافظة غزة. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
7. الشايع، عمي بن صالح بن علي (2020): قياس الكفاءة النسبية للجامعات السعودية باستعمال مغلف البيانات، اطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة ام القرى. الرياض.
8. حمدان، ص. (2006). تقييم الكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية لكلية التمريض في الجامعة الأردنية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

9. البياتي، سالم محمد، وحسناء ناصر ابراهيم، أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على تسرب طلبة الجامعات – دراسة جامعة بغداد نموذجاً، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع عشر، 2007.
10. الزبيدي، علي وآخرون، التربية والتعليم العالي والفقر في العراق، ورقة خلفية إعدت "لاستراتيجية التخفيف من الفقر"، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي/ الجهاز المركزي للإحصاء والبنك الدولي، تشرين أول/2008.
11. سليمان والحديثي، سالم وصلاح، التعليم العالي في العراق –دراسة تحليلية-، بلا سنة نشر.
12. الشيبي، باسمة محمد صادق وأسيل عوض عبد الحميد، دور التعليم والتدريب في تطوير الموارد البشرية –مع إشارة إلى تجربة كوريا الجنوبية، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة التنمية البشرية.
13. القريشي والموسوي، حسين محمد كشاش، وعبد المحسن جواد عبد الحسين، أداء الطالب الجامعي وأثره في تحديد كفاءة مؤسسات التعليم العالي، جامعة الكوفة، 2009م
14. موساوي، محمد: الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، 1970-2011 أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2115
15. امين، بهاء الدين: الإدارة التعليمية والطرق الحديثة لتطويرها، دار التقدم العلمي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
16. البرعي، وفاء محمد، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، دار المعرفة الجامعية، 2002م
17. مزهودة، عبد الملك: المقاربة الاستراتيجية للأداء مفهوما وقياسا، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 19-18 مارس 2005
18. خليفة، علي عبدربه. (2004). واقع الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم الاساسي في فلسطين، بحث مقدم إلى المؤتمر التربوي الأول بعنوان: "التربية في فلسطين ومتغيرات العصر "للفترة من 23-24 نوفمبر، الجامعة الاسلامية، غزة
19. حجي، أحمد إسماعيل. (2002). اقتصاديات التربية والتعليم والتخطيط، الطبعة الأول ى، مصر: دار الفكر العربي
20. المعمار، محمد مجيد، كفاءة النظام التعليمي ودورها في تحقيق التنمية البشرية، العراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، 2018م
21. البدارين، غالب سلمان وغيث، سعاد منصور. الأساليب الوالدية وأساليب الهوية والتكيف الأكاديمي كمتنبئات بالكفاءة الذاتية الأكاديمية لدى طلبة الجامعة الهاشمية المجلة الأردنية في العلوم التربوية.2013م
22. شمسان، احمد محمد صالح. (2001)، أثر الرضا الوظيفي على كفاءة اداء أعضاء هيئة التدريس بالتطبيق على جامعة صنعاء، مجلة النهضة، العدد (44)، المجلد (3).
23. أبو شعيرة، غباري، خالد، ثائر (2015) اقتصاديات التربية والتعليم (رؤى معاصرة) دار الإعصار العلمي، الأردن، عمان.
24. المصري، م. (2003). اقتصاديات التعليم والتدريب المهني. ليبيا: المركز العربي لتنمية الموارد البشرية

25. الرشدان، عبد الله زاهي، في اقتصاديات التعليم، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
26. طلحة، عبد القادر (2012): "محاولة قياس كفاءة الجامعة الجزائرية باستعمال أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)-دراسة حالة جامعة تلمسان بالجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة
27. مصطفى، أحمد سيد: إدارة الإنتاج والعمليات في الصناعات والخدمات، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر،2010
28. بهاء الدين امين: الإدارة التعليمية والطرق الحديثة لتطويرها، دار التقدم العلمي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

المصادر الأجنبية:

29. Trondheim, N.(2000). Strategic Planning for It and Performance Net Working in American Universities .Indiana University Pres
30. Agasisti, T. & Bonomi, F. (2014). Benchmarking universities' efficiency indicators in the presence of internal heterogeneity. Studies in Higher Education, 39(7), 1237-1255

Abstract

The educational system constitutes a fundamental pillar of advanced economies, given the role education plays in improving the level of human development, raising rates of economic growth, and increasing the competitiveness of the economy as a whole. Accordingly, the research aims to review the most important concepts that explain the efficiency of the university education system on the one hand, and to estimate the values of the efficiency of university education for the College of Administrative Sciences and to measure the quantitative internal efficiency of the College of Administrative Sciences. The study reached a set of conclusions, the most important of which are: The overall internal efficiency coefficient for the College of Administrative Sciences is low and does not It amount to achieving the educational goals of the college and university, as its value reached (41.9%). The study also found that there were high dropouts and failures in the college under study, which means the weakness of the internal educational system's ability to maintain its inputs and enable them to reach graduation.

Keywords: internal efficiency, external efficiency, University of Aden

أحمد عبد السلام مهيوب النويجي

- أستاذ المناهج وطرائق التدريس - كلية صبر للعلوم والتربية جامعة لحج
- العمل الحالي: القائم بأعمال وكيل قطاع البحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- دكتوراه مناهج وطرائق التدريس جامعة عدن 2010م
- ماجستير مناهج وطرائق التدريس جامعة عدن 2000م بكالوريوس فيزياء جامعة تعز 1996م
- نائب عميد كلية صبر للعلوم والتربية للدراسات العليا والبحث العلمي.2023/22
- رئيس وحدة تطوير البرامج والمناهج في الجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى لكليات المجتمع التابع لوزارة التعليم الفني والتدريب المهني خلال عام 2019م.
- مدير إدارة القبول والتسجيل في كلية التربية ردفان من 2005- 2008م.

التحديات التي تواجه التعليم العالي في اليمن وتأثيرها في التنمية

أ. د. أحمد عبدالسلام مهيوب التويجي[1]

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى التحديات التي تواجه التعليم العالي في اليمن وتأثيرها في التنمية، والتي تنوعت بين تحدي عدم الاستقرار السياسي، والجودة والاعتماد الأكاديمي، والبحث العلمي والإبداع والابتكار، وتمويل التعليم العالي، والحوكمة، وسوق العمل، والتنمية التكنولوجية، وتحدي مواجهة أضرار وأخطار الأوبئة التي تؤثر في التعليم العالي والتنمية المستدامة. واستعرضت هذه التحديات وتأثيرها في مؤسسات التعليم العالي في اليمن و طرحت مجموعة من التوصيات التي تساعد على تجاوز هذه التحديات، ومن أهم هذه التوصيات: إعداد استراتيجية واضحة للتعليم العالي، وتحديث المناهج بما يتوافق مع سوق العمل وأهداف التنمية المستدامة، وتدريب أعضاء هيئة التدريس، وتفعيل دور مجلس الاعتماد الاكاديمي لمراقبة البرامج التعليمية ومتابعتها في الجامعات الحكومية والخاصة، وعمل شراكة بين مؤسسات التعليم العالي وبين المؤسسات الخاصة والجهات الداعمة الدولية، وتشجيع البحث العلمي ودعمه وتنمية الابداع والابتكار، وتوفير البنية التحتية والمعامل والأجهزة الحديثة.

المقدمة:

تواجه المنطقة العربية تحديات ملحوظة في مجال التعليم، حيث بلغت حصص تحديات التعليم على دليل تحدي التنمية البشرية المعدل بحسب الجودة، (48٪) في عام 2020، مقابل (50٪) في عام 2010، و(49٪) في عام 2000. ولا غرابة في ذلك نظراً إلى التفاوتات الملحوظة والمدعومة بالوثائق في قطاع التعليم بين البلدان العربية وداخل البلد الواحد. ولا بدّ من معالجة الفجوات في التعليم، الذي يوصف غالباً بأنه أداة مناسبة لتحقيق التكافؤ، نظراً إلى تأثيره الهائل في التحديات الأخرى، ولا سيما في ظل الثورة الصناعية الرابعة. (الاسكوا، 2022).

وتتلخص أزمة التعليم العالي، إجمالًا، في عددٍ من التحديات الكمية والنوعية الداخلية والخارجية، والمؤدية إلى ضرورة إعادة النظر في نظم التعليم، والبحث عن بدائل كفيلة بالنهوض بفاعلية الأداء. ولهذا، تحولت معظم نظم التعليم العالي إلى التركيز على فلسفة جودة التعليم في إعادة هيكلة نظمها وبرامجها التعليمية. (المفتاح، 2017).

والتعليم العالي ليس مجرد تكملة للمرحلة ما بعد الثانوية، بل هو تكملة للجهود الإنسانية للرقي بالإنسان وتثقيفه، وتحقيق طموحاته المعرفية، فضلا عن كونه يسد حاجات المجتمع من خبرات ومها رات معينة بغرض التنمية والتطور". (علي، 1988م).

وتهدف مسؤولية مؤسسات التعليم العالي إلى تحسين الجودة ليس في إدارتها كدور مخصصة لتدريب المهنيين فقط ، ولكن أيضا لإنشاء تعليم يلبي احتياجات الإنسانية اليوم، ونوعية الحياة، والرفاهية، ورعاية الموارد. فالتحدي الأول هو إعادة تصميم المناهج الدراسية بما يتوافق مع متطلبات العالم الحالي والمستقبلي، مع دمج الموارد التكنولوجية والمعرفة البيئية؛ مناهج متعددة التخصصات تشكل طلاب دراسات عليا مغامرين لديهم مشروع حياة أخلاقي قوي؛ التفكير النقدي والمعقد والمنهجي، الذين يديرون المعرفة وما وراء المعرفة ويطبقون وجهات نظر بحثية مختلفة للمساهمة في تحسين الحالة المعيشية للمجتمع. تتضمن هذه العملية التحسين الدائم لأعضاء هيئة التدريس، والتحديث والتقييم المستمر لبرامج التدريب المهني، بحيث تكون ذات صلة بالاحتياجات الاجتماعية للإنتاج والتنمية المستدامة. (Acevedo-Duque.et. 2023).

[1] - أستاذ المناهج وطرائق - كلية صبر للعلوم والتربية – جامعة لحج.

إن مهمة التعليم العالي مهمة إعداد المجتمع الذي يتطلع إلى نهضة دائمة ويتشكل من نسيج متناغم ومنسجم مع نفسه وطموحاته. هذه المهمة تصوغها التشريعات وتحددها بلغة دقيقة القوانين، وتفسرها - وظيفيا على نحو مفصل - اللوائح، وتعكسها على الواقع الأنشطة والبرامج المنبثقة عن الأنظمة الفرعية في سياق الرؤية الكلية للنظام الكلي للمجتمع. من هنا يعد التعليم العالي نظاما تعليميا فرعيا، تناط به مسؤوليات التنمية العلمية والتعليمية والمهنية في دائرة اختصاصه. (الذيفاني، 2006)

ولا يزال يصنف اليمن ضمن مجموعة الدول الأقل نمواً، حيث تواجه تحديات مزمنة على الرغم من الجهود المبذولة على مسار العديد من عقود التنمية الماضية منذ سبعينات القرن الماضي وحتى الآن، إلا أنها ما زالت ترزح في مؤخرة قائمة مجموعة الدول الأقل نمواً، وكل الجهود التنموية لم تسفر عن الكثير من الإنجازات التنموية، بفعل الصراعات السياسية الداخلية والصدمات الخارجية، مثل: الأزمات المالية وأزمات أسعار الغذاء والنفط التي يعانيها العالم، وضعف القدرات البشرية والفنية والمؤسسية، والقصور في نقل التكنولوجيا، وعجز الموارد المحلية اللازمة هذه كلها تؤدي إلى تفاقم تحديات وعوائق التنمية. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2022).

ومما يجدر ذكره أن اليمن يواجه صعوبات وتحديات تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك التمويل الذي يحصل عليه اليمن من المجتمع الدولي والذي يتجه إلى الأغراض الانسانية فيما تواجه البنوك صعوبات متعلقة بنقص السيولة وعدم استقرار سعر الصرف وكذلك صعوبة الاستثمار في ظل الصراع والحرب وبالتالي يتضاءل دور البنوك في تعبئة الموارد لأغراض التنمية كما أن القطاع الخاص هو الآخر اتجه بجزء من استثماراته نحو الخارج. وإجمالًا فإن تمويل التنمية لتحقيق أجندة 2023 يظل أمرا صعبا ومعقدا وخارج السياق العام. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2022).

ولسوء الحظ، كان التعليم العالي، ولا يزال، المسار الأقل دعمًا في ظل الحكومات اليمنية الحالية والسابقة، ودائمًا ما يأتي في ذيل قوائم الأول ويات الخاصة بالمانحين والمجتمع الدولي. سيوفّر القليل جدا من التمويل الدولي، إن وجد، دعمًا مستدامًا وفعالًا للتعليم العالي وبناء مجتمع قائم على المعرفة في اليمن. حيث تقدم معظم التبرعات للإصلاح السياسي، والتعليم الأساسي، والدعم الإنساني والإغاثة، ويهدف ذلك إلى توفير الإغاثة المؤقتة ومعالجة الأعراض بدلاً من معالجة الأسباب الكامنة وراء الفقر وعدم الاستقرار والنزاعات في البلاد. (الاشول، 2020).

مشكلة الدراسة:

على وفق الإعلان العالمي عن التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين (1998)، يواجه التعليم العالي عددًا من التحديات المهمة على المستويات الدولية والوطنية والمؤسسية. فعلى المستوى الدولي، هناك تحديان رئيسان: الأول هو دور المنظمات الدولية مثل اليونسكو في النهوض بآفاق الاتجاهات والتحسينات، وكذلك دورها في تعزيز برامج التواصل والتوأمة بين المؤسسات.، فالتعليم العالي يجب أن يتغير ويتكيف على وفق الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، بيد أن التغيير المؤسسي ضروري للابتكار التعليمي، ولابد لتقنية المعلومات والاتصالات أن تشكل جزءًا من التدريس وعملية التعلم. التحدي الدولي الثاني هو تشجيع التعاون الدولي بين المؤسسات من أجل تبادل المعرفة عبر الحدود وتسهيل التعاون، حيث يجب على الدول توفير التمويل اللازم حتى تتمكن الجامعات من أداء وظائف الخدمة العامة. (حايك، 2019).

إن مؤسسات التعليم العالي تواجه حاليا تحديات كبيرة تحتاج إلى اهتمام يتناسب مع أهميتها، لاسيما من منطلق أن التعليم العالي يقود المعرفة ومعطيات الإبداع والابتكار المرتبطة بها، ليسهم بواسطة ذلك في تفعيل التنمية وتعزيز استدامتها. ونتيجة هذه التحديات، دعت "وثيقة مفتوحة White Paper" صادرة عن "المنتدى الاقتصادي الدولي "WEF في يناير عام 2017، إلى "الانفتاح على الابتكار في التعليم"، بمعنى الخروج من "صندوق شؤون التعليم"، بوضعه الراهن، وما تراكم فيه من أنظمة باتت كأنها مسلمات غير قابلة للنقاش والتطوير. (بكري، 2019).

وقد حددت الرؤية المتكاملة للتعليم في اليمن (2015- 2030) جوانب الضعف في التعليم العالي، وكان أهمها: ضعف الأداء المؤسسي للتعليم العالي وضعف كفاءته وفاعليته، وضعف مشاركة القطاع الخاص في صياغة السياسات، ومحدودية أنماط التعليم وندرة البرامج الحديثة والمطورة، وشيوع النمط التقليدي في عملية التدريس والتقويم، وندرة مصادر التعلم والتعليم والبحث العلمي مثل: المجلات العلمية، والمكتبات الرقمية، والكتب والمراجع الحديثة، وضعف استعمال تقنية المعلومات والاتصالات من قبل الهيئة التدريسية والطلبة والباحثين. وأوردت الرؤية مجموعة من السياسات والتدخلات المقترحة للتعامل مع جوانب القصور تلك، منها: تنويع البرامج والمناهج وأنماط التعلم وتطويرها، وتوفير مصادر التعلم اللازمة لتحسين التعليم والتعلم والبحث العلمي وتدريب العاملين والطلبة في مؤسسات التعليم العالي على استعمالها والاستفادة منها، وزيادة نسبة الالتحاق وتكافؤ الفرص في الفئة العمرية.

منذ انقلاب ال21 سبتمبر في العام 2014م وما تبعه من تطور الصراع بين الأطراف المتنازعة إلى حرب شاملة في 26 مارس 2015 م، طالت بأضرارها كل مجالات الحياة في اليمن بدون استثناء، ولم تكن مؤسسات التعليم العالي بمعزل عما أصاب البنى التحتية والمنشآت المدنية، حيث دمرت الكثير من مبانيها، واستهدفت بشكل مباشر أو غير مباشر، وانعكس ذلك سلباً على سير العملية التعليمية، وحولت بعض مؤسسات التعليم العالي إلى ثكنات عسكرية أو مناطق مواجهات، مما عرضها للدمار الكلي أو الجزئي والنهب والإتلاف لمحتوياتها، ونتيجة لذلك توقفت الدراسة في بعض الجامعات لمدة وصلت إلى عام كامل أو لعدة أشهر كما حدث في الكثير من الجامعات، وما زال الصراع مستمرًا، ونتيجة لهذا الصراع انتشرت الكثير من الأمراض وزاد الوضع الاقتصادي سوءًا وفقد الكثير من اليمنيين وظائفهم وانهارت العملة الوطنية وفقدت قدرتها الشرائية وهذه كلها تؤثر في العملية التعليمية، مما يجعلنا نبحث عن تأثير هذه التحديات في التعليم العالي والتنمية المستدامة المنشودة.

وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الاتي: ما التحديات التي تواجه التعليم العالي في اليمن وتأثيرها في التنمية.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية للتعرف إلى التحديات التي تواجه التعليم العالي في اليمن وتأثيرها في التنمية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة بإلقاء الضوء على أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي وتأثيرها في التنمية.

حدود الدراسة:

ستقتصر هذه الدراسة على التعليم العالي والمؤسسات التي تتبعه من الجامعات اليمنية حكومية أو خاصة ونستثني من ذلك كليات المجتمع والمعاهد التقنية والفنية.

مصطلحات الدراسة:

التعليم العالي:

التحديات:

التحدي في اللغة جاء في جمهرة اللغة أن التحدي هو التعرض، ويقال تحدى فلان إذا تعرض له بالشر. (الاذدي، 1987).

والتحديات في هذه الدراسة: هي كل المشكلات أو العوائق أو المتغيرات التي قد تمنع مؤسسات التعليم العالي من تحقيق أهداف ها أو تقف حائلا أمام تنفيذ المهام المطلوبة مما ينعكس بشكل سلبي على مستوى الأداء.

يعرف التعليم العالي على وفق المادة (1)، من القرار الجمهوري رقم (139) لسنة 2010، بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة التعليم العالي باليمن، بأنه "كل دراسة أكاديمية في مؤسسة تعليم عال معترف بها لا تقل مدتها عن سنتين دراسيتين كاملتين أو أربعة فصول دراسية متتالية بعد الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها" (وزارة الشؤون القانونية، 2010)

وتعرف اليونسكو (2019) التعليم العالي: بأنه جميع أنواع البرامج الدراسية أو مجموعات المساقات الدراسية التي تندرج في نطاق مرحلة التعليم الجامعي أو بعد الثانوي، والتي تقرّ السلطات المختصة لدى دولة طرف في الاتفاقية، أو لدى إحدى الوحدات المكوِّنة لدولة طرف في الاتفاقية، بأنها تندرج في نطاق نظام التعليم العالي الموجود لديها.

ويعرف التعليم العالي إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه: هو التعليم الذي يتلقاه خريجو الثانوية العامة أو ما يعادلها في الجامعات اليمنية سواءً كانت حكومية أم خاصة.

التنمية المستدامة:

•التنمية: اصطلاحاً هو "العمل على تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة لكي يخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة النمو" (مرزوق، 2017)

تعرف وزارة التعليم العالي الفلسطينية (2020): التنمية: بأنها التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وتعرف الاستدامة: بأنها نموذج للتفكير في المستقبل الذي يضع في الحسبان الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في إطار السعي للتنمية وتحسين جودة الحياة.

وتعرف التنمية المستدامة: بأنها "تصورٌ تنمويٌ شاملٌ يعتمد على تقوية مختلف المجالات المجتمعية، والاقتصادية والبيئية، وهي استثمار لكل الموارد من أجل الإنسان في الحاضر والمستقبل" (إبراهيم، 2022)

التنمية المستدامة إجرائيًا: هي عملية التغيير الإيجابي لاستغلال كافة الموارد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية واستثمارها من أجل تحقيق أهداف التعليم العالي في اليمن.

منهج الدراسة:

استعمل المنهج الوصفي المسحي الذي يقوم على تحليل المحتوى لمضمون عدد من المصادر والمعلومات كالدراسات والمقالات والتقارير الصادرة عن مؤسسات علمية ذات علاقة بالموضوع.

الإطار النظري:

نشأة التعليم العالي في اليمن وتطوره:

يرجع بداية التعليم الجامعي الحكومي في اليمن إلى عام 1970، عندما تأسستا جامعتي صنعاء وعدن، وظلتا هما الجامعتان الوحيدتان في اليمن حتى عام 1990، وفي عام 1993م كان إصدار قرارين بإنشاء جامعة حضرموت في مدينة المكلا، وجامعة تعز في مدينة تعز، وفي عام 1996 أصدر ثلاثة قرارات جمهورية بإنشاء جامعات الحديدة، وإب، وذمار، وفي عام 2005 أصدر قراراً جمهورياً بإنشاء جامعة عمران، وفي عام 2008 أصدر القرار الجمهوري رقم (119) بإنشاء خمس جامعات، هي جامعات: البيضاء، حجة، لحج، أبين، والضالع، وقد أنشئت الجامعتان من هذه الجامعات الخمس (البيضاء، وحجة) عام 2008 فعلاً، أما الجامعات الثلاث الأخرى فشكلت في أثناء الحرب، حيث أسست سلطة الشرعية المعترف بها دولياً جامعة أبين عام 2018، وجامعة لحج في عام (2021) علاوة على أربع جامعات أخرى هي: جامعة أقل يم سباً في مدينة مأرب (نوفمبر 2016)، جامعة سيئون بمدينة سيئون في حضرموت (2017)، جامعة شبوة (مارس 2021)، وجامعة المهرة (أكتوبر 2022)، وقد بلغ عدد الجامعات الحكومية في اليمن 16 جامعة.

أما وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية فقد أنشئت أول وزارة في عام 1990م وأنيط بها مسؤولية الإشراف على الجامعات، والتنسيق بينها، وحين ألغيت الوزارة في عام 1994م، أسندت مهامها إلى وزارة التربية والتعليم، حتى أعيد إنشاؤها مجددا في عام 2001م، عندما شعرت الحكومة بضرورة وجود وزارة متخصصة توجه وتسير التعليم العالي والبحث العلمي بشكل فعال، لخدمة التنمية الشاملة والمستدامة في المجتمع اليمني. وبالنظر إلى الهيكل التنظيمي للتعليم العالي، نجد أن المجلس الأعلى للتعليم العالي يقع على قمة الهرم التنظيمي، ويرأس المجلس رئيس الوزراء، ويضم في عضويته ثمانية وزراء آخرين، أحدهم وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الذي يشغل منصب نائب رئيس المجلس، ورؤساء الجامعات الحكومية، ووكيل قطاع التعليم بوزارة التعليم العالي، وممثلا واحدا عن الجامعات الأهلية، وممثلا واحدا عن القطاع الخاص، وثلاث شخصيات أكاديمية.

وفيما يتعلق بالدور الحالي للوزارة تجاه الجامعات، فإنه مقصور على الإشراف والتوجيه الاستراتيجي، غير أن غياب قطاعات مهمة كقطاع البحث العلمي وقطاع السياسات والخطط، جعل دور الوزارة يقتصر على الإيفاد الخارجي والتصديق على الشهادات ومنح التراخيص للجامعات الأهلية.

واقع التعليم العالي في اليمن:

مما لا شك فيه أن التعليم العالي في اليمن حقق إنجازات كبيرة كمية وكيفية، وأسهمت مخرجاته في بناء الدولة اليمنية بتدريب وتدريس العديد من القوى البشرية من مختلف التخصصات العلمية في مجالات الحياة المختلفة في المجتمع اليمني وحل الكادر اليمني محل الكادر والموظف الأجنبي كما أدى التعليم العالي دورا مهما في نشر الوعي والثقافة في المجتمع اليمني، وتوسيع مدارك المواطن اليمني وآفاقه وتحقيق الفرص للجميع للحصول على التعليم العالي. (عون، 2007).

ولقد شهد التعليم العالي في اليمن توسعًا كبيرًا في عدد مؤسساته حيث بلغت في العام 2023/2022م (63) جامعة وكلية عليا منها (16) جامعة حكومية عاملة، و(47) جامعة وكلية خاصة والجدول التالي يوضح توزيع الجامعات بحسب المحافظات.

جدول (1) توزيع الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة حسب المحافظات حتى العام 2023

م	المحافظة	الحكومية*	الخاصة**	المجموع	النسبة
1.	صنعاء	1	20	21	33%
2.	عدن	1	6	7	11%
3.	حضرموت	2	8	10	16%
4.	تعز	1	7	8	13%
5.	ذمار	1	1	2	3%
6.	إب	1	1	2	3%
7.	الحديدة	1	-	1	2%
8.	عمران	1	-	1	2%
9.	البيضاء	1	-	1	2%
10.	حجة	1	-	1	2%
11.	مأرب	1	-	1	2%
12.	أبين	1	-	1	2%
13.	شبوة	1	-	1	2%
14.	لحج	1	2	3	5%
15.	المهرة	1	-	1	2%
16.	سقطرة	-	1	1	2%
17.	الضالع	-	1	1	2%
		16	47	63	100%

• الحكومية هي التي لديها قرار جمهوري من الحكومة الشرعية المعترف بها.

** الخاصة هي المعترف بها من وزارة التعليم العالي في الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا.

ويوضح الجدول (1) أن عدد الجامعات الموجودة في العاصمة صنعاء حتى عام 2015م هي (21) جامعة حكومية وخاصة وبنسبة (33٪)، تليها محافظة حضرموت بعدد (10) جامعات وبنسبة (16٪) ثم تعز

ب 8 جامعات وعدن بـ 7 جامعات وبقية المحافظات يتفاوت فيها العدد فلحج فيه ثلاث جامعات وإب وذمار من جامعتين وبقية لمحافظات من جامعة واحدة فقط.

أما مؤشرات الالتحاق في التعليم العالي:

فقد انخفض مؤشر الالتحاق في الجامعات الحكومية بنسبة 16٪ للعام الجامعي 2021/2020م مقارنة بالعام الجامعي 2014/2013م أما بالنسبة إلى الجامعات الخاصة فقد ظهر مؤشر التحاق الطلبة منخفض بنسبة 7٪ في المدة نفسها ، ولعل الوضع الاقتصادي الذي تمر به البلاد نتيجة الصراع والهجرة الداخلية والنزوح أثر في التوجه نحو التعليم العالي، أما مؤشر النمو في أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية فقد كان بنسبة نمو 4٪ وهذه النسبة ضعيفة جدا والسبب في ذلك هو توقف التوظيف منذ اندلاع الحرب في مارس عام 2015م بشكل عام ما عدا بعض الجامعات الناشئة مثل جامعة أقل يم سباً وجامعة أبين وجامعة شبوة. والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (2) مؤشرات الالتحاق في التعليم العالي ونسبة النمو (2021/2020-2014/2013)

البيان		*2014/2013	**2021/2020	نسبة النمو
الجامعات الحكومية		10	15	٪50
الطلبة	ذكور	148,857	119919	٪19-
	إناث	78,317	71291	٪9-
	الإجمالي	227,174	191210	٪16-
المدرسون	ذكور	6441	-	
	إناث	1735	-	
	الإجمالي	8176	8520	٪4
متوسط عدد الطلبة لكل مدرس		27.79	22.44	
الجامعات الخاصة		27	47	٪74
الطلبة	ذكور	60,145	50,948	٪15-
	إناث	23,034	26,064	٪13
	الإجمالي	83,179	77,012	٪7-
المدرسون	ذكور	1,808	3,285	٪81
	إناث	207	1,178	٪469
	الإجمالي	2,015	4463	٪121
متوسط عدد الطلبة لكل مدرس		41.28	17.26	

• المصدر: المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله - وأنواعه المختلفة

** المصدر: وزارة التعليم العلي عدن+ كتاب الإحصاء السنوي 2012.

يوضح الجدول السابق(2) النمو في عدد الجامعات الحكومية بنسبة (50٪) وكذلك في الجامعات الخاصة والأهلية بلغت نسبة النمو في عددها (74٪) وهذه الزيادة إذا فُعِّلَ الاعتماد الأكاديمي للجامعات والبرامج، فإن التوسع يؤدي إلى زيادة إمكانية وصول الطلبة إلى مؤسسات التعليم العالي، وتنويع العروض الأكاديمية، وتكييف المناهج الدراسية مع احتياجات سوق العمل، والمنافسة التي قد تسهم في تحسين جودة التعليم العالي ومخرجاته، وإيجاد فرص عمل للأكاديميين وجذب طلبة من أغلب المناطق وتعزز مبدأ تكافؤ الفرص بالحصول على التعليم".

أما إذا تركت هذه الزيادة في عدد الجامعات بدون متابعة ومراقبة مجلس الاعتماد الأكاديمي فإنها قد تؤثر في جودة التعليم الجامعي لعدم التزامها بمعايير الجودة الأكاديمية وسعيها للربح السريع، والملاحظ في الجدول أن نسبة النمو في أعداد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة قد بلغت (121٪) وهذه النسبة ليست حقيقة لأن معظم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة غير متفرغين وينتمون للجامعات الحكومية وبعض مؤسسات الدولة المختلفة.

التعليم العالي وميادين التنمية المستدامة:

التنمية: التنمية يعرفها ابن منظور (1985) بأنها: لغة مشتقة من نمى بمعنى الزيادة، يقال نمى الشيء، نمي ونميا ونماء زاد وكثر.

والمفهوم الاصطلاحي للتنمية: هي عملية تغيير اجتماعي تؤدي إلى تغيرات بنائية مما يطلب بالضرورة التنظيم والتنسيق بين مختلف نواحي التنمية لمساعدة المجتمع. (العويسات، 2000م).

وهنالك اختلاف بين مفهوم التنمية والنمو فالتنمية هي تحقيق زيادة دائمة وسريعة وتراكمية لإخراج المجتمع من حالة الركود إلى التقدم وبجهود بشرية لتحقيق أهداف معينة، في حين يمكن تعريف النمو على انه الزيادة المستمرة أو الثابتة في جانب معين وبشكل تدريجي وبطيء من غير تدخل الإنسان في هذا النمو بل يكون تلقائياً. (ناصيف، 2007م).

أهداف التنمية: أوردت المقادمة (2015م) بعض أهداف التنمية الأساسية كما يلي:

1. زيادة دخل الفرد، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات.
2. رفع مستوى المعيشة، ومعالجة مشكلة الفقر، وسد حاجات الإنسان والتعامل بحكمة مع النمو السكاني.
3. التوسع في الهيكل الإنتاج ي، وبالتالي زيادة دخل الفرد.
4. إعادة توجيه التكنولوجيا ودمج البيئة والاقتصاد في صنع القرار.
5. ضمان استعمال مستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو.
6. الاستعمال الكفء للطاقة وخفض الأضرار المترتبة على الاستعمال السيء.)

أما التعريف الأكاديمي للتنمية المستدامة فهو "تنمية الناس (أي استثمار البشر لأنهم الثروة الحقيقية لكافة الأمم)، من أجل الناس(ضمان التوزيع العادل بشكل أوسع)، بواسطة الناس(بمشاركة الجيل الحاضر والقادم) وتراعي نظم الطبيعة (باستغلال عقلاني للمواد الطبيعية. (العوضي، 2003م).

والتنمية المستدامة تمكّن الإنسان في المجتمع، عن طريق أبعاد أساسية ثلاثة هي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، حيث إنّ التنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية مع ضرورة وجود حراك اجتماعي، وعدالة اجتماعية، ومساواة بين الأفراد مع العمل على الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية في أثناء عملية إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (إبراهيم، 2018).

ويمثل التعليم العالي محور التنمية المستدامة، وبناء على ذلك فإن تطوير التعليم العالي والسعي إلى زيادة جودة العملية التعليمية أصبح من أهم أهداف الجامعات، وذلك لارتباطه الوثيق بمتطلبات سوق العمل والذي شهد العديد من التغيرات والتطورات، مما دفع بالعديد من مؤسسات التعليم العالي في مختلف دول العالم إلى تبنى مفهوم إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها ، لضمان جودة مخرجاتها وتطوير نظمها التعليمية والارتقاء بقطاع التعليم، لاسيما بعد النتائج الإيجابية الذي حققها التطبيق في المنظمات الإنتاج ية والخدمية. (السرحان، 2021).

التعليم العالي وأبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسة وهي الاجتماعي والاقتصادي والبيئي

التعليم العالي والتنمية الاجتماعية:

- التنمية الاجتماعية: تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني على وفق تدفق الأفراد على المدن وذلك بواسطة تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمة وتحقيق أكبر قدر ممكن من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية. (البراوي، 2021)

ولعل أبرز التحديات والهموم التي تواجه التعليم الجامعي اليمني، هو الزيادة السكانية الجامعية المقرونة بتصاعد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، فبجانب ارتفاع النمو السكاني في المجتمع اليمني فإنه يتصف بالتركيب الديموجرافي الفتي، حيث تشير البيانات الرسمية أن أكثر من (50٪) من سكان اليمن بين سن (6) سنوات و (26) سنة وهذا يعني أن أكثر من (60٪) من السكان في سن التعليم. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2009)

ويسهم التعليم العالي في التنمية الاجتماعية عن طريق تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية ونشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

التعليم العالي والتنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية: تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة التخفيض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني التوظيف الأمثل للموارد المتاحة من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.(بدران، 2014)

ولأن التعليم الجامعي لم يواكب احتياجات التنمية وحاجة سوق العمل وبالتالي لم يسهم إسهاماً حقيقياً في نمو الاقتصاد الوطني، ونتيجة للنمو السكاني واحتياجات التنمية وغياب السياسات الاقتصادية وتدني مستوى الأداء والإنتاج وتدهور العملة الوطنية والانكماش الاقتصادي نتيجة الحرب والصراع الدائر في البلاد من مارس 2015م، كل ذلك أدى إلى تقليص الموازنة العامة التي تصرف على التعليم الجامعي الأمر الذي فرض عليها إعادة النظر في طرائق التمويل، كما أن الدولة لم تفعل دور الجامعات نحو الشراكة مع القطاعين العام والخاص مما أدى إلى جمود نشاط الجامعات الاستثماري.

ويسهم التعليم العالي في التنمية الاقتصادية بولسطة إعداد الكوادر البشرية المؤهلة التي تحتاجها قطاعات الإنتاج المختلفة.

التعليم العالي والتنمية البيئية:

التنمية البيئية: تعني التنمية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل في استعمالها وحمايتها للموارد الطبيعية لاسيما الزراعية والحيوانية والمحافظة على تكامل الإطار البيئي والعمل على تنميتها في العمل بما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على الأرض. (البراوي، 2021).

ويسهم التعليم العالي في التنمية البيئية عن طريق إعداد الكوادر البشرية القادرة على التعامل مع القضايا البيئية.

ولكن التعليم الجامعي في اليمن لم يؤد دوره المناط به تجاه التنمية البيئية المستدامة نتيجة لوجود عوامل أدت إلى إعاقة التنمية البيئية أهمها غياب الوعي البيئي لدى الموارد البشرية بالجامعات اليمنية، وقصور في القوانين والتشريعات اليمنية الخاصة بحماية البيئة. (عامر، 2013).

أما بالنسبة إلى أهداف التنمية المستدامة الخاصة في المجال التعليمي منها على سبيل المثال لا الحصر كما أوردها كل من: (مرزوق، 2017؛ وعبدالرزاق، 2023)

1. تعميق التدريس والبحوث فيما يتعلق بالعمليات المجتمعية لتبني نماذج حياتية أكثر استدامة.
2. تحسين مستوى الجودة والكفاءة في التدريس والبحوث، وسد الفجوة بين العلم والتعليم وبين المعارف التقليدية والتعليم المستمر.
3. تقوية أشكال التفاعل مع الأطرفة غير التعليمية، وإدخال مفاهيم الإدارة اللامركزية والمرونة، وإتاحة الانتفاع بالمعارف العلمية
4. تمكين الطلاب من الحصول على المهارات اللازمة للعمل المشترك في إطار فرق متعددة التخصصات ومتعدد الثقافات، وإدخال البعد العالمي في أوساط التعلم.

5. تبني ثقافة عادلة تحترم الاختلاف وتكامل التكنولوجيا في المجالات الأكاديمية، والشعور بالمجتمع، والقيم التي تسهم لبناء ثقافة داعمة والتعليم مدى الحياة وارتباطه بالبيئة.
6. التشخيص البيئي والتعليم المؤسساتي في كافة أنحاء المجتمع الجامعي، وتأسيس مؤشرات للاستمرارية للتمكن من مراقبة التحسين المستمر، وتطوير أدوات التخطيط والاستدامة، وتحسين البيئة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية.

التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة:

والجامعات هي أدوات التعليم العالي ولها مكانة فريدة في تحقيق أهداف التنمية؛ فهي المؤسسات الرئيسة المعنية على الصعيد العالمي بإنتاج المعارف العلمية والتكنولوجية والاجتماعية، ونشر هذه المعرفة بين الأجيال القادمة، وتحليل قضايا السياسات العامة خارج الإطار السياسي. والجامعات أيضاً هي التي يتدرب فيها المعلمون والذين يقومون بدورهم بتعليم الأطفال في المدارس الأساسية والثانوية، وهي التي تتولى تأهيل المهندسين والعلماء لإدارة شركات التكنولوجيا المتقدمة وتشخيص التحديات التي تواجه مجتمعاتهم فيما يخص الركائز الثلاث للتنمية المستدامة وهي: التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية. المنطقة العربية في موقع يؤهلها للاستفادة من جهود عبر وطنية مكثفة لرفع مستوى الجامعات في مناطق العالم في مجال الأبحاث والتعليم وتحليل السياسات. جيفري (ساكس، 2019).

ولقد جاء في الفقرة رقم 25 في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (2015)، ونلتزم بتوفير تعليم جيد في جميع المستويات - الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي، والتعليم الجامعي، والتعليم التقني، والتدريب المهني - على نحو يشمل جميع الأشخاص وينصفهم. فالناس بصرف النظر عن هويتهم من حيث نوع الجنس أو العمر أو الانتماء العرقي أو الإثني، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمهاجرون، وأبناء الشعوب الأصلية، والأطفال والشباب، ولا سيما الذين يعيشون في أوضاع هشة، كلُّهم ينبغي أن يستفيدوا من فرص التعلم مدى الحياة، بما يساعدهم على تحصيل المعارف والمهارات الضرورية لانتفاعهم بالفرص المتاحة لهم ومشاركتهم في الحياة الاجتماعية مشاركة كاملة.

ونص الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة الذي أقرت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. هناك غايات للهدف الرابع للتنمية المستدامة (التعليم) نذكر منها ما يتعلق بالتعليم العالي وهي:

أ. ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيّد؛ والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030.
ب. الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات؛ التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030.
ج. ضمان أن يكتسب جميع الدارسين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، وذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030.

ومؤسسات التعليم بجميع مكوناتها في جميع دول العالم المنطوية في منظمة الأمم المتحدة ملتزمة بتحقيق هذه الأهداف على وفق مراحلها حتى عام 2030م.

لذلك يتوجب على الجامعات أن تقوم بالأدوار والوظائف التي تسهم في تعزيز التنمية المستدامة، وبشكل خاص في القضايا المهمة مثل تعميق البحوث فيما يتعلق بالعمليات المجتمعية التي تسهم في تبني نماذج حياتية أكثر استدامة، والبعد عن النماذج غير المستدامة، علاوة على تحسين الكفاءة والجودة في مجال التعليم والتدريس، وسد الفجوة ما بين العلم والتعليم وما بين المعارف التقليدية،

والعمل على تقوية أشكال التفاعل مع الأطراف غير الجامعية لاسيما في المجتمعات المحلية، والعمل على تمكين الطلاب وحصولهم على المهارات اللازمة للعمل. (الدعمة، 2015).

والتعليم العالي مرتبط بالتنمية المستدامة من أجل تلبية احتياجات القرن الواحد والعشرين وما بعده، فالتعليم من أجل التنمية المستدامة يعد نهجًا للتعليم والتعلم القائم على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. (Anderson & Strecker, 2012).

وظائف التعليم العالي والتنمية:

1- التعليم العالي والعملية التعليمية:

تتعدد وظائف الجامعات، ولعل أبرزها وظيفة التدريس والتي يقوم بها عضو هيئة التدريس لإعداد الطلبة وتأهيلهم التأهيل العلمي والعملي، ليصبحوا أعضاء فاعلين متميزين في مجتمعاتهم في ضوء المستجدات العالمية، وتلبية للمتطلبات المتغيرة، ومن هنا تظهر الحاجة إلى تحديث طرائق التدريس، لتتلاءم مع متطلبات العصر، وتؤكد تنمية مهارات الطلبة للوصول بهم لأعلى درجات من الفاعلية والكفاءة. (الخضاري والمانع، 2021).

وللجامعة دورٌ مهمٌ وبارزٌ في تحديد الاتجاهات للأجيال القادمة في التصدي لتحديات التنمية المستدامة، فالجامعة تقوم بإعداد الخريجين بمؤهلات عالية لإشباع حاجات النشاط البشري وتوفر فرصا للتعليم العالي والتعليم مدى الحياة وتسهم في تقديم المعارف المختلفة وإثرائها ونشرها عبر البحوث فضلًا عن كونها توفر للمجتمعات الخبرات المتخصصة اللازمة لدعم التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. (البراوي ، 2021).

وتعد الجامعة من أهم المؤسسات والمنظمات التعليمية في أي دولة، لكونها تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، بواسطة أدائها لوظائفها استنادا إلى أسس التنمية، فعن طريق عمليات التعليم الجامعي تعمل الجامعة على تنمية رأس المال البشري عن طريق تقديم برامج تعليمية في شتى أنواع التخصصات، بهدف المساعدة على إعداد تأهيل الطلبة للحياة، ليكونوا قادرين على التكيف مع البيئة الحياتية والعملية والإسهام في تنمية مجتمعاتهم. (الإبراهيمي، 2013).

2- التعليم العالي وتطوير البحث العلمي:

بدون مؤسسات التعليم العالي والبحث الكافي، لا يمكن لأي بلد تحقيق التنمية المستدامة الأصيلة والحقيقية. فلكي تكون الجامعات ذات صلة بالتنمية يتعين عليها الإسهام في تطوير المعرفة عن طريق البحوث، ومن جانب آخر، لا يمكن أن تقلل البلدان النامية والبلدان الأقل نموا من الفجوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة صناعيا دون الاستناد إلى البحث العلمي".(اليونسكو 1998).

والجامعات تقوم بوظيفة البحث العلمي، والتي تعد مركزًا أساسيًا له، فهي التي تربط العلم بالمجتمع وتنسق الجهود العلمية، بهدف تقدم المعرفة الإنسانية، كما تقوم الجامعات بدور مهم في تنمية المعرفة وتطويرها، عن طريق ما تقدمه من بحوث تتناول مشكلات المجتمع المختلفة، وما تتوصل إليه هذه البحوث من حلول علمية في مختلف التخصصات، وميادين المعرفة المختلفة بهدف تطوير المجتمع والنهوض به لمستويات تكنولوجية واقتصادية وصحية وثقافية واجتماعية أفضل.(النويهي، 2014).

ويعد البحث العلمي هو أحد أهم أسباب تقدم المجتمعات وتطورها في جميع نواحي الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، فهو المصدر الرئيس للتنمية، ويشكل ركنًا أساسيًا من أركان المعرفة البشرية، ويمثل البحث العلمي أحد ركائز النهضة في الدول، وبالتالي هو الركيزة الأساسية التي تكفل الرفاهية للمجتمع، وتضمن له التفوق في المنافسة محليًا وأقل يميًا ودوليًا، لذا أصبح التوجه للارتقاء بمنظومة البحث العلمي والتطوير والابتكار من أهم الأهداف التي تسعى إليها الأمم لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، والنهوض بمستوى القدرات العلمية والعملية والمنافسة العالمية. (الدجج، 2018).

ويمثل البحث العلمي في اليمن النصف الثاني من اسم الوزارة ومهامها، لكنه القضية الأساسية التي لم تعط حقها من الدعم والاهتمام حيث صدر قرار جمهوري رقم (120) لسنة 2008م بإنشاء جائزة رئيس الجمهورية للبحث العلمي، التي كانت تمنح في 10 مجالات ويحصل البحث الفائز على 2 مليون ريال وكذا أعلن عن تمويل 15 بحثاً بمبلغ لا يقل عن مليون ونصف المليون ريال لكل بحث في مختلف المجالات التي تسهم في خدمة التنمية، لكن هذا الأمل توقف منذ بداية الحرب في العام 2015 وحتى اليوم.

وأسهمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات التابعة لها في تطوير التعليم والتدريب بمختلف مسمياته عن طريق إمداد المؤسسات التعليمية والتدريبية الأخرى العلمية بالخبراء والمستشارين والقيادات والكفاءات العلمية والإدارية والمختصين، ومساعدتها في رسم السياسات والخطط الاستراتيجية لها، وتنمية قدرات منتسبيها، ودراسة مختلف القضايا المرتبطة بها من منظور علمي، حيث بلغ عدد الرسائل العلمية التي أجازتها مؤسسات التعليم العالي المختلفة في مجال التعليم والتدريب ما يزيد عن (2596) رسالة (ماجستير – دكتوراه)، من إجمالي (17133) رسالة وبنسبة (15٪) من الإنتاج العلمي اليمني ككل، منها (1777) رسالة تعليم عام وبنسبة (69٪)، و(60) رسالة تعليم مهني بنسبة (2٪)، و(759) تعليم عال وبنسبة (29)، حتى نهاية العام 2020م. (الخطيب وآخرون، 2022م)

3- التعليم العالي وخدمة المجتمع:

خدمة المجتمع: تعني الأنشطة والمبادرات التي تقوم بها المؤسسة التعليمية لتلبية احتياجات المجتمع المحلي والمساهمة في تنميته المستدامة، وتشمل جوانب اجتماعية واقتصادية وبيئية.

تتمثل خدمة المجتمع بالجسر الذي يربط المؤسسة التعليمية بالمجتمع الخارجي على المستويات المحلية والوطنية والدولية ويعمل على تنظيم العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاعات المختلفة كالمنظمات والمجتمعات والأفراد ضمن إطار مؤسسي يعزز تبادل الخبرات العلمية والمعرفية والإنسانية وغيرها.

والوظيفة الثالثة للجامعات – خدمة المجتمع- تقوم بتحديد احتياجات الأفراد ومؤسسات المجتمع، وإقامة البرامج والأنشطة التي تلبي تلك الاحتياجات، وتتبلور هذه الوظيفة في نشاط تعليمي، يعمل على جذب الأفراد من خارج الجامعة، بنشر المعرفة خارج حدودها، بهدف إحداث التغيرات السلوكية والتنموية في المجتمع، والعمل على نشر الفكر العلمي الخاص بالبيئة الأكاديمية، وتوعية الرأي العام بدور مؤسسات التعليم العالي في المشاركة مع المجتمع لتقديم الحلول والبدائل والتصورات لعلاج المشكلات المجتمعية المختلفة. (العمري، 2015)

وقد أشار الكردي (2018) إلى أن دور الجامعة في خدمة المجتمع، يتمثل في الاتي:

1. تنظيم المحاضرات والمؤتمرات والندوات، واللقاءات العلمية التي تعمل على نشر المعرفة وتبادل الرأي والخبرة في جميع التخصصات العلمية، وعرض نتائج الدراسات التي تخدم كافة شرائح المجتمع.
2. تقديم الاستشارات والدراسات والتجارب العلمية لمؤسسات المجتمع المدني، ويكون ذلك بطرائق عديدة منها: طلب الاستشارة من الجامعة و الحصول على حلول نابعة من مقتضيات العمل وطبيعة التعامل مع المؤسسة، كما يمكن الاستفادة من القاعدة العلمية المعلوماتية المبتكرة.
3. تقديم التعلم المستمر للأفراد ممن ضاعت عليهم فرص التعليم النظامي بتبني برامج الدراسات المسائية النظامية أو التعلم عن بُعد، وتقديم الدورات والبرامج المهنية المتخصصة، وكذلك الدورات الفنية، والدورات العامة لمن يرغب لزيادة تحصيلهم المعرفي وتوسيع مداركهم العلمية.

التحديات التي تواجه التعليم العالي في اليمن

تحدي عدم الاستقرار السياسي:

إن للصراع الحالي في اليمن آثارًا سلبية ذات مستويات عالية على كل نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية، فالصراعات بشكل عام تعد من أكبر أعداء التنمية المستدامة على الاطلاق، حيث إن جميع أهداف التنمية المستدامة تستهدف ثلاثة أبعاد رئيسة هي: النمو الاقتصادي وحفظ الموارد الطبيعية والبنية التحتية الاجتماعية. (شريم، 2022).

وألقى الصراع بظلاله على منظومة التعليم بشكل عام، وكان التأثير في التعليم العالي يتمثل بالآتي:

- إضعاف القدرات المؤسسية للجامعات وزيادة الأعباء عليها.
- تدهور الحياة المعيشية لمنتسبي التعليم العالي من الأساتذة والموظفين لاسيما في ظل انهيار قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار وعدم انتظام تسليم الراتب.
- نزيف حاد في الكوادر الأكاديمية اليمنية، وهجرة العقول، فكثير من المبتعثين لا يعودون إلى اليمن، وبعض الأساتذة يحصلون على تفرغ ولا يعودون بعد انتهاء التفرغ، وبعضهم يهاجر إلى الغرب وإلى دول عربية أخرى.

تحدي الجودة والاعتماد الأكاديمي:

كان من أبرز أهداف الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي 2006-2010، تأسيس كيان معني بالجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي. وقد توج هذا التوجه الاستراتيجي بصدور القرار الجمهوري عام 2009 القاضي بتأسيس المجلس وتحديد أهداف ه ومهامه، ثم تبعه قرار رئيس مجلس الوزراء في مارس من عام 2010 بتسمية أعضاء المجلس. وفي صيف نفس العام نفسه استكملت وأعدت مسودة نظام ولوائح ومسودة معايير ودليل الاعتماد الأكاديمي. وتوج ذلك في يونيو 2012 بإصدار القرار الجمهوري رقم (66) بتسمية رئيس المجلس. وقد أعد المجلس وثيقة الإطار المرجعي الذي يحدد المدخل الملائم لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي وآلية تنفيذه في اليمن، إلا أن حرب 2015 عاقت الاستمرار في عمل المجلس واستمر التوقف حتى عام 2023 حيث أصدر رئيس الوزراء القرار رقم (24) بتسمية أعضاء مجلس الاعتماد الأكاديمي وبدأ المجلس بممارسة مهامه من العاصمة المؤقتة عدن.

وقد سعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى تفعيل الأداة الوطنية لتقييم الجامعات اليمنية مجددًا لتسهم في تعزيز الجودة والتميز في مؤسسات وبرامج التعليم العالي، عن طريق تقييم تلك المؤسسات، وتصنيفها والإسهام في التطوير المستمر، والتنافسية الإيجابية التي تنعكس على جودة الأداء، وتسهم بدورها في تطوير المعرفة وتطبيقها ونشرها بواسطة التعليم والبحث العلمي. وتتضمن الأداة الوطنية لتقييم الجامعات وتصنيفها آلية لترتيب مؤسسات التعليم العالي بناء على تقييم أدائها في جوانب محددة باستعمال منهجية معلنة تحتكم إليها تلك المؤسسات على وفق مقاييس ومؤشرات ثابتة، وتظهر عن طريقها قوتها أو حاجتها إلى التطوير على وفق مستوى الترتيب أو التصنيف الذي تحصل عليه، وذلك بهدف زيادة التنافسية وتحسين ترتيب تلك المؤسسات وتمكن الطالب والجهات الأخرى من اتخاذ القرارات المناسبة. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2023).

ونطاق ضمان الجودة: يشمل المجالات التي تغطيها برامج وإجراءات ضمان الجودة داخل المؤسسة. ويشمل التقييم الدوري المستمر: لقياس مدى تحقيق معايير الجودة في مختلف المجالات وشمولية ضمان الجودة للمدخلات والعمليات والمخرجات.

ومن مؤشرات ضمان الجودة الدولية فإن الجامعات اليمنية تأتي متأخرة في التصنيفات المختلفة للجامعات؛ وفي التصنيف العربي للجامعات لعام 2023 الذي شمل عدد (115) جامعة ممثلة لعدد (16)

دولة عربية، من بينها اليمن التي شاركت في هذا التصنيف عدد (12) جامعة يمنية حكومية وخاصة، والجدول الآتي يوضح النتيجة التي تحصلت عليها الجامعات اليمنية المشاركة في التصنيف:

جدول (3) يوضح نتيجة الجامعات اليمنية المشاركة في التصنيف العربي للجامعات العربية 2023م.

الترتيب	الجامعة اسم	مؤشر التعليم والتعلم	مؤشر البحث العلمي	مؤشر الابداع والابتكار	مؤشر المشاركة	الكلي	النسبة المئوية
		300	300	200	200	1000	
39	جامعة تعز	70.56	68.03	30.03	119.63	288.25	0.29
59	جامعة العلوم والتكنولوجيا /عدن	55.56	67.51	13.02	103.72	239.81	0.24
66	جامعة حضرموت	45.2	50.32	15.16	111.43	222.11	0.22
73	جامعة العلوم والتكنولوجيا / صنعاء	45.09	68.66	13.02	83.13	209.9	0.21
87	جامعة تونتك الدولية للتكنولوجيا	48.32	12.09	25	94.05	179.46	0.18
96	جامعة السعيد	39.36	0.68	20	92.88	152.92	0.15
97	جامعة الريان	28.34	5.37	20	94	147.71	0.15
98	جامعة الملكة أروى	50.72	0.44	20	74.05	145.21	0.15
102	جامعة الناصر	30.86	7.63	10	91.25	139.74	0.14
105	جامعة سيئون	45.77	1.18	10	73.2	130.15	0.13
107	جامعة أزال للتنمية البشرية	48.37	4.69	10	65.7	128.76	0.13
109	جامعة الرازي	52.69	11.12	10	53.25	127.06	0.13
	المتوسط	46.74	24.81	16.33	88	175.92	0.18
	النسبة المئوية	0.16	0.08	0.082	0.44	0.18	

يتضح من الجدول (3) أن النسبة المئوية لجميع المؤشرات بلغت 18٪ وهي نسبة متواضعة وبالمقارنة بين أعلى نسبة حصلت عليها جامعة تعز وهي (29٪) وأدنى نسبة مئوية (13٪) التي حصلت عليها جامعة الرازي، وجميعها مؤشرات أقل من المتوسط العام، ولعل الصراع في البلاد أثر بشكل سلبي في جودة التعليم العالي في الجامعات اليمنية سواءً أكانت حكومية أم خاصة، والشكل الآتي يبين المؤشرات المختلفة للجامعات اليمنية المشاركة في التصنيف العربي للجامعات للعام 2023م.

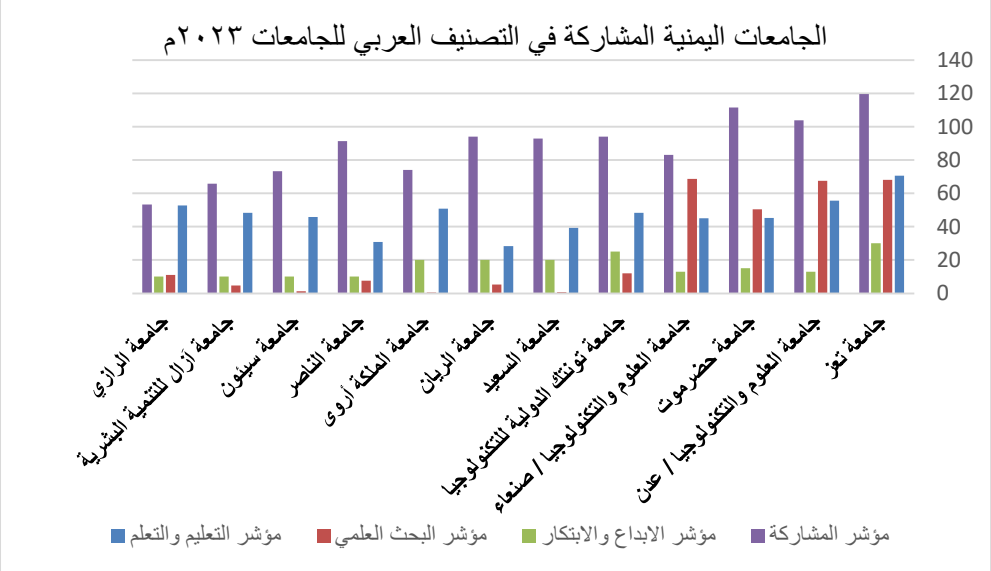

شكل(1)

وإذا أجرينا مقارنة بين ما تحصلت عليه الجامعات اليمنية ال(12) المشاركة في التصنيف العربي وبين النتيجة الكلية لجميع الجامعات الداخلة في التصنيف نجد أن الفرق واضح لمصلحة مجموع مؤشرات الجامعات ككل والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (4) يوضح الوزن النسبي الذي حصلت عليه الجامعات اليمنية المشاركة في التصنيف العربي مع الوزن النسبي العام لجميع الجامعات ال115 المشاركة في التصنيف العربي للعام 2023م

وجه المقارنة		مؤشر التعليم والتعلم	مؤشر البحث العلمي	مؤشر الابداع والابتكار	مؤشر المشاركة	الكلي
		300	300	200	200	1000
مجموع مؤشرات الجامعات ككل	المتوسط	71.14	70.19	38.99	96.03	276.35
	النسبة	0.24	0.23	0.19	0.48	0.28
مجموع مؤشرات الجامعات اليمنية	المتوسط	46.74	24.81	16.33	88	175.92
	النسبة	0.16	0.08	0.082	0.44	0.18

يتضح من الجدول (4) أن الوزن النسبي الذي حصلت عليه جميع الجامعات العربية الداخلة في التصنيف يساوي (28٪) والوزن النسبي التي حصلت عليه الجامعات اليمنية المشاركة في التصنيف بلغ (18٪) وجميعا لم تبلغ المتوسط ال(50٪)، وهذا مؤشر على أن الجامعات العربية مازالت تحتاج إلى بذل جهود كبيرة من أجل الارتقاء بالعملية التعليمية والبحثية والابداع والابتكار وخدمة المجتمع.

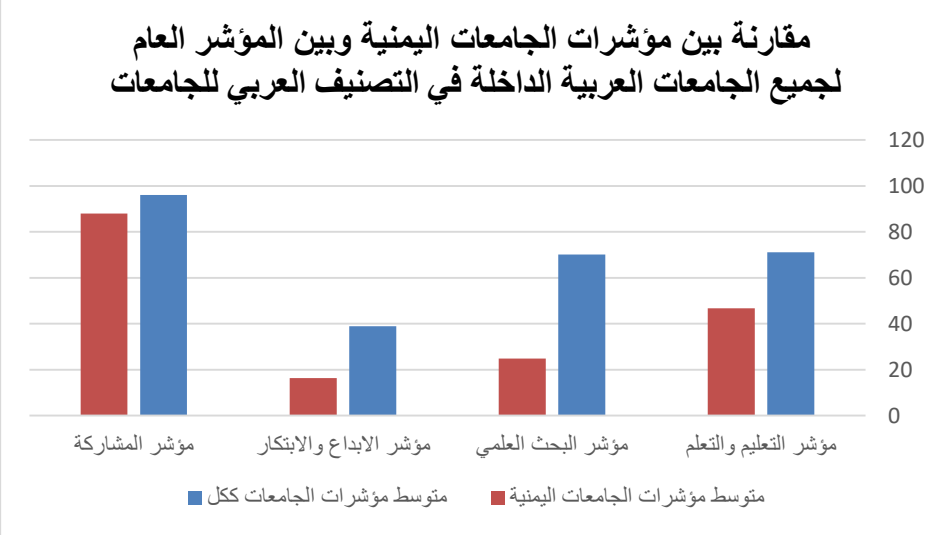

شكل (2)

تحدي البحث العلمي والإبداع والابتكار:

من الاطلاع على التشريعات الخاصة بالتعليم العالي يلاحظ غياب التشريعات واللوائح التي تنظم توفير مصادر لتمويل البحث العلمي سواءً أكان هذا التمويل حكوميًا أم غير حكومي، والنسبة التي يجب أن تخصص من الناتج القومي لدعم البحث العلمية.

وتشكو العديد من الجامعات والكليات من قلة المعامل البحثية وضعف التجهيزات اللازمة والمواد الضرورية لتشغيلها واستعمالها مما يؤثر في المستوى العلمي والبحثي بل أحياناً يؤدي إلى تعطيل العمل البحثي ولا سيما الكليات التطبيقية التي تعتمد نتائجها على التجريب والاختبار حتى يتمكن الباحث

من الوصول إلى نتائج قيمة. من ناحية أخرى فإن الجامعات والكليات لا تتوفر فيها قاعدة بيانات شاملة وحديثة تساعد الباحثين على إنجاز أبحاثهم بالشكل المطلوب. (وزارة التخطيط، 2014).

وقد أدى ضعف الإنفاق على البحث العلمي أو توفير العوامل المناسبة والمشجعة، إلى اقتصار أعضاء الهيئة التدريسية على الأبحاث النظرية لغايات الترقية الأكاديمية ونشرها في مجلات تتناسب مع شروط الترقية، وابتعادهم عن الأبحاث العلمية التطبيقية والريادية والإبداعية التي تسهم في خدمة المجتمع في النواحي الصناعية والاقتصادية والاجتماعية.

وإذا نظرنا لما تنتجه الدول العربية من منشورات بحثية فإن الجدول الآتي الذي أعده بنعمارة (2022) يوضح عدد المنشورات لبحثية للدول العربية وعدد السكان والناتج المحلي الإجمالي لسنة 2020م مما يمكن احتساب مؤشرات أكثر موضوعية على غرار عدد المنشورات لكل مليون ساكن والناتج المحلي الإجمالي لكل مليون ساكن.

النشر العلمي، الناتج المحلي وعدد السكان بالدول العربية لسنة 2020م جدول(5)

م	الدولة	عدد المنشورات	عدد السكان	الناتج المحلي (مليار دولار)	عدد المنشورات لكل مليون إنسان	الناتج المحلي لكل مليون
.1	قطر	5 419	2,88	146	1849	51
.2	الامارات	10 887	9,89	354	1090	36
.3	السعودية	37 788	34, 81	700	1069	20
.4	تونس	8 638	11.82	39	724	3
.5	لبنان	4 557	6.83	33	673	5
.6	البحرين	1151	1.7	34	658	20
.7	الأردن	6 758	10.8	44	658	4
.8	الكويت	050	4,27	108	578	25
.9	عمان	2771	5.11	63	531	18
.10	العراق	19 250	40.22	167	467	4
.11	مصر	3 582	108. 33	363	303	4
.12	المغرب	10 106	36.91	113	271	3
.13	فلسطين	1865	5,22		242	
.14	الجزائر	8 397	43 85	145	188	3
.15	ليبيا	709	6.87	25	102	4
.16	سوريا	7988	17.5		43	
.17	اليمن	1094	30.49	20	36	1
.18	السودان	1273	43.85	34	28	1
.19	موريتانيا	91	4.65	8	19	2

يوضح الجدول(5) أن قطر والامارات والسعودية من أكثر الدول العربية إنتاجًا للبحث العلمي لسنة 2020م وذلك بحسب عدد المنشورات البحثية لكل ساكن، في حين تأتي اليمن في مؤخرة القائمة العربية متقدمة على موريتانيا والسودان، وأن عدد المنشورات البحثية الذي تنتجه اليمن بعدد (36) منشور لكل مليون نسمة، وهذا يدل على تحد كبير يواجه البحث العلمي في اليمن.

وفي التصنيف العربي للجامعات العربية في نسخته الأول ى 2023م كما وهو واضح في الجدول (3) شاركت 12 جامعة يمنية في التصنيف وحصلت مجتمعة في مؤشر البحث العلمي على نسبة 8٪ وفي مؤشر الإبداع والابتكار ما نسبته 8٪، وكانت جامعة العلوم والتكنولوجيا صنعاء قد حققت أعلى نسبة في مؤشر البحث العلمي وبنسبة 23٪، في حين حصلت جامعة الملكة أروى على أقل نسبة مئوية 0٪، أما في مؤشر الإبداع والابتكار فقد جاءت جامعة تعز في الرتبة الأول ى وبنسبة 15٪، وحلت أربع جامعات (الناصر، وسيئون، وآزال تنمية بشرية، والرازي) في المرتبة الأخيرة وبنسبة 5٪. وجميع هذه

النسب تدل على أن البحث العلمي والإبداع والابتكار يحتاجا مزيدًا من الاهتمام والدعم والتمويل سواءً من الحكومة أم القطاع الخاص، بحيث توضع ميزانية مستقلة للبحث العلمي وتنمية الإبداع والابتكار.

تحدي تمويل التعليم العالي:

لقد كان التمويل الحكومي للتعليم العالي باليمن يمثل ما نسبته (15.35 ٪) من إجمالي الإنفاق في قطاع التعليم والتدريب، وما نسبته (2.34 ٪) من إجمالي الإنفاق العام للدولة، في حين شكل ما نسبته (0.81 ٪) من الناتج المحلي الإجمالي ، وقدر الإنفاق العام في التعليم العالي عام 2014 ما يقارب (75.8) مليار ريال، بما يعادل ثلاثمائة واثني عشر مليون دولار، منها (84٪) نفقات الأجور، و(12 ٪) للنفقات التشغيلية، أما الإنفاق في البحث العلمي فلا يكاد يذكر، على الرغم أن قانون التعليم العالي ينص على أن تخصص الجامعات ما نسبته 5٪ من مواردها لمصلحة البحث العلمي، إلا أنها لا تلتزم بهذه المعايير، ولا تشجع البحث وحركة الإنتاج والنشر العلمي بالشكل المطلوب. (الخطيب، 2023).

كما أدت الحروب والصراعات والاوبئة إلى زيادة الأخطار والتحديات على التعليم العالي، في ظل تشتت الجهود الحكومية اليمنية، وانصراف الموازنات العامة لمصلحة العمليات العسكرية والأمن ية، نتج عن ذلك حرمان قطاع التعليم العالي من مخصصاته المالية، إلا في بنود الأجور والمرتبات، وتوقف المشروعات الممولة من الخارج، وهجرة العقول الاكاديمية إلى الخارج.

ونتيجة للحرب الدائرة في البلاد انخفض الدعم الحكومي للجامعات، من بداية العام 2015 الأمر الذي أثر في تراجع دعم مؤسسات التعليم العالي، وعدم القدرة على تحديث المختبرات والمعامل، وعدم التعيينات لأعضاء هيئة تدريس جديدة ولا إداريين.

وفي عام 2022، بلغ الإنفاق الحكومي في التعليم العالي في اليمن ما نسبته 1.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي أي بما يعادل نصف ما كان ينفق عليه في العام 2014، ومعظم هذه النفقات تصرف كأجور ومرتبات

ولمواجهة أزمة نقص التمويل، سعت الجامعات الحكومية في السنوات الماضية إلى اعتماد أنظمة تعليم عال جديدة، تمثلت في النظام الموازي ونظام النفقة الخاصة، برسوم مرتفعة جداً لاسيما في التخصصات التطبيقية والعلمية البحتة. هذان النظامان أضرا بعدالة الوصول إلى الفرص التعليمية، وبات التعليم حقًا للأغنياء، حيث يقبل طلاب في كليات الطب والهندسة والتخصصات عالية الإقبال الأخرى في هذين النظامين بمعدلات أقل من المعدلات المطلوبة لقبول زملائهم في النظام العام في هذه التخصصات، في مخالفة صريحة لمضمون المادة (9) من القانون رقم (45) لسنة 1992 بشأن القانون العام للتربية والتعليم، التي تنص على ما يلي: " تعمل الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في التعليم ومراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تقف عائقاً أمام بعض الأسر للاستفادة من حق أبنائهم في التعليم". (الشرجبي، 2023)

وهناك وسائل أخرى تستطيع الجامعات استثمارها لدعم تمويل التعليم العالي ومنها:

- جعل الجامعات مراكز إنتاجية واستشارية واستثمارية.
- تشجيع القطاع الخاص على تمويل جامعات أهلية غير ربحية وبتخصصات مرتبطة بسوق العمل.
- الحصول على تبرعات ومساعدات تدعم تمويل التعليم العالي من الدول الشقيقة والصديقة وبعض المنظمات العالمية.
- عمل شراكة في بعض البرامج مع مؤسسات القطاع الخاص.

تحدي الحوكمة:

يشار إلى الحوكمة في التعليم العالي على أنها "الأنظمة والإجراءات التي يكون بموجبها توجيه المنظمات والسيطرة عليها. يعد وجود نظام قوي للحوكمة أمرًا حيويًا لتمكين المؤسسات من العمل بفعالية والاضطلاع بمسؤولياتها فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة تجاه من يخدمونهم. وأصبح مصطلح الحوكمة يُعرّف على أنه أهداف أو سياسات عامة على مستوى المؤسسة، مقابل تلك الخاصة بوحدة

معينة أو تركيز موضوعي وغالبا ما تتضمن المناقشات حول الحوكمة الأهداف والغايات السائدة للمؤسسة، والمساءلة والتمويل والتخطيط والقيادة على المدى الطويل.(Leal Filho, et, 2021).

وتمثل الحوكمة الإطار العام الذي تدار به أي مؤسسة، بما في ذلك قوانينها الداخلية ولوائحها وقراراتها التي تسهم في اتخاذ القرارات والقيام بالإجراءات وتحديد أدوار واضحة ومحددة للموظفين داخل المؤسسة، وذلك على أساس مستوى عالٍ من الشفافية والرقابة، بهدف تحقيق الجودة والتميز في أداء المؤسسة.

وتعد الحوكمة الجامعية أحد الأسس والأنظمة الحديثة التي تسهم بشكل فاعل في النهوض بالمؤسسات الجامعية المختلفة سواء أكانت عمومية أم خاصة، ومهما اختلفت طبيعتها العلمية ومدى قدرتها التمويلية، ولقد أثبتت التجارب في الدول المتقدمة لاسيما أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، قدرة كبيرة وبارزة في تطوير قطاع التعليم العالي لديها وتحسينه عن طريق استعمال مبادئ هذا النوع من الحوكمة، وهو ما يبرر ريادتها في مجال البحوث العلمية المختلفة، وكذا احتلال المراكز الأول ى ضمن تصنيف أحسن المؤسسات الجامعية في العالم. (مسعودي، 2018)

يجب أن تكون المؤسسات مستعدة للتنقل بين هياكل الإدارة المعقدة وتلبية معايير المساءلة التي وضعتها هيئات الاعتماد والوكالات الحكومية من أجل فهم أفضل حتى يمكن مواجهة التحديات المستقبلية بحكمة.

والمطلوب في اليمن تحديث تشريعات وقوانين التعليم العالي من جهة، وتشريعات وقوانين وزارتي الخدمة المدنية والمالية من جهة أخرى، وذلك لمواكبة التطورات العلمية والتقنية، والتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المستويين المحلي والأقل يمي.. وإعادة هيكلة التعليم العالي بما يتناسب مع متطلبات التنمية وسوق العمل، وتطبيق مبادئ الحوكمة القائمة على الشفافية والعدالة والمساءلة وتنمية الوعي بمفهوم المساءلة والشفافية على مستوى الوزارة والجامعات.

تحدي التوافق مع سوق العمل:

لقد أدت العولمة إلى تغيير مسار حركة التعليم العالي نتيجة للشروط الجديدة التي فرضتها على كل الدول، ومنها أهمية إبراز منتج يستطيع المنافسة في السوق العالمي. وأصبحت العولمة تشكّل ضغطا على قطاع التعليم العالي، وتجعل التطوير عملية ضرورية.

وتعاني الدول النامية نقصاً في المهارات، بالرغم من كثرة المعاهد العلمية ومراكز التدريب مما يجعلها غير قادرة على تغطية احتياجاتها المحلية وعجزها عن دخول سوق المنافسة الدولي، وأهم الأسباب التي مكّنت هذه الفجوة من الاتساع هي: عدم ملاءمة المخرجات التعليمية لمتطلبات سوق العمل، ومعدلات البطالة المرتفعة، وعدم وضوح الرؤية عن مردود التعليم العالي، واهتزاز الثقة بين الجامعات وسوق العمل، والتوجه النظري، وعدم إعطاء الجانب التطبيقي حقه، وتأثير تراكمات المراحل قبل الجامعية، ودور الطالب كمستقبل سلبي، وتركيز التعليم على الشكل أكثر من المضمون، ونقص الموارد البشرية والمادية، ونقص مقومات التجديد والاستمرار، وأسباب تتعلق بمنهج البحث العلمي والعاملين فيه. (عسالي، 2008).

ويعاني التعليم العالي من العديد من المشكلات التي تعوق تطوره وهي المشكلات المرتبطة بتلبية احتياجات سوق العمل، ونظرا للتطورات والتغيرات المتلاحقة في كافة جوانب الحياة وُجد أنّ التعليم الجامعي في حاجة لتطويره ليفي بمتطلبات سوق العمل، وعلى الرغم من الجهد المبذول في مؤسسات التعليم الجامعي إلا أن العديد من الجامعات مازالت غير فاعلة في عملية تلبية احتياجات سوق العمل. (السيد، 2018).

والتعليم العالي يتطلع إلى الارتقاء بالإنسان ومعارفه وثقافته وسلوكه الاجتماعي، إلا أنه يتطلع أيضا إلى تأهيل الإنسان مهنيا لعمل يستطيع بواسطته تأمين دخل مادي يمكنه من حياة كريمة تعزز ارتقاءه المعرفي. على ذلك، فإن التوافق بين "ما يقدمه التعليم العالي" و" ما تحتاج إليه سوق العمل" تحد يحتاج

إلى حلول سليمة في شتى المجالات المهنية. مع العلم أن بعض الوظائف في سوق العمل تتطلب "تأهيلا في أكثر من مجال". فليس لمثل هذه الوظائف خريجون قادرون على الإحاطة بمجالاتها المطلوبة، وإن لم يكن العمق في هذه المجالات مطلوبا. (بكري، 2019).

وتعاني مؤسسات التعليم العالي العربية تحديات تتصل بتدني نوعية مخرجاتها وعدم مواءمتها لاحتياجات سوق العمل وخطط التنمية في معظم البلدان العربية على حدٍ سواء، وإن كثيراً من تخصصات وبرامج هذه المؤسسات لم تعد تشكل ذات الأول وية لحاجة المجتمع وأصبح سوق العمل المحلي مشبعاً منها، وتعاني مخرجاتها من البطالة لاسيما تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، وأصبحت بعض الأنظمة العربية مثقلة بتوظيف مخرجات هذه التخصصات في المؤسسات والهيئات والوزارات بهدف حل مشكلة البطالة لمثل هذه المخرجات، إلا أن القطاع الخاص يشترط لتوظيف هذه المخرجات توافر المهارات الإضافية الأخرى مثل اللغات الأجنبية والقدرة على استعمال الحاسب الآلي، علاوة على بعض المهارات والقدرات الشخصية الأخرى.(حتاملة، 2015).

ويتغير سوق العمل باستمرار، مما يجعل من الصعب على الجامعات إعداد الطلبة للمستقبل. والملاحظ أن مخرجات بعض الكليات غير مرغوبة في سوق العمل بشكل واسع، ولا توجد شواغر وفرص عمل لهذه التخصصات سواء في القطاع الحكومي أم الخاص، ويجب على وزارة التعليم العالي وقيادات الجامعات اليمنية الكبرى القيام بدور ريادي في دراسة سوق العمل الحالي على المستوى المحلي والأقل يمي وإعادة هيكلة التخصصات على وفق متطلبات تلك الأسواق، وتوقف الدراسة في التخصصات التي تعاني تكدسًا واسعًا للخريجين، حيث بلغت نسبة البطالة بين خريجي الجامعات 60٪. ويرجع ذلك إلى عدم توافق مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل، وضعف فرص الاستثمار في اليمن.

والملاحظ في الوقت الراهن أن معظم الطلبة الراغبين في الدراسات الجامعية يتجهون نحو التخصصات المرتبطة بسوق العمل كالتخصصات الطبية وهذا واضح من المتقدمين للمفاضلة في الجامعات، وبعض التخصصات الهندسية وتقنية المعلومات والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي وتخصص المحاسبة والإدارة الدولية والإدارة باللغة الإنجليزية، في حين هناك أقسام كثيرة في بعض الكليات قد أغلقت مثل الأقسام العلمية التطبيقية الفيزياء والرياضيات وقبلها الأقسام الأدبية كالتاريخ والجغرافيا بل أن كليات التربية تعاني عزوف الطلبة المتقدمين نحوها ما عدا بعض الأقسام كقسم الإنجليزي والقرآن الكريم.

تحدي التنمية التكنولوجية:

- التنمية التكنولوجية: تشير إلى ذلك النمط من التنمية الذي ينقل المجتمع إلى عصر من الصناعات والتنقيات النظيفة التي تستعمل أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات الضارة، حتى يتسنى الحد من التلوث وتحقيق المناخ. واستقراره (البراوي، 2021).

وتعمل التكنولوجيا على تغيير الطريقة التي نتعلم بها، وعلى الجامعات مواكبة ذلك. حيث أصبح التعلم عبر الإنترنت أكثر شعبية وتحتاج الجامعات إلى التكيف مع الواقع.

وكان التحول الرقمي المتسارع أحد أكثر التطورات تحديًا في مجال التعليم في السنوات القليلة الماضية، وتحتاج الجامعات والكليات في جميع أنحاء العالم إلى الاستثمار بشكل كبير في بنيتها التحتية الرقمية لتتناسب مع متطلبات تجربة التعليم الحديثة. يتطلب بناء "حرم المستقبل" إعادة استعمال البنية التحتية الحالية وتكييفها والتركيز على الأدوات والتقنيات الرقمية اللازمة لتحسين رحلة الطالب. تجلب هذه التطورات الجديدة تحديات إضافية عن الأمن السيبراني والتي ستحتاج مؤسسات التعليم العالي إلى منحها الأول وية أيضًا.

تعاني مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في اليمن ضعفًا كبيرًا في البنية التحتية المتمثلة في المباني والمعامل و المعدات والأجهزة أو موارد التدريس والتعلم والمكتبات والتسهيلات والخدمات العامة، ومن التحديات الكبيرة ضعف البنية التحتية عموما والبنية الأساسية إلكترونية خصوصا مما يحد

من إمكانية الاطلاع على المصادر العالمية للمعرفة عبر الشبكة العنكبوتية، ففي الجامعات الحكومية يبلغ معدل توافر أجهزة الكمبيوتر جهازاً واحدا لكل 400 طالب وتخطط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتقليص نسبة الطلبة إلى أجهزة الكمبيوتر إلى جهاز واحد لكل 40 طالب ، على النحو المنصوص عليه في السياسة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.(وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2014).

وتحاول الجامعات اليمنية مواكبة هذا التطور ودمج القدرات التقنية والاتصالات في مؤسسات التعليم الجامعي وأدت هذه الجهود إلى صياغة سياسة وطنية لتقنية المعلومات في مجال التعليم الجامعي، تبعتها خطة وطنية التكنولوجيا في النظام التعليمي، حيث عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على وضع الخطط الكفيلة لتحسين الأسس الرئيسة لتقنية المعلومات والاتصالات في التعليم الجامعي في اليمن، ثم تلتها خطة تنفيذية طورت بالتعاون مع مستشارين هولنديين، الهدف من هذه المشاريع والخطط للتعليم الجامعي الحكومي هو تأسيس بنية تحتية لتقنية المعلومات والاتصالات التي تقود إلى استعمال تقنية المعلومات والاتصالات وتطويرها في الجامعات اليمنية، علماً أن التقنية السريعة للاتصالات والمعلومات تعد جزءاً مهما من الخطة الرئيسة للتحول إلى الحكومة الالكترونية. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2007).

وهنالك متطلبات أساسية لا بُدّ منها للتحول إلى التعليم الإلكتروني، أهمها: "توفير تشريعات وقوانين ولوائح تنظم عمل الجامعات في مجال التعليم الإلكتروني؛ لضمان سلاسة تحول نظام التعليم التقليدي إلى نظام التعليم الإلكتروني، والتطبيق المرحلي لبرامج التعليم الإلكتروني في الجامعات اليمنية، مع مراعاة أن تكون البداية في التخصصات العلمية التي لها علاقة بالحاسوب، علاوة على تخصيص نطاقات في شبكة الإنترنت لاسيما بالجامعات الحكومية والأهلية، وتحويل المقررات إلى مقررات إلكترونية تفاعلية، وتشكيل فريق عمل متخصص في مجال التعليم الإلكتروني للتحقق من مدى مراعاة الجامعات الحكومية والأهلية للمعايير".

تحدي أضرار الأوبئة على التعليم العالي في اليمن وأخطارها .

عانى اليمن من الانتشار الثالث لوباء الكوليرا في عامي 2017 و 2018 ، وقالت الأمم المتحدة إن المرض ينتشر كالنار في الهشيم، حيث تجاوزت الحالات المصابة اثنين مليون، وتجاوزت حالات الوفاة 3500 حالة، كما انتشر وباء (حمى الضنك) وسط التجمعات المزدحمة بالسكان الذين شردتهم الحرب، مما خلف عشرات الألاف من الإصابات، ومئات الوفيات، فضلًا عن عدد من الحميات التي لم تعرف من قبل، وخطر فيروس كورونا حيث فاقت هذه الأزمة التوقعات وكانت خارج حسابات المخططين التربويين للتهديدات المحتملة مستقبلاً، ويكمن سبب تأثير مرض كورونا في عملية التعليم في طريقة انتقاله، التي تكون في أغلب الحالات عن طريق التواصل المباشر مع المريض أو ملامسة الأسطح الملوثة، مما حدا بالدول إلى اتخاذ قرارات صعبة تمثلت بإغلاق المؤسسات التعليمية. (دبوان، 2020).

<u>تأثيرات كورونا كوفيد19 - في التعليم العالي:</u>

إن جائحة كورونا أثرت في جميع نواحي الحياة، وشمل ذلك جميع القطاعات، ومن بينها قطاع التعليم العالي، فقد كان تأثير الجائحة واضحاً في هذا القطاع، وأظهرت ضعفه وعدم جاهزيته في مواجهة الأزمات الطارئة على المستويين الأكاديمي والإداري. لاسيما في بداية الأزمة، لعدم توفر الإنترنت والأجهزة لجميع الطلبة، وقد كان التأثير بالتعليم العالي يتمثل بالآتي:

- تعليق الدراسة الجامعية بسبب جائحة كورونا في مختلف الجامعات والكليات اليمنية.
- عجز الجامعات اليمنية عن استعمال التعليم الالكتروني كنظام بديل عند انتشار الجائحة؛ بسبب ضعف القدرة المؤسسية التقنية، وغياب المحتوى الإلكتروني للبرامج والمقررات الدراسية وضعف خدمة الإنترنت،
- وفاة وإصابة بعض منتسبي الجامعات من الأكاديميين والإداريين.

ملخص لأهم التحديات التي تواجه التعليم العالي في اليمن وتعوق تنميته :

1. استمرار الصراع وعدم الاستقرار السياسي أدى إلى إضعاف القدرات المؤسسية للجامعات وزيادة الأعباء عليها.
2. لاتوجد سياسة تعليمية واضحة، متعلقة بالتعليم الجامعي، فتعدد التخصصات وتكرارها في أغلب كليات الجامعات الحكومية والأهلية، وعدم ربط التخصصات على وفق سياسة معينة بعملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلد تؤدي إلى تزايد البطالة في أوساط حملة المؤهلات التي يحتاجها سوق العمل.
3. تقادم المناهج التعليمية واعتمادها على كمية المحتوى المعرفي، واستعمال طرائق التعليم المباشر، ونقص استعمال التعليم الإلكتروني والمدمج وكافة عناصر التكنولوجيا.
4. غياب التنسيق والتخطيط والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تبني سياسات واضحة ذات أهداف محددة للعملية التعليمية في الجامعات وسياسات للقبول مما أدى إلى البطالة.
5. ضعف القدرة المؤسسية التقنية، وغياب المحتوى الإلكتروني للبرامج والمقررات الدراسية وضعف خدمة الإنترنت، مما يعني أن هناك حاجة ملحة لتطوير أنظمة التعليم الالكتروني ورقمنه المقررات الدراسية في مؤسسات التعليم العالي اليمنية لمواجهة حالات الطوارئ.
6. عدم ملاءمة كثير من البرامج التعليمية لحاجات سوق العمل ومتطلباته ، وضعف العلاقة بين الجامعة والقطاع الخاص.
7. إنشاء الجامعات الحكومية والأهلية بقرارات مستعجلة دون دراسة علمية تكون نسخا مكررة للجامعات السابقة لها.
8. ضعف التمويل والتخصيص للأنشطة التعليمية والبحثية. وعدم استدامة مصادر التمويل.
9. عدم توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل.
10. عدم اتباع معايير التخطيط لنظام التعليم الجامعي وسياسة القبول في ضوء الاحتياجات التي يفرضها سوق العمل وترك ذلك لتقدير صناع القرار.
11. ضعف البنية التحتية، حيث إن العديد من الجامعات والمعاهد العليا تفتقر إلى المباني والمعامل والمختبرات الحديثة.
12. الهجرة الاكاديمية لعدد كبير من أساتذة الجامعات والعاملين في التعليم العالي بسبب انقطاع التمويل والمرتبات وضعف القدرة الشرائية للراتب.
13. ضعف الاهتمام بالبحث والإنتاج والنشر العلمي، وقلة الاستفادة من نتائج البحوث.
14. ضعف مخرجات التعليم العام والتي تشكل مدخلات التعليم العالي من حيث المهارات الأساسية المطلوبة للانخراط بالتعليم العالي، والتي تتطلب جهودا تنسيقية عالية ما بين الوزارتين لتحديد المطلوب وسد الفجوة الموجودة.

التوصيات والمقترحات

في ضوء التحديات التي تواجه التعليم العالي وتعوق عملية التنمية في البلاد لمواجهة تحديات التعليم العالي: يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية لمواجهة هذه التحديات ووضع استراتيجيات وسياسات وبرامج تهدف إلى :

1. إعداد استراتيجية وطنية للتعليم العالي والبحث العلمي كونه جزءًا أساسيًا من البنية التحتية للتنمية الوطنية الشاملة وبناء القدرات. والعمل على إعادة هيكلة الجامعات بما يتوافق ومتطلبات التنمية.

2. تحديث المناهج والبرامج التعليمية لتتوافق مع متطلبات سوق العمل المتغيرة، وتنويعها لتشمل المجالات الحديثة والمطلوبة، مثل العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، والذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الأخضر والتغيرات المناخية، والبيئة والمياه، وغيرها.
3. تعزيز الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاعين العام والخاص، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تجويد التعليم وتحديثه، عن طريق دعم المشاريع التعليمية المبتكرة، أو تقديم منح دراسية أو فرص عمل للخريجين المتميزين، أو تقديم استشارات أو تقارير عن احتياجات سوق العمل.
4. التنسيق والتخطيط والشراكة بين الجامعات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تبني سياسات واضحة ذات أهداف محددة للعملية التعليمية في الجامعات وسياسات للقبول مما يؤدي إلى دعم سوق العمل ومحاربة البطالة.
5. تفعيل عمل مجلس الاعتماد الأكاديمي من أجل تحسين جودة التعليم عن طريق مجموعة المعايير والمؤشرات التي يجب تحقيقها في المؤسسات التعليمية. بحيث تمكنها من تحليل أدائها وتحديد نقاط القوة والضعف واتخاذ الخطوات اللازمة للتحسين المستمر.
6. اعتماد مبادئ الحوكمة وتعزيز جوانب الشفافية والمساءلة والرقابة، والسماح بالحصول على المعلومات في الإجراءات الإدارية داخل مؤسسات التعليم العالي.
7. الالتزام بتنوع نظام التعليم العالي قطاعيًا ومؤسسيًا وبرامجيًا، وتفادي التكرار غير المبرر في مؤسساته وبرامجه التعليمية" والعمل على استحداث تخصصات تلبي متطلبات التنمية المستدامة، لمواكبة المستجدات العالمية.
8. تدريب أعضاء هيئة التدريس على طرائق التدريس والتعلم الحديثة لتعلم كيفية استعمال تكنولوجيا التعليم باستعمال أحدث تقنيات التعليم.
9. تشجيع البحث العلمي، وإنشاء صندوق لدعم البحث العلمي والابتكار، توفير الدعم المالي لإنشاء مراكز البحوث، والتوسع في الأبحاث العلمية ذات الأثر في الاقتصاد المبني على المعرفة والحلول الابتكارية والتنمية المحلية.
10. ضرورة دراسة أوضاع الدراسات العليا وتقويمها في الجامعات الحكومية، وإعادة ترتيب تلك الأوضاع وتهيئتها بما يتناسب والإمكانيات المادية والعلمية، وبما يخدم أهداف التنمية الوطنية وسوق العمل.
11. حماية التعليم العالي وحماية مؤسساته ومنتسبيه من تداعيات الحروب والأوبئة ومعالجة الأضرار وصيانة المباني والتجهيزات وتوفير مستلزمات التعليم العالي في الظروف الطبيعية وفي أثناء الأزمات والأوبئة.
12. تحسين البنية التحتية لمؤسسات التعليم العالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة بأبعاد ها المختلفة.

المراجع:

1. إبراهيم، زكريا سالم. (2020). تفعيل دور البحوث التربوية لتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة للبحث العلمي (رؤية مصر 2030) ، مجلة البحث العلمي في التربية، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية بجامعة عين شمس، العدد21:67 – 87.
2. الإبراهيمي، نادية (2013). دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة جامعة المسيلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس صطيف. الجزائر.
3. ابن منظور(1985). لسان العرب، دار المعارف، ط 2، القاهرة.
4. احمد ناصيف، أحمد (2007). دور الإدارة البيئية في تنظيم المردود الاقتصادي للتنمية المستدامة، الإسكندرية: دار الأندلس.
5. الاسكوا (2022). تقرير تحديات التنمية في العالم نحو رؤية أشمل لقضايا التنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة: بيروت.
6. الأشول، هلال(2020/1/6). لماذا يحتاج التعليم العالي في اليمن للمزيد من الاهتمام، استرجع في 2024/1/1م من https://www.al-fanarmedia.org/ar/2020/01/
7. بدران، أحمد جابر (2014)، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، الطبعة 7، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية: مصر.
8. البراوي، الزهراء حسن. (2021). دور الجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. مجلة كلية التربية بالمنصورة. 8(11) 251 - 282.
9. بكري، سعد علي الحاج (2019/11/28). تحديات التعليم العالي العالمي السبعة، استرجع في 2024/1/19م: https://www.aleqt.com/2019/11/28/article_1720701.html.
10. بنعمارة، عبدالمجيد (2021). البحث العلمي في الدول العربية الواقع التحديات والافاق. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المؤتمر18 للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي: تونس
11. الجمعية العامة للأمم المتحدة (2015). تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030م، قرار اتخذته الجمعية العامة في 25 أيلول/سبتمبر 2015م.
12. الجهاز المركزي للإحصاء (2022). كتاب الإحصاء السنوي 2021، الإصدار 51: صنعاء.
13. حايك، هيام (2019/03/27). تحديات التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين وتأثيرها على تحقيق التنمية المستدامة، عن مدونة نسيج، استرجع في 2023/12/26م من: https://blog.naseej.com/
14. حتاملة، حابس محمد خليفة (2015). تحديات التعليم العالي في الأردن، مجلة بحوث التربية النوعية- جامعة المنصورة، العدد(37): 36-66.
15. الخضاري، محمد، والمانع، عبد الله (2021). متطلبات تنمية مهارات المستقبل في الجامعات السعودية من خلال وظائف الجامعة الثلاث، المجلة العلمية لكلية التربية جامعة أسيوط، 37(6): 133-171.
16. الخطيب، خليل (2023). تمويل التعليم العالي في الجمهورية اليمنية (التحديات والسياسات والخيارات الاستراتيجية)، المجلة الليبية لعلوم التعليم – العدد الثامن: 201- 232.
17. الخطيب، خليل وآخرون (2022). أدوار التعليم العالي وإسهاماته في تطوير المنظومة التعليمية والتدريبية بالجمهورية اليمنية، مجلة أبحاث، كلية التربية- جامعة الحديدة، 9(3):224- 261.
18. دبوان، عبدالمعز (2020) تخفيف مخاطر الصراع والأوبئة على التعليم العالي في اليمن باستعمال التقنية الرقمية: المعهد العربي للبحوث والسياسات- نواة.

19. الدجدج، عائشة. (2018). تعزيز التعاون ين الجامعات المصرية الحكومية والخاصة لتحسين قدرتها التنافسية في مجال البحث العلمي، مجلة كلية التربية جامعة بنها، 29(114):99-170.
20. الدعمة، ابراهيم (2015). التنمية البشرية الإنسانية بين النظرية والواقع، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
21. الاذدي، أبوبكر محمد (1987). جمهرة اللغة، تحقيق رمزي مدير بعلبكي، ج3، ط1، بيروت: دار العلم للملاين.
22. الذيفاني، عبدالله أحمد (2006). واقع التعليم العالي في اليمن واتجاهات إصلاحه وتطويره، مجلة بحوث جامعة تعز: سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد 8: 275- 316.
23. ساكس، جيفري (2019) الجامعات وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، تأملات دبلوماسية، أكاديمية الامارات الدبلوماسية.
24. السرحان، عطا الله (2021)، أثر تطبيقات معايير الجودة الشاملة والاعتماد الاكاديمي على تحسين الاداء الفردي والمؤسسي للجامعات الحكومية الاردنية، مجلة الإدارة والقيادة الاسلامية، 6(1).
25. السيد، نادية حس وآخرون(2018) تطوير التعليم الجامعي لمواجهة تحديات سوق العمل المصري في ضوء بعض النماذج العالمية المعاصرة، مجلة كلية التربية ببنها، 6(116): 210- 234.
26. الشرجبي، عادل(2023/10/8). اليمن: أوضاع التعليم العام في زمن الحرب، مركز اليمن والخليج للدراسات، تم الاسترجاع 2024/1/14م. https://ygcs.center/ar/studies/article43.html
27. شريم، عزي هبة الله علي (2022). أثر النزاع الحالي على التنمية المستدامة في اليمن، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، 43(1): 451- 461.
28. عامر، نعمان (2013). التنمية المستدامة في المخلفات الانشائية في الجمهورية اليمنية (أمانة العاصمة انموذجا). مجلة الباحث الجامعي، جامعة إب، العدد 29.
29. عبدالرزاق، مصطفى ماجدة (2023). "دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2023م، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 51: www.ajsp.net
30. عسالي، بولرباح (2008) مشكلات الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، 31 (357): 62- 79.
31. علي، عمر محمد (1988). رؤية مستقبلية لدور التعليم والبحث العلمي، طلا سيدار: دمشق.
32. العمري، نورة. (2015) تقييم برامج خدمة المجتمع بالجامعات الاهلية السعودية: دراسة حالة بجامعة الأمير سلطان، المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والنفسية، 1(1): 157- 192.
33. العوضي، عاد عبد الله العوضي (2003) البيئة والتنمية المستدامة، الجمعية الكويتية لحماية البيئة: الكويت.
34. عون، جميل أحمد (2007). مخرجات التعليم الجامعي وعلاقته بسوق العمل والتنمية، المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل: صنعاء.
35. العويسات، جمال الدين (2000) العلاقات الاقتصادية والتنمية، الجزائر: دار هومه للنشر والتوزيع.
36. قمحان، سماح عبده (2021) رؤية مستقبلية لتطوير دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية إزاء التنمية المستدامة، مجلة جامعة البيضاء، 3(2): 772- 797.
37. الكردي، ضياء. (2018). الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة، بحث مقدم لمؤتمر: التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين

38. مرزوق، فاروق جعفر. (2017). البحث التربوي وعلاقته بالتنمية المستدامة دراسة حالة على جامعة القاهرة، مجلة العلوم التربوية، جامعة الكويت، العدد 3: 48 – 149
39. مسعودي، بوعلام (2018). متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة الجامعية في مؤسسات التعليم العالي، مجلة دفاتر اقتصادية، 10(2)؛ 85-97.
40. المفتاح، هند (2017). التعليم العالي وسوق العمل في قطر: الواقع والآفاق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الدوحة، قطر.
41. المقادمة، يسرى محمد (2015). التنمية المستدامة وعلاقتها بالتعليم العالي، مجلة جرش للبحوث والدراسات، جامعة جرش، 16 (1)؛ 241 - 268.
42. النويهي، آية. (2014). دور الجامعات في تقدم البحث العلمي وأثره على المجتمع، المركز الديمقراطي العربي، مشاريع بحثية.
43. وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2022) نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، العدد73
44. وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (2014). مشروع الرؤية المتكاملة لتوحيد التعليم، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء: اليمن.
45. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2007). الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية 2006-2010م، صنعاء: اليمن.
46. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني (2023). الأداة الوطنية لتصنيف وتقييم الجامعات اليمنية، الإصدار الأول : مؤسسة العون للتنمية.
47. اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (2019). الاتفاقية العالمية للاعتراف بالمؤهلات المتعلقة بالتعليم العالي، باريس، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر.
48. Acevedo-Duque.et. (2023). Education for Sustainable Development: Challenges for Postgraduate Programmes. Int. J. Environ. Res. Public Health 2023, 20, 1759. https://doi.org/10.3390/ijerph20031759.
49. Andreson, A., Strecker, M., (2012). Sustainable development a case of education, environment magazine, November.
50. Leal Filho, W, Salvia, AL, Frankenberger, F, Akib, NAM, Sen, SK, Sivapalan, S, Novo Corti, I, Venkatesan, M and Emblen-Perry, K (2021) Governance and sustainable development at higher education institutions. Environment, Development and ustainability, 23 (4). pp. 6002-6020. ISSN 1387-585X.

اشرف محمد عمر خنبري

- **الميلاد**: 8 يونيو 1979م مدينة عدن
- **الدرجة العلمية:** تمهيدي ماجستير مشاريع تقنية معلومات واتصالات- بكلاريوس هندسة إتصالات والكترونيات 2004م _كلية الهندسة جامعة عدن -دبلوم ادارة أعمال ومشاريع - دبلوم محاسبة- على شهادة في اللغة الإنجليزية / TOEFL_امديست- مدرب مدربين - اختصاصي ايزو معتمد في الجودة الادارية والمراجعة الداخلية.
- **الخبرة المهنية:** 20 عاما في التجارة والصناعة والادارة والاعلام والتنظيم المؤسسي والتدريب والاستشارات

ابرز المناصب:

- نائب المدير العام في الغرفة التجارية والصناعية في عدن.
- المدير الإداري لشركة كوكاكولا اليمن.
- مدير مؤسسة مام العالمية في عدن.
- مدير المواد المساعد لشركة ايسكو للحديد والصلب "مصنع بازرعة للحديد".
- مسؤول الإعلام والتحرير الصحفي في منظمة الـUNOPS.

ملاءمة خدمات التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل / عدن

أشرف محمد عمر خنبري
نائب مدير الغرفة التجارية والصناعية

أولاً: مقدمة عن الغرفة التجارية الصناعية /عدن:

تأسست غرفة عدن في 26 أغسطس 1886م لخدمة النشاط التجاري في المدينة وتسهيل التواصل مع التجار في العالم.

وبحكم أن عدن اشتهرت منذ القدم كميناء تجاري ولاحقا عدت منطقة حرة (القرن التاسع عشر) فكان من الطبيعي أن يرتقي النشاط التجاري فيها ويقدم له التسهيلات بإنشاء المؤسسات المالية والتحكيم التجاري ويرفد لهذه المؤسسات المعلومات والبيانات الخاصة بالتجار والذي اقتضى إنشاء غرفة عدن التي يكون فيها تدوين بيانات التجار.

وقد شهدت الغرفة أحداثًا عديدة ، فبعد الاستقلال عام 1967 حولت إلى إدارة حكومية بضمها إلى وزارة التجارة والصناعة، وبعد الوحدة أصدر قانون اتحاد الغرف والغرف التجارية الصناعية رقم (28) عام (2003) ولكن بإدارة مركزية شديدة من قبل اتحادها في صنعاء.

وبعد حرب 2015م بدأت غرفة عدن باستعادة نشاطها باستقلالية واستطاعت تقديم خدماتها والتغلب على العديد من الصعوبات المستجدة في بيئة الأعمال نتيجة الحرب.

ثانيا: قراءة في إحصاءات غرفة عدن:

1. المصادر التي تتوفر لديها بيانات عن سوق العمل:

تخضع جميع أنشطة القطاع الخاص عند إنشائها لرخص صادرة من الجهات الآتية :

أ- وزارة الصناعة والتجارة التي تصدر السجل التجاري، والتي بموجبها تستكمل إجراءات بدء النشاط بالحصول على البطاقة الضريبية والبطاقة التأمينية، وعضوية الغرفة التجارية، وترخيص مزاولة المهنة، والتراخيص القطاعية (ترخيص الصحة، ترخيص السياحة ... الخ).

ب- مكاتب وزارة الاشغال في المديريات التي تقوم بإصدار تراخيص مزاولة المهنة، رغم أن هذا الترخيص يستلزم مسبقا الحصول على السجل التجاري، ولكن العديد من الأنشطة العاملة في السوق ليست لديها سجل تجاري.

ج- الهيئة العامة للاستثمار التي تعمل على تسجيل المشروعات الاستثمارية، لكنها تورد نص في ترخيص الاستثمار للمشروع بضرورة استخراج سجل تجاري لاحقا.

د- الهيئة العامة للمنطقة الحرة -عدن وهي أيضا تصدر تراخيص استثمار للمشروعات الواقعة في المنطقة الحرة، ولديها مكتب تابع لوزارة الصناعة والتجارة يعمل على إصدار سجل تجاري للمشروعات.

وجميع هذه المؤسسات الحكومية لديها سجلات يكون فيها تدوين بيانات الأنشطة المرخصة من قبلها ، ولكن يلاحظ أن تصنيف هذه الأنشطة لا تستند إلى مرجعيات دولية أو رسمية تساعد على تبادل المعلومات مع المؤسسات الأخرى.

كما أن هناك العديد من الأنشطة الصغيرة وكذا المنزلية تمارس أعمالها في السوق بدون الحصول على وثائق رسمية من الجهات الحكومية وغالبا ما يكون دعمها من قبل المنظمات الدولية مثل برنامج سبل المعيشة.

2. قاعدة بيانات غرفة عدن:

أنشأت غرفة عدن قاعدة بيانات لأعضائها المنتسبين، واعتمدت على معيار الأمم المتحدة في التصنيف الاقتصادي العالمي (ISIC4) لتصنيف الأنشطة الاقتصادية، ويساعد هذا التصنيف على تبادل المعلومات مع عدد من الدول التي اعتمدت التصنيف نفسه مثل السعودية وغيرها.

للانتساب إلى عضوية الغرفة التجارية (غرفة عدن) يشترط بأن يحوز التاجر على سجل تجاري صادر من وزارة الصناعة والتجارة ويحدد فيه أن موقع نشاطه في عدن ويتقدم بعدها صاحب السجل إلى الغرفة بطلب العضوية، وبناءً عليه يحدد رقم العضوية وإصدار بطاقة الانتساب إلى عضوية الغرفة.

ومع ذلك فإن هناك العديد من المحلات التجارية العاملة في عدن ولكنها لا تحمل بطاقة عضوية غرفة عدن لعدد من الأسباب:

أ- بعد الحصول على السجل التجاري من وزارة الصناعة والتجارة لم يتقدم أصحابها لطلب عضوية الانتساب إلى الغرفة.

ب- الاكتفاء باستخراج ترخيص مزاولة المهنة من المديرية وليس لديهم سجل تجاري ولم يتقدموا إلى الغرفة بطلب العضوية.

وبالتالي فان قاعدة بيانات الغرفة لا تحتوي على حصر كامل لكل العاملين (من القطاع الخاص) في النشاط الاقتصادي في عدن.

3. توصيف سوق العمل في عدن:

4. 1/3 أنشطة القطاع الخاص:

بيانات الغرفة/عدن يمكن اعتمادها كعينة إحصائية لدراسة سوق العمل في عدن، ولكنها أيضا تعكس مستوى أداء الغرفة تجاه منتسبيها في مراحل زمنية تاريخية تباين مستوى التفاعل فيها بحسب الأحداث السياسية التي مرت بها المدينة وأثرت في نشاط القطاع الخاص وعمل الغرفة.

وصل إجمالي المنتسبين إلى عضوية غرفة عدن حتى نهاية عام 2023م عدد (13,853) عضوًا.

ومن الجدول رقم (1) نرى أن بداية الثمانينات شهدت نموا بسبب التوجه حينها نحو الانفتاح مع دول الخليج ولكن تصاعد حدة الأحداث لاحقا وكان لها الأثر السلبي في أداء القطاع الخاص ولم يستقر إلا بعد الوحدة ولكن بمعدل نسبي متواضع بسبب المركزية الشديدة في إدارة الأمور من صنعاء بحسب ما أسلفنا ولكننا نشهد حاليا تجاوبا إيجابيا في نشاط القطاع الخاص وبسبب استقلالية غرفة عدن بعد الحرب 2015م ودورها في تذليل الكثير من الصعاب في بيئة الأعمال .

وبلغ متوسط الانتساب في العضوية في مدة 46 سنة 266 عضوا / سنة بمتوسط نمو سنوي 17 ٪.

كما نلاحظ من بيانات الجدول رقم (2) أن أنشطة القطاع الخاص الصغير غالبة بنسبة 71 ٪ على توليفة السوق، يليه النشاط المتوسط بنسبة 20٪، في حين الأنشطة الكبيرة لا تتعدى نسبة 9٪. مما يبين بوضوح أن قوة اقتصاد عدن مؤسس على النشاط الصغير.

أما الجدول رقم (3) فيبين انتشار النشاط على مديريات عدن، وبحكم أن مديريتي صيرة والمعلا تعد قديمة تاريخا لذا فإن أغلب النشاط السابق تركز بهما، ولكن لاحقا بعد الوحدة بدأ العمران في التوسع نحو المديريات الأوسع مساحةً وهما مديريتا المنصورة والشيخ عثمان ونتوقع أن تستمر الأمور على هذا النحو.

من الجدول رقم (4) الخاص بتصنيف الأنشطة بحسب قطاعات الاقتصاد يتضح أن التجارة تستحوذ على معظم النشاط الاقتصادي في عدن بنحو 63 ٪، ومن إجمالي قطاع التجارة تشكل تجارة التجزئة نسبة 70٪ وتتبقى نسبة 30٪ لنشاط تجارة الاستيراد والجملة.

القطاعات الأخرى ذات الثقل في اقتصاد عدن والتي تتراوح نسبها بين (4-7) ٪ هي التصنيع، وأعمال البناء، والنقل والتخزين، والمعلوماتية والاتصالات وكذا أنشطة الخدمات الإدارية.

4. 2/3 أنشطة الحكومة:

مقابل هذا السوق هناك سوق موازي المكون من إدارات الحكومة ومؤسساتها وهيئاتها (الكهرباء، المياه، موانئ، مطار، المدارس والجامعة، المستشفيات، المحاكم ... الخ) وهذه بياناتها بالإمكان الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء.

3/3 أنشطة المنظمات الدولية:

هناك عدد من المنظمات الدولية العاملة في عدن والأرجح أن بياناتها متاحة لدى وزارة التخطيط.

كما أن هذه المنظمات تقدم للقطاع الخاص عددًا من برامج التأهيل المجانية في مجالات إدارة المشاريع، والتسويق، والتخطيط الاستراتيجي... وغيرها.

4/3 الجمعيات المهنية والخيرية:

وهذه يكون لها الترخيص من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية و العمل مثل جمعيات الخياطة النسوية وجمعيات الحياكة ..... وغيرها.

ثالثا: برنامج التنمية الاقتصادية في عدن:

لا توجد لدى الحكومة حاليا (سواءً المركزية او المحلية) أي خطط للتنمية الاقتصادية، ولكن غرفة عدن تسعى بشكل حثيث نحو تحسين بيئة الأعمال للحفاظ على النشاط الاقتصادي والتجاري بصفة خاصة للقطاع الخاص لتغطية متطلبات معيشة الناس اليومية ولكن كتوجه مستقبلي للتنمية في عدن فإن الأهداف المرصودة في استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية والمخطط العام لمدينة عدن واللذان أقرا في مجلس الوزراء بقرار رقم (405) في ديسمبر 2005م، تعد السقف لوضع سياسات التنمية الاقتصادية والخطط التنفيذية بموجبها.

ويلاحظ من الأهداف الرئيسة للاستراتيجية وهي:

1. تطوير ميناء عدن بوصفه محرك الاقتصاد في عدن، وكذا تطوير المطار والمنطقة الحرة.
2. تطوير مجموعات التجارة، والضيافة، وخدمات التخزين، والصناعات البحرية.
3. تنويع اقتصاد المدينة عن طريق الصناعة،و الأسماك، والسياحة،و تقنية المعلومات.
4. إنشاء بيئة عمل مؤهلة للاستثمارات القائمة والمتوقعة.
5. الترويج لعدن وجذب استثمارات جديدة.
6. تنمية قدرات المختصين بالعمل التنافسي وتطوير المهارات المتجاوبة.
7. الوصول العادل والميسر للفرص الاقتصادية.
8. إعادة إنعاش المراكز الحضرية.

يلاحظ أن الهدف الأول والثاني تسعى لغاية تعظيم قطاع التجارة، ويسعى الهدف السابع بإعطاء عناية خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع التي تمتلكها النساء، في حين الهدف السادس يركز على تطوير المهارات المتجاوبة بواسطة تعليم مهني عال ومتخصص واستثمار قدرات المغتربين اليمنيين. وهذا يتوافق مع طبيعة النتائج التي توصلنا إليها في القسم السابق عند توصيف سوق عدن.

رابعا: الخلاصة والمقترحات:

سوق عدن يتصف بالتجارة في غالبية نشاطه، وتستحوذ الأنشطة الصغيرة والمتوسطة على معظم قطاعاته الاقتصادية.

ومن مجمل السرد السابق وكذا ملاحظات التجار والقطاع الخاص نصل إلى الاستنتاجات الآتية :

1- التفكير بإنشاء كلية التجارة.

2- دعم كل من كليات إدارة الأعمال والمحاسبة والاقتصاد بمعارف تقنيات التواصل والمعلومات واستعمال التطبيقات الالكترونية في هذه المجالات.

3- كلية الهندسة المعمارية والمدنية تؤهل مجالات تطوير مواد بناء محلية وتقنيات استعمالات مواد البناء المستحدثة عالميا وذلك لأن موضوع إعادة إعمار البلد بعد الحرب يهم قطاع المقاولات والمكاتب الهندسية بدرجة كبيرة.

4- قطاع الزراعة والأسماك يجب أن يكون ضمن الاهتمامات الرئيسة لجامعة عدن لتوفير الأمن الغذائي في ظل شحة الغذاء أو المعروض عالميا في التجارة بسبب تهديدات التغييرات المناخية والأوبئة التي سببت تراجعًا في إنتاجية الغذاء.

5- الغطاء النباتي ذات الصلة بصناعة العقاقير الطبية يجب أن يحظى بالبحث من الجامعة، فالتجارة العالمية في مجال الأعشاب الطبية المستعملة في الصناعة كبيرة جدا وتوفر فرص عمل كثيرة.

6- يرى التجار أن المستقبل القريب سيشهد تغييرًا في استيراد وسائل النقل البري إلى السيارات ذات المحرك الكهربائي بدلا من محركات الوقود، وكذا مجال الطاقة يتوجه إلى استعمالات الطاقة النظيفة (طاقة الرياح والطاقة الشمسية) وهذا يستدعي جامعة عدن إلى الاهتمام بكليات الهندسة الكهربائية والميكانيكية لمواكبة تأهيل الكادر الجديد بالتطور التكنولوجي.

5. التصنيف بحسب القطاعات الفرعية

رمز الفرع الاقتصادي	اسم القطاع الفرعي	عدد الأعضاء بحسب النشاط الاقتصادي	اسم القطاع الاقتصادي	رمز القطاع الاقتصادي
0100	المحاصيل والإنتاج الحيوانى والصيد وأنشطة الخدمات ذات الصلة	1	الزراعة والغابات وصيد الأسماك (ا)	AA
0900	أنشطة خدمات الدعم التعدين	2	التعدين واستغلال المحاجر (ب)	BB
0600	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعى	4	التعدين واستغلال المحاجر (ب)	BB
0800	التعدين واستخراج الحجارة الأخرى	4	التعدين واستغلال المحاجر (ب)	BB
2800	صُنع الآلات والمعدات n.e.c	1	تصنيع (ج)	CC
1900	صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	1	تصنيع (ج)	CC
2700	تصنيع المعدات الكهربائية	2	تصنيع (ج)	CC
3200	الصناعات التحويلية الأخرى	2	تصنيع (ج)	CC
2100	صناعة المستحضرات الصيدلانية والمنتجات الكيميائية الطبية والنباتية	2	تصنيع (ج)	CC
1600	صناعة الأخشاب ومنتجات الخشب والفلين، باستثناء الأثاث؛ تصنيع أصناف من القش ومواد الضفر	3	تصنيع (ج)	CC
1200	صناعة منتجات التبغ	3	تصنيع (ج)	CC
1700	صناعة الورق ومنتجات الورق	4	تصنيع (ج)	CC
2400	تصنيع المعادن الأساسية	5	تصنيع (ج)	CC
1500	تصنيع الجلود والمنتجات ذات الصلة	6	تصنيع (ج)	CC
2000	تصنيع المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	7	تصنيع (ج)	CC
3300	إصلاح وتركيب الآلات والمعدات	8	تصنيع (ج)	CC
1800	طباعة واستنساخ الوسائط المسجلة	14	تصنيع (ج)	CC
1100	صناعة المشروبات	19	تصنيع (ج)	CC
1400	تصنيع الملابس	22	تصنيع (ج)	CC
2500	تصنيع منتجات المعادن المصنعة، باستثناء الآلات والمعدات	24	تصنيع (ج)	CC
2200	صناعة منتجات المطاط واللدائن	28	تصنيع (ج)	CC
2300	صناعة المنتجات غير المعدنية	34	تصنيع (ج)	CC
1000	صناعة المنتجات الغذائية	48	تصنيع (ج)	CC
3600	جمع المياه ومعالجتها وإمدادها	6	إمدادات المياه؛ الصرف الصحى وإدارة النفايات وأنشطة الإصلاح (ه)	EE
4200	الهندسة المدنية	1	أعمال بناء (و)	FF
4300	أنشطة التشييد المتخصصة	13	أعمال بناء (و)	FF

رمز الفرع الاقتصادي	اسم القطاع الفرعي	عدد الأعضاء بحسب النشاط الاقتصادي	اسم القطاع الاقتصادي	رمز القطاع الاقتصادي
4100	تشييد المباني	435	أعمال بناء (و)	FF
4742	بالتجزئة لمعدات الصوت والفيديو	1	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4722	بالتجزئة للمشروبات	1	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4651	الجملة من أجهزة الكمبيوتر والمعدات الطرفية للكمبيوتر والبرمجيات	2	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4723	التبغ بالتجزئة	4	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4764	البيع بالتجزئة للألعاب ولعب الأطفال	8	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4763	بالتجزئة للمعدات الرياضية	9	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4620	الجملة للمواد الخام الزراعية والحيوانات الحية	10	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4730	بالتجزئة لوقود السيارات	10	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4510	معارض السيارات	11	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4719	المولات ومراكز التسوق	17	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4652	بالجملة من المعدات الإلكترونية والاتصالات السلكية واللاسلكية وقطع الغيار	22	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4653	الجملة من الآلات الزراعية والمعدات والإمدادات	22	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4751	المنسوجات بالتجزئة	22	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4761	بالتجزئة للكتب والصحف والقرطاسية	33	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4753	التجزئة من السجاد والبسط وأغطية الجدران والأرضيات	34	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4669	نفايات الجملة والخردة وغيرها من المنتجات الأخرى	43	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4659	الجملة من الآلات والمعدات الأخرى	58	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4662	بالجملة من المعادن والخامات المعدنية	64	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4741	بالتجزئة لأجهزة الكمبيوتر والوحدات الطرفية والبرمجيات ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية	72	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4661	الجملة من الوقود الصلب والسائل والغازية والمنتجات ذات الصلة	86	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4773	التجزئة الأخرى للسلع الجديدة	90	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4771	بالتجزئة للملابس والأحذية والأصناف الجلدية	116	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4752	الأدوات المعدنية والطلاء والزجاج بالتجزئة	117	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4759	التجزئة للأجهزة الكهربائية المنزلية والأثاث ومعدات الإضاءة و غيرها من المواد المنزلية	137	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4663	الجملة من مواد البناء والمعدات والسباكة ومعدات التدفئة واللوازم	141	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4641	الجملة من المنسوجات والملابس والأحذية	151	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG

رمز الفرع الاقتصادي	اسم القطاع الفرعي	عدد الأعضاء بحسب النشاط الاقتصادي	اسم القطاع الاقتصادي	رمز القطاع الاقتصادي
4772	بالتجزئة للمواد الصيدلانية والطبية ومستحضرات التجميل وأدوات التواليت	163	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4500	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	187	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4649	السلع المنزلية الأخرى بالجملة	247	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4721	بالتجزئة للأغذية	334	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4630	الأغذية والمشروبات والتبغ بالجملة	356	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
4690	تجارة الجملة غير المتخصصة	1420	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية (ز)	GG
5223	أنشطة الخدمات المتصلة بالنقل الجوي	1	النقل والتخزين (ح)	HH
5022	النقل المائى الداخلى للبضائع	1	النقل والتخزين (ح)	HH
4910	النقل عبر السكك الحديدية	1	النقل والتخزين (ح)	HH
5120	الشحن الجوي	2	النقل والتخزين (ح)	HH
4922	النقل الدولى للركاب	2	النقل والتخزين (ح)	HH
5110	نقل الركاب الجوي	2	النقل والتخزين (ح)	HH
5210	الخزن والمستودعات	3	النقل والتخزين (ح)	HH
5012	الشحن البحري والساحلى للبضائع	5	النقل والتخزين (ح)	HH
5221	أنشطة الخدمات المتصلة بالنقل البري	8	النقل والتخزين (ح)	HH
4921	النقل البري للركاب فى المدن والضواحى	10	النقل والتخزين (ح)	HH
5222	أنشطة الخدمات المتصلة بالنقل المائى	32	النقل والتخزين (ح)	HH
4923	نقل البضائع على الطرق	33	النقل والتخزين (ح)	HH
5224	مناولة البضائع	53	النقل والتخزين (ح)	HH
5229	أنشطة دعم النقل الأخرى	123	النقل والتخزين (ح)	HH
5629	أنشطة خدمات الطعام الأخرى	1	الإيواء وأنشطة الخدمات الغذائية (ط)	II
5520	التخييم والمتنزهات	1	الإيواء وأنشطة الخدمات الغذائية (ط)	II
5630	أنشطة تقديم المشروبات	9	الإيواء وأنشطة الخدمات الغذائية (ط)	II
5510	أنشطة الإيواء القصيرة الأجل	95	الإيواء وأنشطة الخدمات الغذائية (ط)	II
5610	أنشطة المطاعم وخدمات الأطعمة المتنقلة	102	الإيواء وأنشطة الخدمات الغذائية (ط)	II
5910	أنشطة البرامج السينمائية والفيديو والتلفزيون	5	المعلوماتية والاتصالات (ي)	JJ
6100	الاتصالات	5	المعلوماتية والاتصالات (ي)	JJ
6200	برامج الكمبيوتر والاستشارات والأنشطة ذات الصلة	28	المعلوماتية والاتصالات (ي)	JJ
6300	أنشطة خدمات المعلومات، بوابات الويب، وكالات الانباء	257	المعلوماتية والاتصالات (ي)	JJ
6510	التأمين	4	الأنشطة المالية والتأمين (ك)	KK
6400	أنشطة الخدمات المالية، باستثناء التأمين وتمويل المعاشات التقاعدية	17	الأنشطة المالية والتأمين (ك)	KK
6600	أنشطة مساعدة لأنشطة الخدمات المالية والتأمين	114	الأنشطة المالية والتأمين (ك)	KK
6800	الأنشطة العقارية	24	أنشطة السوق العقاري (ل)	LL
7200	البحث والتطوير العلمي	1	الأنشطة الاحترافية والعلمية والتقنية (م)	MM
6900	الأنشطة القانونية والمحاسبية	7	الأنشطة الاحترافية والعلمية والتقنية (م)	MM
7400	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية الأخرى	10	الأنشطة الاحترافية والعلمية	MM

رمز الفرع الاقتصادي	اسم القطاع الفرعي	عدد الأعضاء بحسب النشاط الاقتصادي	اسم القطاع الاقتصادي	رمز القطاع الاقتصادي
			والتقنية (ه)	
7000	أنشطة المكاتب الرئيسية؛ أنشطة الاستشارات الإدارية	23	الأنشطة الاحترافية والعلمية والتقنية (ه)	MM
7100	الأنشطة المعمارية والهندسية؛ الاختبارات الفنية والتحليلات	27	الأنشطة الاحترافية والعلمية والتقنية (ه)	MM
7300	الإعلان وأبحاث السوق	41	الأنشطة الاحترافية والعلمية والتقنية (ه)	MM
8100	الخدمات لأنشطة المباني والمناظر الطبيعية	3	أنشطة الخدمات الإدارية والدعم (ن)	NN
8200	مكتب الدعم الإداري والمكتبي وغيرها من أنشطة دعم الأعمال التجارية	9	أنشطة الخدمات الإدارية والدعم (ن)	NN
8000	أنشطة الأمن والتحقيق	17	أنشطة الخدمات الإدارية والدعم (ن)	NN
7800	أنشطة التوظيف والموارد البشرية	19	أنشطة الخدمات الإدارية والدعم (ن)	NN
7700	أنشطة التأجير والرهونات	34	أنشطة الخدمات الإدارية والدعم (ن)	NN
7810	أنشطة الخدمات العامة	87	أنشطة الخدمات الإدارية والدعم (ن)	NN
7900	وكالة سفر ومشغلي الرحلات السياحية وخدمة الحجوزات والأنشطة ذات الصلة	316	أنشطة الخدمات الإدارية والدعم (ن)	NN
8530	التعليم العالي	1	التعليم (ع)	PP
8510	التعليم ما قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي	15	التعليم (ع)	PP
8540	تعليم آخر	60	التعليم (ع)	PP
8890	أنشطة العمل الاجتماعي الأخرى دون إقامة	1	الصحة البشرية وأنشطة العمل الاجتماعي (ف)	QQ
8610	أنشطة المستشفى	10	الصحة البشرية وأنشطة العمل الاجتماعي (ف)	QQ
8620	أنشطة ممارسة طب الأسنان	34	الصحة البشرية وأنشطة العمل الاجتماعي (ف)	QQ
9310	الأنشطة الرياضية	1	الفنون والترفيه والرياضة الذهنية والجسدية (ص)	RR
9000	أنشطة إبداعية وفنية وترفيهية	3	الفنون والترفيه والرياضة الذهنية والجسدية (ص)	RR
9400	أنشطة المنظمات العضوية	5	أنشطة الخدمات الأخرى (ق)	SS
9500	إصلاح أجهزة الكمبيوتر والاجهزة الشخصية والمنزلية	6	أنشطة الخدمات الأخرى (ق)	SS
9600	أنشطة الخدمات الشخصية الأخرى	11	أنشطة الخدمات الأخرى (ق)	SS
9900	أنشطة المنظمات والهيئات خارج الأقل يم	1	أنشطة المنظمات والهيئات خارج الحدود الأقل يمية (ش)	UU
9999	غير معرف	5843	أنشطة غير محددة	
		12210		

د. مختار محمد الابيض

- أستاذ الكيمياء التحليلية المساعد بكلية الصيدلة في جامعة العلوم والتكنولوجيا عدن – اليمن.
- حاصل على درجة البكالوريوس في عام 2000 والماجستير عام 2006 من جامعة عدن.
- حاصل على درجة الدكتوراه في عام 2018 من كلية العلوم بجامعة صنعاء، أطروحة بعنوان " دراسة تحليل بيئة حول تأثير الملوثات الفلزية الثقيلة في بعض الانواع من أسماك اليمن".
- شغل سابقاً منصب رئيس قسم الصيدلة ورئيس وحدة ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي ومسؤول التخطيط الاستراتيجي بجامعة العلوم والتكنولوجيا عدن.
- يشغل حالياً عضو مجلس ادارة الجامعة ومنسق متطلبات الجامعة،
- عضو لجنة البحث العلمي والنشر بالجامعة.
- عضو الكونجرس العالمي للأمن الكيميائي.
- عضو في عدد من الجمعيات الكيميائية اليمنية والدولية.
- قام بنشر العديد من الأوراق البحثية وكتابين في نفس المجال.
- شارك كمتحدث رئيسي في العديد من المؤتمرات العلمية الدولية، كما شاركت في تنظيم العديد من الدورات والمؤتمرات والمشاريع في الجامعات والمؤسسات الحكومية والصناعية اليمنية حول السلامة والأمن الكيميائي.

محمد محمد معمر الشميري،

- مدرس مساعد علم الامراض بكلية الطب والعلوم الصحية- جامعة العلوم والتكنولوجيا عدن – اليمن.
- حصل على درجة البكالوريوس والماجستير من جامعة العلوم والتكنولوجيا
- شغل سابقاً منصب رئيس وحدة الاعتماد الأكاديمي ورئيس وحدة البرامج الأكاديمية بالجامعة. حالياً مدير إدارة الجودة والتطوير وعضو مجلس الجامعة، وعضو لجنة التصنيف بالجامعة. شارك في العديد من المؤتمرات اهمها :
- المؤتمر الثاني والعشرين لـ FIMA
- المؤتمر الطبي الثامن لكلية الطب والعلوم الصحية،
- مؤتمر الجودة في مؤسسات التعليم العالي
- المؤتمر الدولي الأول للمكتب الإقليمي لشرق المتوسط WFME/WHO Health Profession education & accreditation.
- شارك في ورشة عمل حول Human Resource Development in health management and Leadership في مركز البحث والتطوير FOM-SCU- WHO Collaborating center، جامعة قناة السويس، مصر ودورة TOT in Medical education بالتعاون مع جامعة اتاتورك- تركيا.

قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعة وبعض مؤسسات سوق العمل

دراسة ميدانية في جامعة العلوم والتكنولوجيا- المركز الرئيس- عدن

د. مختار الأبيض	د. محمد الشميري	د. ناظم الحداد	د. عشال الهيثم	م. علي المنصري
منسق متطلبات الجامعة	مدير إدارة الجودة والتطوير	رئيس قسم الحاسبات	رئيس قسم المحاسبة	مسؤول نادي الخريجين

الملخص:

يمثل التعليم العالي أهم دعائم تطوير المجتمعات البشرية وأدوات النهوض بها وذلك لما يحتله من مكانة في تهيئة الأطر الفنية والعلمية المؤهلة وإعدادها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فضلًا عن دوره في صناعة المعرفة والعلم ونشرها، وإن اعتماد نظم الجودة في التعليم الجامعي ما هو إلا استجابة لمتطلبات المجتمع وتحفيز الإبداع وإجراء البحوث العلمية لتحقيق التنمية المستدامة خدمة للمجتمع البشري. وكانت الدراسة الحالية تركز على أحد أهم مكونات نظام التعليم الجامعي "المخرجات"، وكان الهدف من ذلك هو قياس جودة مخرجات التعليم العالي وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، حيث استعمل الباحثون استبانه بثمانية محاور أساسية تمثل أهم مخرجات التعليم العالي، عينة الدراسة مكونة من فئتين، ألفئة (أ) من داخل الجامعة والمتمثلة بعينة أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة العلوم والتكنولوجيا- المركز الرئيس- عدن، أما الفئة (ب) فهم من خارج الجامعة وهم مديرو بعض مؤسسات سوق العمل ومسؤولوها في محافظة عدن، واستعملت الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل نتائج العينة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات كان أهمها:

- أن جودة مخرجات جامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الرئيس عدن (من وجهة نظر المنتج) والمتمثلة هنا بعينة أعضاء الهيئة التدريسية كانت مرتفعة في جميع الأبعاد المدروسة.
- اتفاق آراء العينة بفئتيها (أ ، ب) بنسبة 71,25٪ على جودة المخرجات في كل من (جودة المستوى النوعي للخريجين، البرامج التدريبية المخصصة لخدمة المجتمع، المشاريع العلمية، الكتب والمؤلفات العلمية الموجه لخدمة المجتمع، البحث العلمي، وسمعة الجامعة)، مع أن هذا التوافق كان متفاوتاً في بعض الأحيان.
- أن جودة مخرجات جامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الرئيس عدن (من وجهة نظر المستفيد) والمتمثلة هنا بعينة مديري أقسام مؤسسات سوق العمل ومسؤوليه في محافظة عدن، كانت متوسطة في بعدين ومرتفعة في ستة أبعاد ، إذ تبين من تحليل النتائج أن الفئة (ب) من العينة لم تكن راضية عن الاستشارات العلمية ولا عن المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة إلى المجتمع، إلا إنها كانت مقتنعة بمستوى جودة المخرجات الستة الأخرى.

المقدمة

يشهد العالم اليوم تغيرات وتحولات في مختلف الميادين وعلى الأصعدة كافة، تتسم بشكل جوهري بالمعلوماتية والتقدم العلمي والتكنولوجي، وتؤثر في النظم التعليمية عامة ونظم التعليم العالي خاصة؛ لذا بات من الضروري أن يرافق هذه التغيرات تطورات وإصلاحات في الميدان التربوي، مما يضع الهيئات الإدارية للنظم التربوية أمام تحديثات ومسؤوليات تتمثل في ضرورة مواكبة التقدم والتغيرات واستيعابها والتكيف معها، وهذا يتطلب البحث عن فلسفة ومبادئ إدارية حديثة تستجيب لمتطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية.

لقد تغيرت حاجات سوق العمل ومتطلباته في العقدين الماضيين تغيرًا كبيرًا، ولم تعد المهارات والكفايات التي كانت مطلوبة في الماضي ذات جدوى في سوق العمل الحالي، مما أوجد ضغطًا كبيرًا

على المؤسسات التعليمية بشكل عام، ومؤسسات التعليم العالي على وجه الخصوص؛ لكي تعد خريجين يمتلكون مقدرات وكفايات جديدة تمكنهم من مواكبة المستجدات والتطورات العلمية اللازمة في ممارسة أعمالهم ووظائفهم في ميادين العمل المتنوعة (أبو زينة، 2011؛ 1471).

ويعد التعليم العالي المتميز من أهم الوسائل لتنمية المهارات وبناء القدرات البشرية التي تحتاجها قطاعات العمل والإنتاج والخدمات لبناء مجتمع المعرفة وسرعة الاندماج في الاقتصاد العالمي، فهو بذلك يعدّ استثماراً استراتيجياً يكون عن طريقه إعداد القوى العاملة وتأهيلها التي تتطلبها أسواق العمل والاحتياجات التنموية الوطنية، وهذا ما يفسر الاهتمام الشديد والمتواصل الذي تبذله مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة في تحديث برامجها بما يلبي متطلبات التنمية المتجددة في مجتمعاتها، وجاء إنشاء مؤسسات التعليم العالي في الأساس لخدمة المجتمع والمساهمة في التنمية الاجتماعية الشاملة لذلك كان التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع في شتى المجالات من أهم الأهداف التي تطلع بها الجامعات (عبدالله، 2014؛ 53).

لذلك جاءت هذه الدراسة لتركز على مخرجات جامعة العلوم والتكنولوجيا- المركز الرئيس- عدن، لتحاول وبأسلوب ميداني دراسة مدى تلائم مخرجاتها مع حاجة مؤسسات سوق العمل ومتطلباتها ، ومدى امتلاكها لمقومات الجودة التي تؤهلها لتحقيق مخرجات التعليم العالي والطلب المناسب لجودتها من قبل مؤسسات سوق العمل.

المبحث الأول : منهجية الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة:

تمثل مخرجات أي نظام الغاية الأساسية لوجوده، وتعكس مخرجات التعليم العالي مدى متانة النظام التعليمي ومدى تطور أو تأخر المجتمع، وفي هذه الدراسة سيكون التركيز في مجموعة من أهم مخرجات جامعة العلوم والتكنولوجيا- المركز الرئيس- عدن كمثال عن الجامعات اليمنية، وإذا كانت مخرجات جامعتنا لم تبلغ مستوى الطموح في مقاييس الجامعات العالمية، فهل تحظى بالمكانة المرموقة في مؤسسات سوق العمل اليمني؟ ويمكن أن تتضح مشكلة الدراسة أكثر من التساؤلات الآتية:

1- هل تتلاءم مخرجات جامعة العلوم والتكنولوجيا مع حاجة مؤسسات سوق العمل ومتطلباته ؟
2- هل تمتلك مخرجات جامعة العلوم والتكنولوجيا مقومات الجودة التي تؤهلها لإشباع حاجات سوق العمل ومتطلباته ؟
3- هل تحقق مخرجات جامعة العلوم والتكنولوجيا الطلب المناسب لجودتها من قبل مؤسسات سوق العمل؟

ثانياً: أهداف الدراسة:

يسعى الباحثون في هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. قياس جودة مخرجات جامعة العلوم والتكنولوجيا وتحديد نقاط القوة والضعف فيها.
2. التعرف إلى وجهة نظر الهيئة التدريسية في الجامعة (المنتج) و المستفيد الخارجي (مؤسسات سوق العمل) ومدى رضاهم عن جودة مخرجات جامعة العلوم والتكنولوجيا.
3. التعرف إلى الوسائل التي من شأنها أن تسهم في تطوير جودة مخرجات جامعة العلوم والتكنولوجيا والارتقاء بها إلى الأفضل في ضوء المستجدات العالمية بهذا المجال.

ثالثا: أهمية الدراسة:

تتضح أهمية هذه الدراسة في ما يلي:

1- تسليط الضوء على واقع جودة مخرجات جامعة العلوم والتكنولوجيا وإبراز أهميتها في تحقيق فرص العمل للمستفيدين.

2- مدى ملاءمة جودة مخرجات جامعة العلوم والتكنولوجيا لحاجات سوق العمل ومتطلباته .

3- الاستفادة من المعلومات الراجعة (من مؤسسات سوق العمل) واستثمارها في ضمان جودة الخريجين في المستقبل.

رابعاً: فرضية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الفرضيات الآتية:

1- تتمتع جامعة العلوم والتكنولوجيا بمخرجات ذات جودة مقبولة من وجهة نظر الهيئة التدريسية في الجامعة (المنتج).

2- لا تتمتع جامعة العلوم والتكنولوجيا بمخرجات ذات جودة مقبولة من وجهة نظر المستفيد الخارجي(مؤسسات سوق العمل).

خامساً: حدود الدراسة:

الحد الزماني: طبقت الدراسة في الفصل الثاني من العام الجامعي 2023-2024م.

الحد المكاني: اقتصرت هذه الدراسة على جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس ومؤسسات سوق العمل في محافظة عدن

الحد الموضوعي: اقتصرت هذه الدراسة على قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعة وبعض مؤسسات سوق العمل - دراسة ميدانية في جامعة العلوم والتكنولوجيا- المركز الرئيس- عدن.

سادساً: مصطلحات الدراسة:

• جودة مخرجات التعليم العالي: ويقصد بجودة مخرجات التعليم العالي: تلك العملية الخاصة بالتحقق من أن المعايير الأكاديمية المتوافقة مع رسالة المؤسسة التعليمية، قد كان تحديدها وتعريفها وتحقيقها على النحو الذي يتوافق مع المعايير المناظرة لها سواء على المستوى القومي أم العالمي، وأن مستوى جودة فرص التعلم والبحث العلمي والمشاركة المجتمعية وتنمية البيئة تعد ملائمة، أو تفوق توقعات كافة أنواع المستفيدين النهائيين من الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعليمية (داغر وآخرون، 2016: 4).

• سوق العمل: ويعرف سوق العمل بأنه: المجتمع الذي يضم أصحاب الأعمال أو ممثلي الشركات، والأفراد الباحثين عن وظائف من العاملين القدامى أصحاب الخبرة أو من الشباب حديثي التخرج (عائشة، 2022:536).

سابعاً: مجتمع الدراسة وعينته :

استهدفت الدراسة عينيتين من مجتمعين مختلفين وهما كمايلي:

1- أعضاء الهيئة التدريسية من جميع الكليات في جامعة العلوم والتكنولوجيا- المركز الرئيس- عدن كعينة للمنتج، وكان سبب اختيار أعضاء الهيئة التدريسية دون غيرهم هو لكونهم يمتلكون معرفة جيدة بجودة مخرجات التعليم عن طريق احتكاكهم المباشر واطلاعهم على مستوى جودة مدخلات الجامعة وجودة عملياتها.

2- مديرو أقسام مؤسسات سوق العمل ومسؤولوه وبعض القطاعات المهمة في محافظة عدن كعينة للمستفيد الخارجي "مؤسسات سوق العمل"، حيث توزعت على المؤسسات الصحية (المستشفيات- الصيدليات- المختبرات الطبية) والبنوك فضلا عن بعض الشركات والهيئات الحكومية والخاصة في محافظة عدن. أما في ما يتعلق بأنواع المخرجات التي قيست جودتها في هذه الدراسة فهي: المستوى الذوعي للخرجين، والبرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع، والاستشارات العلمية، والمشاريع العلمية، والكتب، والبحث العلمي، والمؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة إلى المجتمع، وسمعة الجامعة ورضا المستفيد.

ثامناً: الدراسات السابقة:

1- دراسة (العزام، 2022) بعنوان: "درجة المواءمة بين سياسات التعليم العالي في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياج سوق العمل".

هدفت الدراسة للتعرف إلى درجة المواءمة بين سياسات التعليم العالي في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياج سوق العمل، واستعملت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وطورت أداة الدراسة (الاستبانة) والتي تكونت من (25) فقرة مقسمة على (5) أبعاد هي الآتي:(المستوى الذوعي للخرجين، والهيكلية في الجامعات، والبحث العلمي، والمؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة إلى المجتمع، وسمعة الجامعة ورضا المستفيد)، وكان اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية وبلغ عدد أفراد العينة (250) فرداً من إداريي الجامعات ومساعديهم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ورؤساء وأمناء مجالس الغرف التجارية الصناعية بالمملكة، وتمثلت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن تقييم درجة سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياجات سوق العمل كانت بدرجة متوسطة، وأوصت الدراسة بضرورة مراعاة الأسباب التي تؤدي إلى نقص المواءمة بين سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة المملكة العربية السعودية واحتياجات سوق العمل.

2- دراسة (محمد، 2020) بعنوان: "جودة مخرجات التعلم لخريجات كلية التربية جامعة حائل من وجهة نظر أرباب العمل وأعضاء هيئة التدريس وفق رؤية المملكة 2030 ".

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى وجهة نظر أرباب العمل وأعضاء هيئة التدريس عن جودة مخرجات التعلم لخريجات كلية التربية جامعة حائل، واستعملت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، بالاعتماد على مقياس جودة مخرجات التعليم العالي من إعداد الظالمي (2012). ويتضمن المقياس في هذه الدراسة (35) فقرة مقسمة على (7) أبعاد هي الآتي:(المستوى الذوعي للخرجين، البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع، الاستشارات العلمية، المشاريع العلمية، البحث العلمي، المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة إلى المجتمع، سمعة الجامعة ورضا المستفيد)، وكان اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة وبلغ عدد أفراد العينة (70) مفردة من أعضاء هيئة التدريس (44) ومن أرباب العمل (26) لتمثل مجتمع الدراسة، وتمثلت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وأرباب العمل لجودة مخرجات التعليم العالي للطالبات الخريجات بجامعة حائل تتميز بالإيجابية، توجد فروق ذات دلالة إحصائية في جودة التعليم العالي للطالبات الخريجات من كلية التربية جامعة حائل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس و أرباب العمل تعزى لمتغير الوظيفة، توجد فروق في وجهات النظر لأعضاء هيئة التدريس و أرباب العمل تعزى لمتغير سنوات الخبرة. وضعت بعض التوصيات والمقترحات المستقبلية بناء على تلك النتائج.

3- دراسة (أمعيزيق و جيدالله، 2019) بعنوان: "جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا دراسة حاله- جامعة النجم الساطع"، هدفت هذه الدراسة للكشف عن واقع مخرجات التعليم العالي ومدى استجابة جودة البرامج والمناهج به لاحتياجات سوق العمل في ليبيا، وما الوسائل المستعملة لقياس جودة مخرجات التعليم العالي وتحديد نقاط القوة والضعف بها و ما التهديدات والفرص

المتاحة للتعليم العالي. واستعملت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، بالاعتماد على مقياس جودة مخرجات التعليم العالي من إعداد الظالمي (2012). ويتضمن المقياس (40) فقرة مقسمة على (8) أبعاد هي الآتي: (المستوى الذوعي للخرجين، البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع، الاستشارات العلمية، المشاريع العلمية، الكتب، البحث العلمي، المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة إلى المجتمع، سمعة الجامعة ورضا المستفيد)، وكان اختيار عينة الدراسة بالطريقة المسحية، وبلغ عدد أفراد العينة (100) مفردة من أعضاء هيئة التدريس (48) ومن مديري أقسام مؤسسات سوق العمل ومسؤوليها (52) لتمثل مجتمع الدراسة، وتمثلت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة: اتفقت وجهات النظر في كلا فئتي العينة بنظرتها الإيجابية لجودة مخرجات التعليم العالي. وضعت بعض التوصيات والمقترحات المستقبلية بناء على تلك النتائج.

4- دراسة (قمزاوي، 2014) بعنوان: "تقويم مخرجات كليات التربية- جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا من وجهة نظر مدراء و وكلاء المدارس في محافظة حضرموت (الساحل)"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وجهة نظر مديري المدارس ووكلائها في جودة مخرجات برامج كليات التربية. واستعملت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، بالاعتماد على مقياس جودة مخرجات التعليم العالي من إعداد الظالمي (2012). ويتضمن المقياس في هذه الدراسة (23) فقرة مقسمة على (5) أبعاد هي الآتي:(المستوى الذوعي للخرجين، البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع، البحث العلمي، المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة إلى المجتمع، سمعة الجامعة ورضا المستفيد)، وكان اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية، وبلغ عدد أفراد العينة (30) مدير مدرسة من المجتمع الكلي، وتمثلت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن وجهة نظر مديري المدارس ووكلائها لجودة مخرجات برامج كليات التربية تتميز بالإيجابية، توجد فروق ذات دلالة إحصائية في جودة مخرجات برامج كليات التربية من وجهة نظر المديرين والوكلاء تعزى لمتغير الجنس. وضعت بعض التوصيات والمقترحات المستقبلية بناء على تلك النتائج.

5- دراسة (الظالمي وآخرون، 2012) بعنوان: "قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل (دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط)"، هدفت هذه الدراسة قياس جودة مخرجات التعليم العالي وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، واستعملت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث صممت استبانة بثمانية محاور أساسية تمثل أهم مخرجات الجامعات العراقية ويتضمن (40) فقرة مقسمة على (8) أبعاد هي الآتي:(المستوى الذوعي للخرجين، البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع، الاستشارات العلمية، المشاريع العلمية، الكتب، البحث العلمي، المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة إلى المجتمع، سمعة الجامعة ورضا المستفيد)، وكان اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية، ، وكانت عينة البحث مكونة من فئتين، الفئة (أ) من داخل الجامعة والمتمثلة بعينة الكادر التدريسي لبعض الكليات في جامعات الفرات الأوسط ، أما الفئة (ب) فهم من خارج الجامعة وهم المديرون والمسؤولون لمعظم مؤسسات سوق العمل في منطقة الفرات الأوسط،وبلغ عدد أفراد العينة (450) مفردة من أعضاء هيئة التدريس (240) ومن مديري المؤسسات والدوائر ومسؤوليها في سوق العمل (210) لتمثل مجتمع الدراسة، وتمثلت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أكدت كلا فئتي العينة أن جودة المستوى الذوعي للخرجين وجودة المشاريع العلمية هي بمستوى متدن ، ، تتفق آراء المديرين والمسؤولين لمؤسسات سوق العمل على أن هناك تدنيًا واضحًا في جودة البرامج التدريبية المخصصة لخدمة المجتمع وكذلك الاستشارات العلمية، توافقت آراء العينة بفئتيها (أ ، ب) على المخرجات في كل من المشاريع البحثية، الكتب والمؤلفات العلمية، البحث العلمي الموجه لخدمة المجتمع، المؤتمرات والندوات، وسمعة الجامعة، مع أن هذا التوافق كان متفاوتاً في بعض الأحيان، أن مؤسسات سوق العمل لم تستثمر مخرجات الجامعات استثماراً تاماً رغم أن تلك المخرجات

كانت تتسم بالشمولية التي يمكن أن تغطي معظم احتياجات قطاعات الأعمال في سوق العمل. وضعت بعض التوصيات والمقترحات المستقبلية بناء على تلك النتائج.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة:

أولاً: مفهوم الجودة:

تعرف الجودة بأنها مجموعة الخصائص الواجب توافرها في واقع الإعداد ويشمل(المدخلات، العمليات، المخرجات)، التي تلبي احتياجات كافة عناصر واقع الإعداد، وذلك بالاستعمال الأمثل للموارد المتاحة (الهسي، 2012:35).

ثانياً: مفهوم الجودة في التعليم:

أصبحت الجودة في المؤسسات التعليمية تحظى باهتمام كبير، لدورها في التحسين المستمر، فهي استراتيجية عمل تسهم في تقديم المنتجات والخدمات لإرضاء الزبون، وتلبي توقعاته ورغباته، حيث تعرف بأنها "جملة الجهود المبذولة من قبل العاملين في مجال التعليم لرفع المنتج التعليمي وتحسينه بما يتناسب مع رغبات المستفيدين، ومع قدارتهم وسماتهم المختلفة" (مجيد والزيادات، 2008:2).

كما يرى (الخميسي، 2007: 13) أن الجودة في التعليم هي عملية استيفاء النظام التعليمي للمعايير والمستويات المتفق عليها لكفاءة النظام التعليمي، وفاعليته بمختلف عناصره (المدخلات، العمليات، المخرجات، والبيئة) بما يحقق أعلى مستوى من القيمة والكفاءة والفاعلية لكل من أهداف النظام، وتوقعات طالبي الخدمة التعليمية (الطلبة، والمجتمع).

ثالثاً: جودة العملية التعليمية:

مما لاشك فيه أن أي نظام مهما كان حجمه ونوعه يتكون من ثلاث مكونات رئيسة لا يبنى بدونها وهي المدخلات والعمليات والمخرجات، وهكذا هو الحال في التعليم أيضا، ولأن دراستنا تركز في دراسة المخرجات فيمكن وصف جودة مخرجات العملية التعليمية بأنها الإستراتيجية التي تهدف إلى توظيف المعلومات والمها ارت والقدرات لتحقيق التحسين المستمر بما يسهم في الارتقاء بقيمة مؤسسات المجتمع، والجودة بذلك تبرز عن طريق التفاعل المتكامل ما بين ما تحتويه مخرجات العملية التعليمية من تخصصات وخبرات ومعارف متراكمة وما بين الآليات والعمليات التي تؤديها المنظمات والقطاعات المختلفة وفقا لتوجهها وفلسفتها). (Haksen 2000:76, &others . ومن المعلوم أن مخرجات النظام تتأثر إلى حد كبير بنوعية مدخلاتها فضلا عن دور العمليات في ذلك، ولذا فإن على أي منظمة - مهما كانت طبيعة نشاطها- فأنه يتوجب عليها أن توفر بعض العناصر المهمة في مدخلاتها كمتطلبات أساسية لابد من توافرها لكي تُحوَّل الى مخرجات بصورة منتجات أوخدمات (Elemara,2009:14).

أما في النظام التعليمي فلاشك أن خصوصية النظام تؤدي دورا أساسيا في تحديد المدخلات مما ينعكس حتما على طبيعة المخرجات أيضا، وأن النظام التعليمي يجب أن يتحكم في مدخلاته في ضوء المخرجات التي يهدف إلى تحقيقها لكونها تؤثر تأثيراً مباشراً في مستوى كفاءتها، كما إن عملية المعالجة ومستوى كفاءتها قد يؤدي الى حدوث تغير سلبي أو إيجابي في جودة تلك المخرجات (الحدابي، 2008).

ومن المسلم به أن المؤسسات التعليمية تختلف عن بعضها بعضا في عناصر نظمها وبجميع مكوناتها تبعا للرؤى والرسائل التي تتبناها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فضلا عن طبيعة تخصصاتها وعوامل بيئتها المختلفة، وطبيعة المخرجات وأنواعها ، كل ذلك يجعل من تحقيق جودة مخرجات تلك المؤسسات أمرا ليس سهلا، لذا فقد أصبح توجه المؤسسات التعليمية إلى نظام العملية التعليمية الحديث الذي يولي اهتماما كبيرًا بالمخرجات المستهدفة. وتتضح فكرة اهتمام المؤسسات التعليمية بمفهوم المخرجات المستهدفة التي تسعى إلى تحقيقها عن طريق سعيها لإرضاء حاجات سوق العمل ومتطلباته ، وإذا كانت

المؤسسات التعليمية لم تحقق المستهدف من ضمان الجودة في مخرجاتها، فتقوم بقياس مخرجاتها الفعلية ومقارنتها إلى المخرجات الطموحة (المستهدفة) التي تضمن الحد الأدنى من معايير الجودة، مما يتطلب النظر إلى المخرجات المستهدفة بوصفها أحد أهم مدخلات النظام التعليمي الحديث(الحمالي، 2008).

رابعاً: مفهوم سوق العمل:

يعبر عن سوق العمل بأنه الوسط الذي تتفاعل فيه عوامل متعددة تؤثر في حالة التوظيف، فهو المكان الذي يظهر فيه عرض العمل والطلب عليه، وبواسطته تتضح اختلافات الأجور أو ساعات العمل، وغيرها من ظروف تشغيل العمال، كما يعرف أيضا سوق العمل بأنه المكان الذي يقوم فيه العاملون أو الباحثون عن العمل بعرض خدماتهم في ضوء مؤهلاتهم وخبراتهم، كما يقوم فيه أصحاب الأعمال باستعمال هذه الخدمات واستثمارها مقابل شروط وظروف معروفة يتم الاتفاق عليها (ربيعة الأسطى، 2009 :33).

يستند مفهوم سوق العمل في آلية عملية إلى جانبي العرض والطلب، جانب العرض من الوظائف والمهن والأعمال الشاغرة والمعروضة من قبل مختلف المؤسسات العامة والخاصة، وجانب الطلب من الباحثين عن العمل (المسماري، عاشور، 2008 : 7).

كما أن من خصائص سوق العمل التطور السريع، والقدرة على استيعاب المستحدثات والتطورات التكنولوجية، والتحول إلى سوق عالمية مفتوحة لمهن مستحدثة إلكترونية ومعلوماتية، ومعرفية، واتصالات تتطلب مهارات فنية، وتقنية، وذهنية عالية الكفاءة(عائشة واخرون، 2022، 538).

خامساً: النظام التعليمي

مما لاشك فيه أن النظام التعليمي الحديث قد ازداد تعقيدا، إذ أن هناك مؤثرات كثيرة ومتنوعة تؤثرسلبا أو إيجابا في مكوناته وبالتالي على جودة مخرجاته ، ولعل من أهم تلك المؤثرات هي الخدمات الداعمة للنظام التعليمي SUPPORT SERVICES، التي تعد من أهم المؤثرات الايجابية للنظام، لكنها قد لاتكون كذلك إذا لم تتوفر بالشكل الملائم مما يؤثر سلبا في النظام بكافة مكوناته، ولأن الخدمات الداعمة عادة ما تكون بواسطة عملية المعالجة Process فإن نتائجها ستظهر واضحة في مخرجات النظام التعليمي مباشرة (Tribus , 2009).

يظهر مما سبق أن نظام العملية التعليمية يحتاج إلى المزيد من الدراسة والدقة من حيث طبيعة مكوناته ومدى علاقتها بجودة العملية التعليمية بشكل عام وجودة المخرجات بشكل خاص.

سادساً: مخرجات التعليم العالي

تعد مؤسسات التعليم العالي من المؤسسات ذات المخرجات المتنوعة والمتعددة إلى حد كبير كونها الوسيلة الأساسية لتقدم أي مجتمع وازدهاره في العالم، كما يلاحظ أن مخرجات العملية التعليمية لها تتسع أطرها على وفق متطلبات البيئة الخارجية السريعة التغير مما جعلها أكثر تنوعا وشمولية، ويعرض الجدول (1) أهم مخرجات العملية التعليمية.

الجدول رقم (1) عناصر مخرجات العملية التعليمية

م	عناصر مخرجات العملية التعليمية	م	عناصر مخرجات العملية التعليمية
1	التبادل الثقافي	11	المشاريع العلمية
2	التأليف والترجمة للكتب	12	العقود البحثية
3	البحث العلمي	13	الاستشارات العلمية
4	براءات االختراع	14	المعارض الفنية والعلمية
5	الجوائز العلمية العربية والعالمية	15	البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع
6	المؤتمرات والندوات خارج المؤسسة	16	الترقيات العلمية
7	المنح البحثية والزمالات الدراسية	17	المستوى النوعي للخريجين
8	المؤتمرات والندوات وورش العمل المنفذة داخل المؤسسة	18	نسبة الخريجين الحاصلين على العمل

م	عناصر مخرجات العملية التعليمية	م	عناصر مخرجات العملية التعليمية
9	اللجان العلمية لمؤسسات الدولة	19	المجالات الثقافية
10	سمعة المؤسسة ورضا المستفيد		

المصدر: اتحاد الجامعات العربية، الامانة العامة، 2008، "دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد"، عمان، الاردن، ص36.

ولابد من الإشارة إلى أن تنوع مخرجات العملية التعليمية يمكن أن يتوقف إلى حد كبير على مدى طبيعة أهداف المؤسسات التعليمية وتنوعها مع الأخذ بنظر الاعتبار عوامل البيئة المحيطة ومتطلباتها ناهيك عن فاعلية تلك المؤسسات وكفاءتها، مما يجعل المؤسسات التعليمية تتبنى بعضا من أنواع المخرجات دون غيرها.

وإذا أمعنا النظر في الواقع الذي تعيشه مؤسساتنا التعليمية نجد أنها تتمتع بإمكانات لايستهان بها وطموحات عالية سواء على المستوى الشخصي للأساتذة والتدريسيين أم على المستوى المؤسساتي والقيادة الجامعية في ضوء معطيات البيئة الاجتماعية المحيطة، ولأن دراستنا الحالية تركز في المخرجات التي نعتقد بأنها الأكثر أهمية في بيئتنا وعلى وفق أحوالها الحالية ، فقد جاء التركيز على ثمانية أنواع من المخرجات التي سنتطرق إليها أدناه بشيء من الإيجاز (اتحاد الجامعات العربية، الامانة العامة، 2008).

1 -المستوى النوعي للخرجين Graduates of Quality

يعد الخريجون من أهم أنواع المخرجات التي تسعى المؤسسات التعليمية إلى الارتقاء بجودتها، ويركز هذا النوع من المخرجات على المعرفة الأساسية والمعلومات التي تشكل البنية التحتية لجودة الخريجين، وتستند هذه المعرفة والمعلومات إلى بعدين هما التمكين والاستيعاب لحقائق عمل منظمات ومؤسسات الأعمال الأساسية، والمعرفة المهنية ذات العلاقة بعمليات تلك المنظمات، ويرتبط المستوى النوعي للخريجين بقدرات الطلبة على متابعه الأسس والمبادئ المهنية وفهمها وكذلك فهم وسائل تطبيقها في ميادين العمل. (هلال، 2011).

كما يرتبط المستوى النوعي للخريجين بمجموعة من المعارف والمهارات والتصرفات التي يجب أن يتقنها المتعلم في أثناء العملية التعليمية لتؤهله للتفاعل مع متطلبات سوق العمل المختلفة (الدلو، 2017:52).

وتعرف المخرجات التعليمية بأنها نتيجة التعليم والتدريب المهني، حيث يكتسب الناس مهارات ومعارف وفهماً أكثر مما كانوا يملكون في السابق، وبذلك تمثل مخرجات التعليم والتدريب المهني القيمة المضافة لعملية التعليم والتدريب (بافضل والغامدي، 2016:5).

2 -البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع:

يركز هذا النوع من المخرجات على المهارات والخصائص المميزة ذات التأثير المباشر في تحسين السلوك والأداء للأفراد والمؤسسات بشكل عام، وتعد البرامج التدريبية التي تقدمها المؤسسة التعليمية من الأولويات المهمة لتحسين مهارات الكوادر الوظيفية وتطويرها لمختلف المستويات التعليمية والتخصصية وانطلاقا من دور الجامعة كمؤسسة ريادية لتطوير المجتمع فإنها مدعوة إلى تبني مفهوم الجامعة كمركز لخدمة مؤسسات المجتمع. وعليه فإن جودة تلك البرامج تعتمد على مبادئ عديدة هي: (Hughes,1998:43)

1- أن تحقق برامج التدريب التطابق أو التوافق ما بين الأفكار النظرية والممارسات العملية.
2- تلبية الحاجات المهنية للمتدربين.
3- المرونة وتعدد الاختبارات في برنامج التدريب.
4- توجه برامج التدريب نحو الكفايات التعليمية.

5- استمرار تحسين عملية تدريب المتدربين.
6- استثمار تكنولوجية البرامج التدريبية لنتائج البحوث والدراسات العلمية.

3 -الاستشارات العلمية:

تعد الاستشارات العلمية أحد أهم المخرجات التي تتميز بها المؤسسات التعليمية الكفؤة، وهي بذات الوقت مقياسا مهما من مقاييس جودة تلك المؤسسات وضرورة من ضروراتها، وتتنوع صور الاستشارات العلمية وآلياتها تبعا لنوعها وطبيعة بيئتها، ومهما اختلفت فإنها تجسد نافذة علمية مفتوحة تجاه المجتمع ومؤسسات سوق العمل لتقدم لهم الدعم والمساعدات المعرفية والإرشاد والدراسات النظرية والتطبيقية وغيرها، وفضلا عن القدرات العلمية التي تتميز بها النوافذ الاستشارية فإن نجاحها يعتمد على مستوى وعي المجتمع وثقافته ومؤسساته المختلفة.

4 -المشاريع العلمية:

يقصد بالمشاريع العلمية قيام جهة علمية (قسم علمي أو بعضا من أعضاء الهيئة التدريسية) بدراسة مستفيضة لظاهرة معينة في مكون واحد أو أكثر من مكونات البيئة ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالمجتمع، ووضع الخطط الكفيلة لتطويرها وتحسينها أو للتخلص من مساوئها الحالية والمتوقعة، ومهما يكن حجم المشاريع العلمية فإنها تعد من أهم الثمار العلمية التي تنتجها المؤسسات التعليمية والبحثية. (Tribus, 2009).

5 -الكتب والمؤلفات العلمية الموجهة إلى خدمة المجتمع:

ما يوجه إلى المجتمع من كتب ومؤلفات يضمن تحقيق الأبعاد الآتية: (الزعنون واشتيه، 2010).

1. الإبداع والابتكار: فالمجتمع يبحث دائما عن التجديد ولاينجذب إلى المنتج التقليدي.
2. المرونة العقلية والذهنية: التي تمكن من جذب أكبر قدر ممكن من المستويات الفكرية للمنتج.
3. الاهتمام المتوازن بتعلم الثقافات والعادات: فالاستجابة المطلوبة من المجتمع إلى المنتج الفكري تتطلب القدرة على تكييف المنتج بحسب رغبات أفراد المجتمع وطموحاته .
4. المعرفة الذاتية بالحاجة الفعلية الدقيقة لمواصفات المنتج الفكري.

6 -البحث العلمي:

يحتل البحث العلمي أولوية من أولويات المؤسسة التعليمية، ويمكن القول إن جودة البحث العلمي تشكل خاصية رئيسة تميز المؤسسة التعليمية من غيرها من المؤسسات الأخرى(اتحاد الجامعات العربية، الامانة العامة ، 2008 : 55)، وتأتي علاقة البحث العلمي بمؤسسات سوق العمل من ارتكازه على الدراسات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة بمشكلات المجتمع وحاجاته الفعلية، وبما أن البحث العلمي أحد عناصر مخرجات العملية التعليمية فإن مؤشرات الجودة المرتبطة به تعتمد على مايلي:

1- توفر أجواء البحث العلمي وتشجيع هيئة التدريس على تنفيذ البحوث العلمية المتصلة بحاجات المجتمع وسوق العمل.
2- وجود أولوية للأبحاث العلمية الميدانية ذات المردود المادي والاقتصادي لمؤسسات المجتمع.
3- إسهام فرق العمل البحثية في خدمة قطاعات الإنتاج المختلفة بالمجتمع.
4- توفر موازنة مالية خاصة لدعم البحث العلمي ونشره.
5- توسيع دائرة العلاقات مع مؤسسات البحث العلمي المختلفة أينما وجدت.

7 -المؤتمرات والندوات:

تؤدي المؤتمرات والندوات دورا مهما في تبادل المعرفة وتحديث المعلومات وتلاقح الأفكار وتوضيح الرؤى في كافة التخصصات، وهي مقياس مهم من مقاييس كفاءة المؤسسة التعليمية، لذا فهي تعد من

أهم مخرجات المؤسسة التعليمية الموجهة إلى المستفيد الداخلي والخارجي بالوقت نفسه ، ويؤدي التخطيط السليم والدقيق للمؤتمرات والندوات دورا مهمًا يتوقف عليه نجاح أهدافها وغاياتها.

8 - سمعة المؤسسة ورضا المستفيد:

تسعى المؤسسات التعليمية إلى المحافظة على سمعتها وتحقيق رضا المستفيد الذي يمثل رأيه قرارا مهما عند قياس جودة المخرجات، وهذا يتطلب المتابعة الدقيقة لاحتياجات المستفيدين وترجمتها بالشكل السليم لتتوافق مع المعايير المحددة، وعلى ان تمارس المؤسسات التعليمية مسؤليتها تجاه المجتمع بواسطة المتابعة الدورية والمستمرة لسمعتها والمحافظة على المؤشرات الإيجابية واعتمادها على وفق المنظور استراتيجي. (Tribus, 2009).

المبحث الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها

يعرض هذا المبحث الطريقة والإجراء ات التي طبقها الباحثون في هذه الدراسة؛ فهو يتضمن منهج الدراسة المتبع، ومجتمع الدراسة وتوصيفه، ومصادر الحصول على المعلومات الأولية والثانوية، والأدوات المستعملة في الدراسة، وكيفية بنائها ، وإجراءات تطبيقها علاوة على الأساليب والمعالِجات الإحصائية التي استعملت في تحليل البيانات، واستخلاص النتائج، والتأكد من مدى مصداقية الأداة وثباتها.

أولا: منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لتحقيق أهداف الدراسة؛ ويعدّ هذا المنهج الأكثر تناسبًا مع هذا النوع من الدراسات، ويساعد بشكل أفضل على تحقيق النتائج المراد التوصل إليها؛ سعيًا لتحقيق أهداف الدراسة.

ثانيا: مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة جميع أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة العلوم والتكنولوجيا ومؤسسات سوق العمل التي يعمل فيها خريجو جامعة العلوم والتكنولوجيا وعددهم (70) .

جدول رقم (2) يبين مجتمع الدراسة

الطلبة	العدد	النسبة المئوية
أعضاء الهيئة التدريسية	40	57.14
أرباب العمل	30	42.86
الإجمالي	70	٪100

ثالثاً: عينة الدراسة:

استهدفت الدراسة عينيتين من مجتمعين مختلفين وهما كمايلي:

1- أعضاء الهيئة التدريسية من جميع الكليات في جامعة العلوم والتكنولوجيا- المركز الرئيس- عدن كعينة للمنتج، وكان سبب اختيار أعضاء الهيئة التدريسية دون غيرهم هو لكونهم يمتلكون معرفة جيدة بجودة مخرجات التعليم عن طريق احتكاكهم المباشر واطلاعهم على مستوى جودة مدخلات الجامعة وجودة عملياتها.

تكونت عينة الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة العلوم والتكنولوجيا في الفصل الثاني من العام الجامعي 2023-2024م بطريقة الحصر الشامل والبالغ عددهم (120) مفردة ووزعت أداة الدراسة على جميع عينة الدراسة بالطريقة الالكترونية، وكان عدد المستجيبين (40)، الصالح منها للدراسة (40) مفردة بنسبة (33.3٪) وعدَّهم الباحثون العينة (أ) للدراسة.

2- مديرو أقسام مؤسسات سوق العمل ومسؤولوها وبعض القطاعات المهمة في محافظة عدن كعينة للمستفيد الخارجي "مؤسسات سوق العمل"، حيث توزعت على المؤسسات الصحية (المستشفيات- الصيدليات- المختبرات الطبية) والبنوك فضلا عن بعض الشركات والهيئات الحكومية والخاصة في محافظة عدن.

تكونت عينة الدراسة من أرباب العمل في مؤسسات سوق العمل التي يعمل فيها خريجو جامعة العلوم والتكنولوجيا في الفصل الثاني من العام الجامعي 2023-2024م بطريقة العينة العشوائية والبالغ عددهم (60) مفردة ووزعت أداة الدراسة وهي (40) استبانه استعيدت منها (35) كان الصالح للتحليل منها (30) مفردة بنسبة (50٪) عدهم الباحثون العينة (ب) للدراسة.

أما في ما يتعلق بأنواع المخرجات التي كان قياس جودتها في هذه الدراسة فهي: المستوى الذوعي للخرجين، والبرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع، والاستشارات العلمية، والمشاريع العلمية، والكتب، والبحث العلمي، والمؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة إلى المجتمع، وسمعة الجامعة ورضا المستفيد.

رابعاً: مصادر جمع البيانات والمعلومات:

اعتمدت الدراسة على مصدرين أساسيين لجمع البيانات والمعلومات هما:

أ- المصادر الأولية: اعتمدت الدراسة في جمع البيانات الأولية على الاستبانة كونها من أنسب أدوات الدراسة العلمية التي تحقق أهداف الدراسة الميدانية من أجل الحصول على معلومات وحقائق ذات صلة بواقع المنظمات الإنسانية.

ب- المصادر الثانوية: اعتمد على البيانات الثانوية والمتمثلة بالدراسات السابقة، والدوريات، والمقالات العلمية المنشورة في المجالات العلمية المحكمة، وكذلك الكتب المختلفة، والمؤتمرات العلمية، والتقارير والنشرات، والإصدارات المهنية، ومواقع الانترنت الرسمية للجهات ذات العلاقة، والرسائل العلمية ذات الصلة الوثيقة بموضوع الدراسة

خامساً: أداة الدراسة:

ويقصد به "الوسيلة التي يجمع بها الباحث المعلومات اللازمة للإجابة عن أسئلة الدراسة".

أ. بناء أداة الدراسة:

تعد مرحلة بناء أداة الدراسة من المراحل المهمة في الدراسة، وعليها يتوقف نجاح الدراسة أو فشلها، وقد استعمل الباحثون في هذه الدراسة "الاستبانة" كأداة لتحقيق أهداف الدراسة موجهة إلى عينة الدراسة حيث هدفت إلى تحقيق ما يلي:

- قياس جودة مخرجات جامعة العلوم والتكنولوجيا وتحديد نقاط القوة والضعف فيها.
- التعرف إلى وجهة نظر الهيئة التدريسية في الجامعة (المنتج) و المستفيد الخارجي (مؤسسات سوق العمل) ومدى رضاهم عن جودة مخرجات جامعة العلوم والتكنولوجيا.
- التعرف إلى الوسائل التي من شأنها أن تسهم في تطوير جودة مخرجات جامعة العلوم والتكنولوجيا والارتقاء بها إلى الأفضل في ضوء المستجدات العالمية بهذا المجال.

وقد كان بناء الاستبيان في ضوء الهدف بواسطة الاطلاع على الدراسات الآتية : الظالمي وآخرون (2012)، قمزاوي (2014)، أمعيزيق و جيدالله، (2019)، محمد (2020)، و (العزام، 2022).

وقد تكونت أداة الدراسة "الاستبانة" من جزئين كالآتي:

1- الجزء الأول البيانات العامة وتشمل (الوظيفة الحالية، العمر، الجنس، المستوى الدراسي، اللقب العلمية (بالنسبة لأساتذة الجامعة)، سنوات الخدمة الوظيفية).

2- الجزء الثاني من ثمانية أبعاد وهي كالآتي :

الأول : جودة المستوى النوعي للخريجين ويتكون من (5) فقرات..
الثاني: البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع ويتكون من (5) فقرات.
الثالث: الاستشارات العلمية ، ويتكون من (5) فقرات.
الرابع: المشاريع العلمية ، ويتكون من (5) فقرات.
الخامس: الكتب والمؤلفات العلمية الموجهة إلى خدمة المجتمع ، ويتكون من (5) فقرات.
السادس: البحث العلمي ، ويتكون من (5) فقرات.
السابع: المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة إلى المجتمع ، ويتكون من (5) فقرات.
الثامن: سمعة الجامعة ورضا المستفيد ، ويتكون من (5) فقرات.

ب -صدق أداة الدراسة: وينقسم على :

1. الصدق الظاهري:

عرض الباحث الاستبانة في صورتها الأولية على عدد من الخبراء المتخصصين (المحكمين) في جامعة العلوم والتكنولوجيا وجامعة عدن وذلك لمعرفة صلاحيتها، والحكم على صدق مفردات الاستبانة ووضوحها ، ومناسبتها، ومناسبة كل فقرة للبعد المنتمية إليه، ومدى ملاءمة الأبعاد والفقرات لأهداف الدراسة، والتعديل بالحذف أو الإضافة. وبعد الاطلاع على آراء الخبراء والمحكمين اعتمد الباحث على نسبة موافقة إجماع (60٪)، وذلك للحكم على صدق الفقرة أو الانتماء للبعد، بمعنى آخر أنه إذا حصلت الفقرة على نسبة اتفاق بين المحكمين مقدارها (60٪) تعد صادقة؛ ما لم تحذف هذه الفقرة. عُدِّلَ الاستبيان بناءً على ما أبداه المحكمون من ملاحظات بالإضافة أو الحذف أوالتعديل، ثم أعدت الاستبانة تبعا لذلك في صورتها النهائية، ولذا تعد الاستبانة صادقة بصدق المحكمين.

جدول (3) يوضح أبعاد الدراسة وعدد الفقرات في صورتها النهائية

م	الأبعاد	عدد الفقرات
1	جودة المستوى النوعي للخريجين	5
2	البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع	5
3	الاستشارات العلمية	5
4	المشاريع العلمية	5
5	الكتب والمؤلفات العلمية الموجهة إلى خدمة المجتمع	5
6	البحث العلمي	5
7	المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة إلى المجتمع	5
8	سمعة الجامعة ورضا المستفيد	5
	الكلي	40

2. صدق الاتساق البنائي:

عين الباحثون معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation لمعرفة الارتباط بين الأبعاد والدرجة الكلية لها، وإيجاد معامل الترابط بين كل بعد والدرجة الكلية لها، عند مستوى دلالة (0.01).

جدول(4) يبين معاملات الارتباط لكل بعد بالدرجة الكلية للمجال الذي اندرجت تحته

م	الأبعاد	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	جودة المستوى النوعي للخريجين	0.94**	0.01
2	البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع	0.91**	0.01
3	الاستشارات العلمية	0.88**	0.01

م	الأبعاد	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
4	المشاريع العلمية	0.76**	0.01
5	الكتب والمؤلفات العلمية الموجهة إلى خدمة المجتمع	0.79**	0.01
6	البحث العلمي	0.86**	0.01
7	المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة إلى المجتمع	0.85**	0.01
8	سمعة الجامعة ورضا المستفيد	0.99**	0.01

** معامل ارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)

نلاحظ من الجدول (4) أن هناك ارتباطًا إحصائيًا قويًا عند مستوى معنوية (0.01) بين كل الأبعاد والمعيار التي اندرجت تحته حيث إن أقل معامل ارتباط دال إحصائياً بلغ (0.76**) في المشاريع العلمية، وأعلى معامل ارتباط دال إحصائياً بلغ (0.99**) في سمعة الجامعة ورضا المستفيد ؛ ومعنى ذلك أن جميع الأبعاد التي احتوتها أداة الدراسة تنتمي إلى الأبعاد التي اندرجت تحتها وصالحة للهدف التي وضعت لأجله.

3. ثبات الاستبيان:

لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة وصدقها، استعمل اختبار ألفا كرو نباخ Cronbach's Alpha ؛ فإذا كانت قيمة معامل ألفا أقل من 60٪ فإن مصداقية قائمة الاستبيان تكون ضعيفة، في حين إذا كانت بين 60٪ الي 70٪ تعد المصداقية مقبولة، وإذا كانت قيمة معامل ألفا بين 70٪ الي 80 تعد أداة الدراسة جيدة، في حين إذا كانت القيمة أكبر من 80٪ فالمصداقية تكون مرتفعة، والجدول أدناه يوضح نتائج الاختبار.

جدول (5) يبين نتائج اختبار (ألفا كرو نباخ) لأداة الدراسة:

مجالات الدراسة	درجة الثبات Alpha
جودة المستوى النوعي للخريجين	.865
البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع	.852
الاستشارات العلمية	.833
المشاريع العلمية	.821
الكتب والمؤلفات العلمية الموجهة إلى خدمة المجتمع	.815
البحث العلمي	.824
المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة إلى المجتمع	.857
سمعة الجامعة ورضا المستفيد	.889
عبارات الاستبيان ككل	.844

يبين الجدول (5) أن معامل كرونباخ ألفا لمجالات الدراسة قد تراوحت بين (0.815 - 0.889) علاوة على أن قيمة الفا للعبارات ككل بلغت (0.844) وهذه القيمة أكبر من (80٪) فالمصداقية مرتفعة ، والتي تدل على أن الأداة تتصف بالاتساق والثبات الداخلي والنتائج التي سترد لاحقا قابلة للتعميم على مجتمع الدراسة.

سادسا: الأساليب الإحصائية:

أضيفت بيانات الدراسة إلى الحاسب الآلي وتحليلها باستعمال برنامج (SPSS 25)، وتم استعمال الأساليب الإحصائية لقياس أهداف الدراسة ومن أهم الأساليب الإحصائية المستعملة الآتي:

- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة مدى ثبات أداة الدراسة ومدى مصداقية آراء عينة الدراسة.
- التكرارات Frequencies والنسب المئوية لحساب تكرار ونسبة البيانات العامة للمشاركين في عينة الدراسة.
- حساب المتوسط الحسابي mean لاستجابات أفراد العينة وذلك لمعرفة مدى ارتفاع استجابات أفراد عينه البحث أو انخفاضها على كل فقرة من فقرات الاستبيان .
- حساب الانحراف المعياري Standard deviation وهو من أفضل مقاييس التشتت، للتعرف إلى مدى انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة عن متوسطها، .

المبحث الرابع: تحليل النتائج ومناقشته

سبق أن أشير في منهجية الدراسة إلى أن عينة الدراسة تكونت من فئتين،الفئة (أ) هي من داخل الجامعة والمتمثلة بأعضاء الهيئة التدريسية، إذ وزعت الاستبانه الكترونياً ، والردود الواصلة منها (40) كانت الصالحة منها للتحليل (40) استبانه، ويوضح الجدول (6) نتائج التحليل الوصفي للفئة (أ).

الجدول (6) نتائج التحليل الوصفي للفئة (أ).

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الرتبة	درجة الموافقة
البعد الأول : جودة المستوى النوعي للخريجين						
.1	يتمتع خريجو الجامعة بكفاءة عالية تؤهلهم لإتقان عملهم في بداية التعيين.	4.38	0.80	87.50	1	مرتفعة جداً
.2	تمتلك الجامعة معرفة واسعة لحاجة مؤسسات المجتمع من حيث نوعية الخريجين وكفاءتهم .	3.48	1.36	69.50	4	مرتفعة
.3	تتابع الجامعة مستوى أداء خريجيها في المؤسسات التي يعملون بها لتحديد جوانب الضعف في مهاراتهم والعمل على معالجتها.	3.08	1.06	61.50	5	متوسطة
.4	إقبال مؤسسات المجتمع على تشغيل خريجي جامعتنا نابع من كفاءتهم العالية.	4.25	0.86	85.00	2	مرتفعة جداً
.5	سياسة الجامعة في استحداث التخصصات العلمية تتلاءم مع حاجة ألمجتمع.	4.00	0.67	80.00	3	مرتفعة
	المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري العام والأهمية النسبية	3.84	0.79	77.00		مرتفعة
البعد الثاني: البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع						
.6	تمتلك الجامعة مركز استشارات وتنمية معنية بخدمة المجتمع وتعمل بشكل معلوم لدى كافة مؤسساته.	4.55	0.89	91.00	1	مرتفعة جداً
.7	تلبي الجامعة دوما حاجات مؤسسات المجتمع ورغباته في تدريب كوادره كلا بحسب تخصصه.	3.75	0.66	75.00	2	مرتفعة
.8	تحرص الجامعة على إقامة ورش العمل التدريبية بالاشتراك مع مؤسسات المجتمع ذات العلاقة.	3.13	1.17	62.50	3	متوسطة
.9	تصمم الجامعة وتنفذ برامج تدريبية بشكل مستمر على وفق آخر مستجدات التنمية المعرفية.	2.90	1.28	58.00	5	متوسطة
10.	تحدد الجامعة الاحتياجات التدريبية للعاملين في مؤسسات المجتمع بناء على دراسات دقيقة ومستندة إلى الحاجة الفعلية.	2.93	1.33	58.50	4	متوسطة
	المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري العام والاهمية النسبية	3.45	0.89	69.00		مرتفعة
البعد الثالث: الاستشارات العلمية						
11	تسعى الجامعة إلى برمجة خدماتها الاستشارية على وفق خطة موضوعية مع الأخذ بمتطلبات قطاعات المجتمع.	3.98	0.72	79.50	1	مرتفعة
12	تعلن الجامعة عن إمكاناتها الاستشارية عن طريق الانترنت ووسائل الإعلام المختلفة وبما يجعلها معلومة لدى الجميع.	3.85	1.01	77.00	2	مرتفعة

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الرتبة	درجة الموافقة
13	تسمح الجامعة باستعمال قواعد البيانات العلمية للجميع للاستفادة منها عند الحاجة وبدون عوائق.	2.85	1.31	57.00	4	متوسطة
14	تقدم الجامعة الاستشارات العلمية بكافة حقول المعرفة التي تبحث عنها مؤسسات المجتمع المختلفة.	2.50	1.07	50.00	5	ضعيفة
15	يتميز مركز الاستشارات والتنمية في الجامعة بقدرة عالية على تلبية حاجات المجتمع الاستشارية.	3.53	1.33	60.50	3	متوسطة
	المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري العام والاهمية النسبية	3.34	0.98	65.00		متوسطة
	البعد الرابع: المشاريع العلمية					
16	تعلن الجامعة عن مشاريعها العلمية مسبقا إلى الجهات ذات العلاقة في المجتمع وبما يتيح الاستفادة منها	4.05	0.77	81.00	1	مرتفعة
17	تتواءم المشاريع العلمية التي تتبناها الجامعة مع الحاجة الفعلية لمتطلبات المجتمع.	3.90	0.86	78.00	2	مرتفعة
18	تدعم الجامعة البرامج والمشاريع العلمية المقدمة من قبل الغير والتي تلبي الحاجة الفعلية للمجتمع.	3.50	1.02	70.00	3	مرتفعة
19	تتوافق المشاريع العلمية في الجامعة مع التقدم العلمي والمعرفي على الصعيد المحلي والأقليمي.	3.20	1.27	64.00	5	متوسطة
20	تسهم الجامعة في بلورة المشاريع العلمية على أرض الواقع وتطبيقها .	3.38	1.30	67.50	4	متوسطة
	المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري العام والاهمية النسبية	3.61	0.87	72.00		مرتفعة
	البعد الخامس: الكتب والمؤلفات العلمية الموجهة إلى خدمة المجتمع					
21	تسعى الجامعة دوما إلى تأليف الكتب المنهجية المنسجمة مع حاجة المجتمع.	4.38	0.80	87.50	1	مرتفعة جداً
22	تدعم الجامعة الكتب والمؤلفات العلمية غير المنهجية وذات العلاقة المباشرة بحاجة المجتمع.	3.90	0.86	78.00	2	مرتفعة
23	تعتمد الجامعة على مشكلات المجتمع واحتياجاته كمصدر من مصادر تأليف كتبها وتقاريرها العلمية.	2.93	1.33	58.50	5	متوسطة
24	تحرص الجامعة على تحديث مؤلفاها على وفق آخر المستجدات العلمية لضمان تطوير قابليات خريجيها العاملين في مؤسسات المجتمع المختلفة.	3.85	1.01	77.00	3	مرتفعة
25	تعمل الجامعة على إتاحة مصادرها العلمية إلى مؤسسات المجتمع على وفق آليات سهلة وميسرة.	3.50	1.02	70.00	4	مرتفعة
	المتوسط المرجح	3.71	0.84	74.00		مرتفعة
	البعد السادس: البحث العلمي					
26	تتواءم خطة الجامعة البحثية مع حاجات ومشكلات المجتمع.	3.75	0.66	75.00	2	مرتفعة
27	تحرص الجامعة على إصدار البحوث والنشرات العلمية المعنية بحاجة الجامعة على حد سواء مع تلك التي	3.50	1.02	70.00	3	مرتفعة

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الرتبة	درجة الموافقة
	تلبي حاجة مؤسسات المجتمع.					
28	تشجع الجامعة باحثيها على إشراك المعنيين من مؤسسات المجتمع المختلفة في إنجاز البحوث التطبيقية ذات الأهداف المشتركة.	3.20	1.27	64.00	5	متوسطة
29	تعمل الجامعة على إتاحة البحوث العلمية إلى كافة المستفيدين من داخل الجامعة وخارجها .	3.38	1.30	67.50	4	متوسطة
30	تبرم الجامعة العقود البحثية مع مؤسسات المجتمع لتحقيق الأهداف ذات المصلحة العامة.	4.55	0.89	91.00	1	مرتفعة جداً
	المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري العام والاهمية النسبية	3.68	0.86	74.00		مرتفعة
	البعد السابع: المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة إلى المجتمع					
31	لدى الجامعة خطة واضحة ومعلومة للندوات والمؤتمرات ذات العلاقة المباشرة بحاجة المجتمع.	3.03	1.33	60.50	4	متوسطة
32	تدعو الجامعة ممثلي مؤسسات المجتمع إلى الحضور والمشاركة في ندواتها ومؤتمراتها وبرامجها العلمية.	3.85	1.01	77.00	2	مرتفعة
33	تتابع الجامعة المتغيرات المختلفة في بيئة المجتمع وتصمم البرامج المناسبة لها.	2.85	1.31	57.00	5	متوسطة
34	تخصص الجامعة بعضا من ندواتها ومؤتمراتها لزيادة وعي المجتمع وثقافتها .	3.75	0.66	75.00	3	مرتفعة
35	تشرف الجامعة على تطبيق توصيات الندوات والمؤتمرات الموجهة للمجتمع بالقدر الذي يتعلق بها	4.05	0.77	81.00	1	مرتفعة
	المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري العام والاهمية النسبية	3.51	0.85	70.00		مرتفعة
	البعد الثامن: سمعة الجامعة ورضا المستفيد					
36	يكون قياس وتقييم رضا مؤسسات المجتمع عن أداء الجامعة بشكل دوري ومستمر.	2.85	1.31	57.00	5	متوسطة
37	تراعي الجامعة دوما الأبعاد الأخلاقية المتعلقة بخدمة المجتمع.	4.38	0.8	87.50	2	مرتفعة جداً
38	تقدم الجامعة خدماتها إلى كافة مؤسسات المجتمع بعدالة ودون تمييز.	3.50	1.02	70.00	4	مرتفعة
39	يتعامل موظفو واكاديمو الجامعة بأسلوب أخلاقي محترف مع جميع المتعاملين معهم.	4.83	0.38	97.52	1	مرتفعة جداً
40	تستجيب الجامعة إلى المقترحات والشكاوى المقدمة من قبل كافة مؤسسات المجتمع.	4.38	0.8	87.50	3	مرتفعة جداً
	المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري العام والاهمية النسبية	3.99	0.72	80.00		مرتفعة

أما الفئة (ب) فهي من خارج الجامعة (عينة المستفيد الخارجي) وهم المديرون والمسؤولون للمؤسسات والهيئات، وقد وزعت عليهم (40) استبانه استعيدت منها (35) كان الصالح للتحليل منها (30) استبانه فقط، ويوضح الجدول (7) نتائج التحليل الوصفي للفئة (ب).

الجدول (7) نتائج التحليل الوصفي للفئة (ب).

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الرتبة	درجة الموافقة
البعد الأول : جودة المستوى النوعي للخريجين						
1.	يتمتع خريجوا الجامعة بكفاءة عالية تؤهلهم لإتقان عملهم في بداية التعيين.	3.92	0.80	78.40	1	مرتفعة
2.	تمتلك الجامعة معرفة واسعة لحاجة مؤسسات المجتمع من حيث نوعية وكفاءة الخريجين.	3.76	0.76	75.20	3	مرتفعة
3.	تتابع الجامعة مستوى أداء خريجيها في المؤسسات التي يعملون بها لتحديد جوانب الضعف في مهاراتهم والعمل على معالجتها.	3.64	1.13	72.80	5	مرتفعة
4.	إقبال مؤسسات المجتمع على تشغيل خريجي جامعتنا نابع من كفاءتهم العالية.	3.64	0.84	72.80	4	مرتفعة
5.	سياسة الجامعة في استحداث التخصصات العلمية تتلائم مع حاجة ألمجتمع.	3.80	0.98	76.00	2	مرتفعة
المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري العام والاهمية النسبية		3.75	0.75	75.00		مرتفعة
البعد الثاني: البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع						
6.	تمتلك الجامعة مركز استشارات وتنمية معنية بخدمة المجتمع وتعمل بشكل معلوم لدى كافة مؤسساته.	3.80	0.75	76.00	2	مرتفعة
7.	تلبي الجامعة دوما حاجات ورغبات مؤسسات المجتمع في تدريب كوادره كلا حسب تخصصه.	3.24	0.91	65.00	3	متوسطة
8.	تحرص الجامعة على إقامة ورش العمل التدريبية بالاشتراك مع مؤسساتالمجتمع ذات العلاقة.	2.85	1.31	57.00	4	متوسطة
9.	تصمم الجامعة وتنفذ برامج تدريبية بشكل مستمر وفقا لآخر مستجدات التنمية المعرفية.	2.50	1.07	50.00	5	ضعيفة
10	تحدد الجامعة الاحتياجات التدريبية للعاملين في مؤسسات المجتمع بناء على دراسات دقيقة ومستندة إلى الحاجة الفعلية.	3.84	0.97	76.80	1	مرتفعة
المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري العام والاهمية النسبية		3.25	0.84	64.96		متوسطة
البعد الثالث: الاستشارات العلمية						
11	تسعى الجامعة إلى برمجة خدماتها الاستشارية وفق خطة موضوعية مع الأخذ بمتطلبات قطاعات المجتمع.	3.20	1.27	64.00	2	متوسطة
12	تعلن الجامعة عن إمكاناتها الاستشارية عن طريق الانترنت ووسائل الإعلام المختلفة وبما	3.38	1.30	67.50	1	متوسطة

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الرتبة	درجة الموافقة
	يجعلها معلومة لدى الجميع.					
13	تسمح الجامعة باستعمال قواعد البيانات العلمية للجميع لاستفادة منها عند الحاجة وبدون عوائق.	2.50	1.07	50.00	4	ضعيفة
14	تقدم الجامعة الاستشارات العلمية بكافة حقول المعرفة التي تبحث عنها مؤسسات المجتمع المختلفة.	2.50	1.17	50.00	5	ضعيفة
15	يتميز مركز الاستشارات والتنمية في الجامعة بقدرة عالية على تلبية حاجات المجتمع الاستشارية.	2.93	1.33	58.50	3	متوسطة
	المتوسط المرجح	2.90	1.02	58.00		متوسطة
	البعد الرابع: المشاريع العلمية					
16	تعلن الجامعة عن مشاريعها العلمية مسبقا إلى الجهات ذات العلاقة في المجتمع وبما يتيح الاستفادة منها	4.05	0.77	81.00	1	مرتفعة
17	تتواءم المشاريع العلمية التي تتبناها الجامعة مع الحاجة الفعلية لمتطلبات المجتمع.	3.90	0.86	78.00	2	مرتفعة
18	تدعم الجامعة البرامج والمشاريع العلمية المقدمة من قبل الغير والتي تلبي الحاجة الفعلية للمجتمع.	3.85	1.01	77.00	3	مرتفعة
19	تتوافق المشاريع العلمية في الجامعة مع التقدم العلمي والمعرفي على الصعيد المحلي والأقل يمي.	2.85	1.31	57.00	4	متوسطة
20	تسهم الجامعة في بلورة وتطبيق المشاريع العلمية على أرض الواقع.	2.50	1.07	50.00	5	ضعيفة
	المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري العام والاهمية النسبية	3.43	0.84	69.00		مرتفعة
	البعد الخامس: الكتب والمؤلفات العلمية الموجهة إلى خدمة المجتمع					
21	تسعى الجامعة دوما إلى تأليف الكتب المنهجية المنسجمة مع حاجة المجتمع.	3.50	1.02	70.00	3	مرتفعة
22	تدعم الجامعة الكتب والمؤلفات العلمية غير المنهجية وذات العالقة المباشرة حاجة المجتمع.	3.20	1.27	64.00	5	متوسطة
23	تعتمد الجامعة على مشاكل واحتياجات المجتمع كمصدر من مصادر تأليف كتبها وتقاريرها العلمية.	3.38	1.30	67.50	4	متوسطة
24	تحرص الجامعة على تحديث مؤلفاتها وفقا لآخر المستجدات العلمية لضمان تطوير قابليات خريجيها العاملين في مؤسسات المجتمع المختلفة.	4.38	0.80	87.50	1	مرتفعة جداً
25	تعمل الجامعة على إتاحة مصادرها العلمية إلى	3.90	0.86	78.00	2	مرتفعة

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الرتبة	درجة الموافقة
	مؤسسات المجتمع وفق آليات سهلة وميسرة.					
	المتوسط المرجح	3.67	0.88	73.00		مرتفعة
	البعد السادس: البحث العلمي					
26	تتواءم خطة الجامعة البحثية مع حاجات ومشاكل المجتمع.	2.93	1.33	58.50	4	متوسطة
27	تحرص الجامعة على إصدار البحوث والنشرات العلمية المعنية بحاجة الجامعة على حد سواء مع تلك التي تلبي حاجة مؤسسات المجتمع.	3.85	1.01	77.00	1	مرتفعة
28	تشجع الجامعة باحثيها على إشراك المعنيين من مؤسسات المجتمع المختلفة في إنجاز البحوث التطبيقية ذات الأهداف المشتركة.	3.50	1.02	70.00	2	مرتفعة
29	تعمل الجامعة على إتاحة البحوث العلمية إلى كافة المستفيدين من داخل وخارج الجامعة.	3.03	1.33	60.50	3	متوسطة
30	تبرم الجامعة العقود البحثية مع مؤسسات المجتمع لتحقيق الأهداف ذات المصلحة العامة.	2.85	1.31	57.00	5	متوسطة
	المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري العام والاهمية النسبية	3.23	1.00	65.00		متوسطة
	البعد السابع: المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة إلى المجتمع					
31	لدى الجامعة خطة واضحة ومعلومة للندوات والمؤتمرات ذات العلاقة المباشرة بحاجة المجتمع.	2.50	1.18	50.00	5	ضعيفة
32	تدعو الجامعة ممثلي مؤسسات المجتمع إلى الحضور والمشاركة في ندواتها ومؤتمراتها وبرامجها العلمية.	2.85	1.31	57.00	3	متوسطة
33	تتابع الجامعة المتغيرات المختلفة في بيئة المجتمع وتصمم البرامج المناسبة لها.	2.51	1.03	50.00	4	ضعيفة
34	تخصص الجامعة بعضا من ندواتها ومؤتمراتها لزيادة وعي وثقافة المجتمع.	3.08	1.16	61.60	1	متوسطة
35	تشرف الجامعة على تطبيق توصيات الندوات والمؤتمرات الموجهة للمجتمع بالقدر الذي يتعلق بها.	3.11	1.22	60.88	2	متوسطة
	المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري العام والاهمية النسبية	2.81	0.98	55.90		متوسطة
	البعد الثامن: سمعة الجامعة ورضا المستفيد					
36	يتم قياس وتقييم رضا مؤسسات المجتمع عن أداء الجامعة بشكل دوري ومستمر.	3.03	1.33	60.50	4	متوسطة
37	تراعي الجامعة دوما الأبعاد الأخلاقية المتعلقة بخدمة المجتمع.	4.05	0.77	81.00	2	مرتفعة
38	تقدم الجامعة خدماتها إلى كافة مؤسسات	3.50	1.02	70.00	3	مرتفعة

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الرتبة	درجة الموافقة
	المجتمع بعدالة ودون تمييز.					
39	يتعامل موظفو واكاديمي الجامعة بأسلوب أخلاقي محترف مع جميع المتعاملين معهم.	4.83	0.38	96.52	1	مرتفعة جداً
40	تستجيب الجامعة إلى المقترحات والشكاوى المقدمة من قبل كافة مؤسسات المجتمع.	2.85	1.31	57.00	5	متوسطة
	المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري العام والاهمية النسبية	3.65	0.80	73.00		مرتفعة

ومما لاشك فيه إن المتوسط الحسابي يعد مؤشرا مهماً يمكن من خلاله استقراء النتائج بشكل أولي في التحليل الإحصائي، ويعرض الجدول (8) المتوسط الحسابي المرجح و الانحراف المعياري و الاهمية النسبية لأبعاد المخرجات الثمانية لكلا الفئتين.

الجدول (8) المتوسط المرجح و الانحراف المعياري و الاهمية النسبية لكلا الفئتين (أ، ب)

أبعاد المخرجات	المتوسط المرجح والانحراف المعياري والاهمية النسبية للفئة (أ)			المتوسط المرجح والانحراف المعياري والاهمية النسبية للفئة (ب)		
	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية
أولاً: جودة المستوى النوعي	3.84	0.79	77	3.75	0.75	75
ثانياً: البرامج التدريبية لمؤسسات	3.45	0.89	69	3.25	0.84	65
ثالثاً: الاستشارات العلمية	3.34	0.98	65	2.90	1.02	58
رابعاً: المشاريع العلمية	3.61	0.87	72	3.43	0.84	69
خامساً: الكتب والمؤلفات العلمية	3.71	0.84	74	3.67	0.88	73
سادساً: البحث العلمي	3.68	0.86	74	3.23	1.00	65
سابعاً: المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة إلى المجتمع	3.51	0.85	70	2.81	0.98	56
ثامناً: سمعة الجامعة ورضا	3.99	0.72	80	3.65	0.80	73
المتوسط الحسابي العام والانحراف	3.64	0.85	73	3.34	0.89	67

يتبين من الجدول رقم (8) أن المتوسط الحسابي المرجح لجميع الأبعاد في كلا فئتي العينة (أ، ب)، تجاوزت المتوسط الفرضي المعتمد في الدراسة وهو (3) بمستوى بسيط لم يصل إلى الواحد الصحيح في جميع الأبعاد ماعدا البعد الثالث والسابع (الاستشارات العلمية والمؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة إلى المجتمع) في الفئة (ب) الذي كان المتوسط الحسابي المرجح لهما أقل من المتوسط الفرضي المعتمد في الدراسة وهو (3)، كما يتبين وجود اتفاق آراء العينة بكلتا فئتيها على ستة أبعاد من المخرجات. ويتبين أيضاً من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لدرجة الاستجابة لدى كلا

فئتي العينة (أ ، ب)، على هذه الأبعاد بلغت (3.64 و3.34) على التوالي، وبلغ الوزن النسبي للمقياس (73٪ و67٪) على التوالي، ولقد اتضح أن جميع الأبعاد تنحصر بين (65-80٪ و 56-75٪) على التوالي.

وبدراسة كل بعد على حدة تم حساب قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية والرتبة لفقرات كل بعد ، وهي:

أولاً: بعد جودة المستوى النوعي للخريجين.

يعد هذا البعد من أهم الأبعاد التي حصلت على نتائج مرتفعة في كلا فئتي العينة (أ ، ب)، واحتلت الفقرة التي تنص على "يتمتع خريجو الجامعة بكفاءة عالية تؤهلهم لإتقان عملهم في بداية التوظيف" المرتبة الأولى، إذ كان متوسطها الحسابي (4.38) هو أعلى من المتوسط المرجح (3.84) في الفئة (أ)، وفي الفئة (ب) كان المتوسط الحسابي (3.92) مقابل المتوسط المرجح (3.75)، فضلا عن تجانس الإجابات ضمن حدود مقبولة لكلا الفئتين على التوالي، إن اتفاق آراء فئتي العينة على الرضا عن مستوى جودة الخريجين له دلالات إيجابية واضحة، وهذا يؤشر إلى جهود الجامعة في تركيزها على تخريج كوادر ذوي جودة عالية وتضمن له التواصل المعرفي كالمشاركة في الدورات التدريبية وتهيئة مصادر التعلم الذاتي وتحفيزه باتجاه كسب الخبرات التي تفيده للعمل في مؤسسات المجتمع رغم أن الطموح هو أعلى من النتائج المؤشرة، كما أن الكادر الأكاديمي مؤهل ويمتلك خبرات ومهارات تدريسية تسهم في رفع المستوى العلمي للطلبة، في حين احتلت الفقرة التي تنص على " تتابع الجامعة مستوى أداء خريجيها في المؤسسات التي يعملون بها لتحديد جوانب الضعف في مهاراتهم والعمل على معالجتها " المرتبة الأخيرة، لكلا الفئتين، لأن عملية المتابعة تحتاج إلى إشراف من جهات أخرى يحددها تخصص الخريج.

اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في بعد جودة المستوى النوعي للخريجين كدراسة قمزاوي (2014)، أمعيزيق و جيدالله، (2019)، محمد (2020)، و (العزام، 2022).

ثانياً: بعد البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع.

يتضح من الجدولين رقم (6 و7) أن متوسط درجة الاستجابة في كلا فئتي العينة (أ ، ب)، على هذا البعد بلغت (3.45 ، 3.25) وبلغ الوزن النسبي للمقياس (69٪، 65 ٪) على التوالي، ولقد اتضح أن جميع المجالات تنحصر بين (58-91٪ ، 50-77٪) على التوالي. تشير نتائج التحليل الإحصائي لهذا المحور إلى أن الفئة (أ) من العينة متفقة وبانسجام تام لكافة متغيرات المحور على إن الاستشارات العلمية في الجامعة تتمتع بجودة عالية، حيث كان المتوسط الحسابي بمعدل (3.45) وانحراف معياري (0.89)، وكانت أفضل فقرة في هذا البعد هي الفقرة (6) لإرتفاع وسطها الحسابي واذخفاض انحرافها المعياري قياسا إلى الفقرات الأخرى، لأن من أدوار الجامعة تعزيز العلاقة مع مؤسسات المجتمع المحلي كون ذلك يزيد من مسؤوليتها المجتمعية تجاه إقامة واجباتها نحو طلابها، وكانت نتائج هذا المتغير هي مشابهة كثيرا إلى رأي الفئة (ب) من عينة الدراسة، حيث كان المتوسط الحسابي لهذا المتغير (6) هو الأفضل (3.80) والانحراف المعياري الأقل من بين الفقرات الأخرى في هذا المحور(0.75)، ولكن رغم وجود ثلاثة متغيرات ذات نتائج جيده (6 , 7 و 10) فإن المتوسط الحسابي المرجح (3.25) ويعود السبب في ذلك الى انخفاض المتوسط الحسابي للمتغيرين (8 و9) الذين كانا بمعدل (2.86 و 2.50) على التوالي مما يعني عدم قناعة مؤسسات سوق العمل بورش العمل والبرامج التدريبية التي تنفذها الجامعة عبر المراكز الاستشارية في تلبيتها لحاجات المجتمع، ويمكن أن تعزى أسباب عدم قناعة الفئة (ب) بمتغيرات البرامج التدريبية الأخرى إلى أسباب عديدة أهمها مايلي:

1- ضعف العلاقة والتفاعل بين الجامعة والمجتمع والذي تتحمل منه الجامعة جزءا كبيرا لكونها الجهة الرئيسة المصدرة للعلوم والمعارف والتي يتحتم عليها متابعة حاجات سوق العمل.

2- القصور في الأجهزة الإعلامية والترويجية في الجامعات مما يؤدي الى عدم معرفة أطراف سوق العمل بالبرامج التدريبية وجهود الجامعات في هذا المجال.
3- سيطرة العمل الروتيني في مؤسسات سوق العمل وعدم تواصلها مع التطورات والمستجدات العلمية.

اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في بعد جودة البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع كدراسة قمزاوي (2014)، محمد (2020)، و(العزام، 2022).

ثالثاً: بعد الاستشارات العلمية.

تشير نتائج التحليل الإحصائي لهذا البعد إلى أن الفئة (أ) من العينة متفقة على أن الاستشارات العلمية في الجامعة تتمتع بجودة متوسطة، حيث كان المتوسط الحسابي بمعدل (3.34) وانحراف معياري (0.98)، وكانت أفضل فقرة في هذا البعد هي الفقرة التي تنص على "تسعى الجامعة إلى برمجة خدماتها الاستشارية وفق خطة موضوعية مع الأخذ بمتطلبات قطاعات المجتمع" لإرتفاع وسطه الحسابي وانخفاض انحرافة المعياري قياسا الى الفقرات الأخرى، مما يؤكد إن الجامعة تبرم العقود البحثية مع مؤسسات سوق العمل لتحقيق الأهداف ذات المصلحة العامة، وكانت نتائج هذا البعد هي مشابهة الى رأي الفئة (ب) من عينة الدراسة، حيث كان المتوسط الحسابي لهذا البعد بمعدل (2.90) وانحراف المعياري (1.21)، ولكن رغم وجود فقرتين ذات نتائج جيده (11 و 12) فإن المتوسط المرجح (2.90) كان أقل من المتوسط الفرضي (3) ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض المتوسط الحسابي للفقرات (13، 14 و15) التي كانت بمعدل (2.50، 2.50 و 2.93) على التوالي مما يعني عدم قناعة مؤسسات سوق العمل بالمراكز الاستشارية في تلبيتها لحاجات المجتمع، ومدى استعمال قواعد البيانات العلمية للاستفادة منها، وفي الواقع إن الجامعات تتحمل جزءا كبيرا من هذه النتيجة، فالمراكز الاستشارية لاتتسم بالشمول لكافة (أو لمعظم) التخصصات العلمية في الجامعات، فضلا عن ضعف عملية الترويج لها والقصور في خدماتها بحسب ما تتمناه مؤسسات سوق العمل، والأسوأ من ذلك أن الجامعات رغم إتاحتها للبيانات والمعلومات العلمية، إلا أن أساليب الحصول عليها قد تكون مقيدة بالإجراءات الروتينية التي عادة ما تحرج المستفيدين وتحرمهم من الانتفاع منها، كما تؤشر الفقرة (13) عدم استعمال المواقع الالكترونية للجامعة الاستعمال الأمثل الذي يكفل نشر البيانات والمعلومات الأكثر أهمية.

اتفقت الدراسة الحالية في بعد جودة الاستشارات العلمية مع دراسة الظالمي وآخرين (2012) و دراسة محمد (2020).

رابعاً: بعد المشاريع العلمية.

يلاحظ أن فقرات بعد جودة المشاريع العلمية في كلا فئتي العينة متشابهة نسبيا، فالمتوسط الحسابي أعلى من المتوسط الفرضي في جميع الفقرات عدا الفقرتين (19 و20) في الفئة (ب) والمتغير التي كان فيها المتوسط الحسابي أقل نسبيا من المتوسط الفرضي، مع وجود عدم تجانس في معدل الإجابات الذي يؤشره الانحراف المعياري المرتفع، ولكن ذلك لم يؤثر في مستوى المتوسط الحسابي المرجح الذي بقي أعلى من المتوسط الفرضي (3) في كلا الفئتين (3.61 و3.43) على التوالي، وهذا يؤشر جهود الجامعة في زيادة تركيزها على تسخير مشاريعها العلمية في خدمة مؤسسات المجتمع.

اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في بعد جودة المشاريع العلمية كدراسة الظالمي وآخرين (2012)، قمزاوي (2014)، و محمد (2020).

خامسا: بعد الكتب والمؤلفات العلمية الموجهة إلى خدمة المجتمع.

تبدو نتائج هذا البعد مقبولة، إذ كانت النتائج مرتفعة في كلا الفئتين، عدا الفقرة (23) التي تنص على " تعتمد الجامعة على مشاكل واحتياجات المجتمع كمصدر من مصادر تأليف كتبها وتقاريرها

العلمية"، فهي الفقرة الوحيدة التي لم تحض بالقبول لدى الفئة (أ) وبمتوسط حسابي أقل من المتوسط الفرضي (2.93) مع وجود تشتت بسيط في إجابات الفئتين ورغم أن المتوسط المرجح كان بمستوى (3.71) وبانسجام مقبول في الإجابات مما يعني قبول الفئة (أ) بجهود الجامعة في هذا البعد عموما، أما الفئة (ب) من العينة فرغم قناعتها العامة في هذا البعد، فقد كانت مختلفة تماما مع الفئة (أ) فيما يخص الفقرتان (24 و25) اللتان حصلتا على أعلى معدل في هذا البعد (4.38 و3.90) وهي نسبة أعلى نسبيا للمتوسط المرجح (3.67) وبانسجام مقبول أيضا في الإجابات، ويمكن القول إن السبب في ذلك يعود إلى معرفة مؤسسات سوق العمل الفئة (ب) بمصادر الجامعة العلمية المتاحة إلى مؤسسات المجتمع على وفق آليات سهلة وميسرة.

اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في بعد جودة الكتب والمؤلفات العلمية الموجهة إلى خدمة المجتمع كدراسة الظالمي وآخرين (2012) وأمعيزيق و جيدالله، (2019).

سادساً: بعد البحث العلمي.

تبين من التحليل الإحصائي للفئة (أ) من العينة أن جودة البحث العلمي هي بمستوى مرتفع يتواءم لدى أفراد العينة، ويبدو أن الفقرة (28) التي تنص على " تشجع الجامعة باحثيها على إشراك المعنيين من مؤسسات المجتمع المختلفة في إنجاز البحوث التطبيقية ذات الأهداف المشتركة" قد حصلت على المتوسط الحسابي الأقل في هذا البعد (3.20)، وكذلك أقل من المتوسط المرجح (3.68) وبانحراف معياري هو الأعلى من بين الفقرات الأخرى (1.27) عدا الفقرة (29) مع تشتت التكرارات، ويلاحظ في نتائج الفئة (ب) من العينة المبحوثة أن لها رأيًا مختلفًا كثيرا في الفقرتين (26 و 30) حيث كان المتوسط الحسابي (2.93 و 2.85) على التوالي وهو أقل من المتوسط الفرضي (3)، مما يعكس عدم قناعة مؤسسات سوق العمل بخطة الجامعة البحثية ومدى توائمها مع حاجات ومشكلات المجتمع وكذلك ابرام العقود البحثية مع مؤسسات المجتمع. أما من ناحية الفئة (أ) فقد يكون السبب وراء النتائج الإيجابية المتحققة في هذا المحور يعود إلى علاقة البحث العلمي بالترقية العلمية ودوره في الارتقاء بسمعة الأساتذة الجامعيين مما يشجعهم على إجراء الدراسات التطبيقية ذات العلاقة بالمشكلات المجتمعية.

اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في بعد جودة البحث العلمي كدراسة الظالمي وآخرين (2012)، قمزاوي (2014)، أمعيزيق و جيدالله، (2019)، محمد (2020)، و (العزام، 2022).

سابعاً: بعد المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة إلى المجتمع

تبين من التحليل الإحصائي للفئة (أ) من العينة أن جودة المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة إلى المجتمع هي بمستوى مرتفع، فالفقرة (35) للفئة (أ) حصلت على أعلى متوسط حسابي في هذا البعد وهو (4.05)، كما أن الانحراف المعياري مقبولا وهو (0.77)، ولكون الفقرة(35) التي تشير الى مدى "أشراف الجامعة على تطبيق توصيات الندوات والمؤتمرات الموجهة للمجتمع بالقدر الذي يتعلق بها" كان بنتيجة مرتفعة مما يعزز علاقتها مع المؤسسات المجتمعية. ويلي ذلك الفقرة (32)، وفي الواقع إن نتائج هذه الفقرات لهما أهمية كبيرة جدا، إذ تؤكد (32) على أن " تدعو الجامعة ممثلي مؤسسات المجتمع إلى الحضور والمشاركة في ندواتها ومؤتمراتها وبرامجها العلمية"، كما تدعم الفقرة (34) هذا الرأي لكونه يؤكد على " تخصص الجامعة بعضا من ندواتها ومؤتمراتها لزيادة وعي المجتمع وثقافته "، وهذا يعكس جودة مخرجات الجامعة المرتفعة في هذا البعد للفئة (أ).

وكانت نتائج هذا البعد هي مختلفة كثيرا إلى رأي الفئة (ب) من عينة الدراسة، حيث كان المتوسط الحسابي لهذا البعد بمعدل (2.81) وانحراف المعياري (0.98)، ولكن رغم وجود فقرتين ذات نتائج جيده (34 و 35) فإن المتوسط المرجح (2.81) كان أقل من المتوسط الفرضي (3) ويعود السبب في ذلك الى انخفاض المتوسط الحسابي لثلاث فقرات (31 ، 32 و33) التي كانت بمعدل

(2.50 ، 2.85 و2.51) على التوالي مما يعني عدم قناعة مؤسسات سوق العمل بالمؤتمرات والندوات والبرامج في تلبيتها لحاجات المجتمع.

اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في بعد جودة المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة إلى المجتمع كدراسة الظالمي وآخرون (2012)، قمزاوي (2014)، أمعيزيق و جيدالله، (2019)، محمد (2020)، و(العزام، 2022).

ثامناً: سمعة الجامعة ورضا المستفيد.

رغم اتفاق عينة الدراسة بكلتا فئتيها على نتيجة الفقرة (39) الايجابية حصلت على أعلى متوسط حسابي في هذا البعد وجميع الأبعاد وبكلا الفئتين وبمتوسط حسابي (4.83) ، وكذلك بانحراف معياري يشير إلى عدم تشتت إجابات العينة، فإن ذلك يؤكد مراعاة الجامعة على تعامل موظفيها واكاديميها بأسلوب أخلاقي محترف مع جميع المتعاملين معهم، وكذا الحال عند المتغير(37) الذي يشير الى "تراعي الجامعة دوما الأبعاد الأخلاقية المتعلقة بخدمة المجتمع"، الذي يؤكد مراعاة الجامعة الأبعاد الأخلاقية المتعلقة بخدمة المجتمع، لأن من أهداف الجامعة تنمية القيم الأخلاقية وتعزيز روابط التواصل والتعاون مع المجتمع. إلا إن المتغير (36) الذي يشير الى "قيام الجامعات بقياس وتقييم رضا مؤسسات المجتمع عن أدائها بشكل دوري ومستمر" كان بوسط حسابي أقل من الوسط الفرضي او مقارب له (2.85 و 3.03) لفئتي العينة على التوالي، وهذا يعد مؤشرا سلبيا واضحا على جودة الجامعة تجاه مؤسسات سوق العمل في المجتمع لكونه يتعارض تماما مع متطلبات مواصفة ISO 9001:2015 التي من سماتها الرئيسة المتابعة المستمرة لرضا الزبون.

اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في بعد جودة سمعة الجامعة ورضا المستفيد كدراسة الظالمي وآخرون (2012)، قمزاوي (2014)، أمعيزيق و جيدالله، (2019)، محمد (2020)، و(العزام، 2022).

مما سبق يمكن القول إن جودة مخرجات جامعة العلوم والتكنولوجيا ، المركز الرئيس- عدن في ظل ظروف الوضع الحالي ومن وجهة نظر فئتين مختلفتين هي كما يلي:

1- أن جودة مخرجات جامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الرئيس عدن (من وجهة نظر المنتج) والمتمثلة هنا بعينة أعضاء الهيئة التدريسية كانت مرتفعة. وهذا يعني أن افتراض الدراسة الأول الذي ينص على أن "الجامعة قيد الدراسة تتمتع بمخرجات ذات جودة مقبولة من وجهة نظر المنتج " قد تم قبولة.
2- أن جودة مخرجات جامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الرئيس عدن (من وجهة نظر المستفيد) والمتمثلة هنا بعينة مديري ومسؤولي أقسام مؤسسات سوق العمل في محافظة عدن، كانت متوسطة في بعدين ومرتفعة في ستة أبعاد ، إذ تبين من تحليل النتائج أن الفئة (ب) من العينة لم تكن راضية عن الاستشارات العلمية ولا عن المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة إلى المجتمع ، إلا أنها كانت مقتنعة بمستوى جودة المخرجات الستة الأخرى، وهذا يعني أن افتراض الدراسة الثاني الذي ينص على أن "الجامعة قيد الدراسة لا تتمتع بمخرجات ذات جودة مقبولة من وجهة نظرالمستفيد الخارجي" قد رفض بمعدل (6/8) أو مايعادل نسبة (75٪)، وهذا الرفض يعد غير مطلق وهو يدعم قبول الافتراض الأول وبالنتيجة فهو يدعم نسبيا جودة مخرجات الجامعة المبحوثة.

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1- تبين من التحليل الإحصائي تفاوت وجهات نظر فئتي عينة الدراسة ، فالفئة (ب) من العينة كانت نظرتها سلبية لجودة نوعين من مخرجات الجامعة (الاستشارات العلمية و المؤتمرات

والندوات والبرامج الموجهة إلى المجتمع)، ويعود ذلك الى أسباب مختلفة بعضها يقع ضمن مسؤولية الجامعات وبعضها الآخر يقع على عاتق مؤسسات سوق العمل.

2- أكدت كلا فئتي العينة أن جودة المشاريع العلمية - التي تعد من أهم الثمار العلمية التي تنتجها الجامعات - هي بمستوى مرتفع، إذ تعود أسباب ذلك إلى عمق العلاقة بين المؤسسة التعليمية والمجتمع وقدرة تلك المؤسسة على متابعتها لمعطيات البيئة المحيطة بكافة مكوناتها.

3- تبين من تحليل النتائج أن الجامعة المبحوثة لم تتبن عملية قياس وتقييم رضا مؤسسات المجتمع عن أدائها بشكل دوري، وهذا يعد مؤشرا سلبيا تجاه جودة مخرجاتها، لأن ذلك يتعارض مع مبدأ "المتابعة المستمرة لرضا الزبون"

4- تتفق آراء مديري ومسؤولي مؤسسات سوق العمل على أن هناك تدنيًا واضحًا في جودة بعض المخرجات الأخرى للجامعة، فهناك تدن أيضا في جودة البرامج التدريبية المخصصة لخدمة المجتمع وكذلك البحث العلمي.

5- توافقت آراء العينة بفئتيها (أ، ب) بنسبة 71,25% على جودة المخرجات في كل من جودة المستوى النوعي للخريجين، البرامج التدريبية المخصصة لخدمة المجتمع، المشاريع العلمية، الكتب والمؤلفات العلمية الموجهة لخدمة المجتمع، والبحث العلمي، وسمعة الجامعة، مع إن هذا التوافق كان متفاوتاً في بعض الأحيان.

6- أن الجامعة المبحوثة كانت مهتمة بضرورة مشاركة ممثلي مؤسسات سوق العمل في ندواتها ومؤتمراتها وبرامجها العلمية، إلا أن تلك المؤسسات لم تستثمر هذه الفرص في دعم قدراتها واحتياجاتها.

7- اتضح من الدراسة أن مؤسسات سوق العمل لم تستثمر مخرجات الجامعة استثمارا تاما رغم أن تلك المخرجات كانت تتسم بالشمولية التي يمكن أن تغطي معظم احتياجات قطاعات الأعمال في سوق العمل.

ثانياً: التوصيات

1- ضرورة تركيز المؤسسات التعليمية على مواءمة مخرجاتها مع احتياجات ومتطلبات مؤسسات سوق العمل لسد تلك الاحتياجات من جهة، ولضمان حصول الخريجين على فرص العمل المناسبة لتخصصاتهم.

2- التركيز على عمليات وبرامج التعلم وجعلها مرادفة لبرامج التدريس الاعتيادية كونها تعزز مستوى كفاءة المخرجات التعليمية وتسهم مساهمة كبيرة في ضمان جودة الخريجين.

3- الاهتمام بمبدأ التحسين المستمر في كافة المجالات ذات العلاقة بجودة التعليم وذلك لضمان معالجة نقاط الضعف التي يكون اكتشافها، والارتقاء بنقاط القوة المتحققة لمواكبة التقدم العلمي المستمر.

4- إجراء المقارنات المرجعية مع الجامعات الرائدة عربيا وعالميا وبشكل دوري بما يسهم في تحقيق ضمان الجودة بالمستوى المقبول عالميا.

5- العمل على استعمال الجامعة للاستراتيجيات التسويقية والترويجية المناسبة لتشجيع مؤسسات سوق العمل على الاستفادة من مخرجاتها بإطار واسع وفاعل.

6- المراجعة الدورية والمستمرة لاحتياجات مؤسسات سوق العمل ودراستها والعمل على تحقيقها.

7- وضع البرامج الكفيلة باستعمال المخرجات المستهدفة وجعلها من أهم مدخلات العملية التعليمية كإعداد مبكر للمخرجات المخطط لها مستقبلا.

8- إجراء المزيد من البحوث العلمية والدراسات المتخصصة بجودة مخرجات التعليم الجامعي واختيار التخصص للخريجين العاملين وغير العاملين، وتحديد العوامل الحاسمة في حصول الخريجين على وظائفهم الحالية، وأسباب عدم التحاق الخريجين في سوق العمل في مجال تخصصهم وفي مجالات

غير تخصصهم، والمهارات التي تلزم الخريجين للنجاح في الحصول على وظيفة، واخيراً معايير الجودة الحالية والمهارات المطلوبة من قبل المشغلين وأرباب العمل.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

1. أبو زينة، تيسير(2011): بناء معايير تميز للتعليم التقني في الكليات الجامعية المتوسطة في الأردن، دراسات، المجلد 38، العدد2، ص2471- 2506.
2. اتحاد الجامعات العربية، الامانة العامة، (2008)، "دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد "، عمان، الاردن.
3. أمعيزيق ،حاتم أبراهيم محمد، جيدالله، أحمد علي عبدالكريم جيدالله، (2019) ، جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا دراسة حاله- جامعة النجم الساطع ، المؤتمر الثاني للعلوم الهندسية والتقنية 29 -31 أكتوبر 2019 صبراتة – ليبيا.
4. الحدابي، داود عبد الملك، التقويم الذاتي للأداء الجامعي في ضوء معايير الجودة، مؤتمر اتحاد الجامعات العربية،عمان، "2008 "
5. الحمالي، راشد بن محمد، "2008 معايير الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي العربي- جامعة الملك سعود"، مجلس ضمان الجودة والاعتماد - الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، عمان
6. بافضل، الغامدي. صباح عبدالله محمد. حنان عبدالله سحيم. (2016)، المواءمة بين مخرجات تعليم قسم اللغة العربية بجامعة الملك عبد العزيز فرع الكليات وحاجات سوق العمل. أبحاث ودراسات الندوة التي أقامها مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية بعنوان "اللغة العربية لغة العلم رمز الهوية".
7. داغر، أزهار خضر، الطراونة، اخليف يوسف ، القضاه، محمد أمين حامد (2016)، درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل، عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية، مجلة دراسات العلوم التربوية، المجلّد 43 ، ملحق 5.
8. الدلو، حمدي أسعد(2017): استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين. رسالة ماجستير.أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا. جامعة القصى.غزة.
9. الزعنون واشتيه (2010):"حول البطالة بين صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية للعام 2010 م
10. الظالمي، محسن، الامارة، احمد ، الاسدي، افنان،(2012)، قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل (دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط)، مجلة الإدارة والاقتصاد ،السنه 34، المجلد 34، العدد90،ص ص 147-171.
11. عائشة الهادي، أحمد عطية، كريمة أبوعجيلة (2022)، جودة مخرجات التعليم العالي وعلاقتها بمتطلبات سوق العمل دراسة تطبيقية بقسم التمويل والمصارف بكلية الاقتصاد بالعجيلات، المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي، "رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال ، إصدار خاص بالمؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي. 29 يناير2022، ص ص 529-556.
12. عبدالله، سليمان(2014): مستوى أداء الجامعات السودانية في ضوء معايير الجودة : دراسة استطلاعية لوجهة نظر طلاب وطالبات جامعتي بخت الرضا وكردفان السودانية، المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم الجامعي، المجلد7، العدد16.

13. العزام، نورة محمد عبدالله، (2022)، درجة المواءمة بين سياسات التعليم العالي في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياج سوق العمل، مجلة العلوم التربوية، المجلد 49، العدد1،ص ص 175-183
14. قمزاوي، صالح كرامة سالم ،(2014)، تقويم مخرجات كليات التربية- جامعة حضرموت للعلوم و التكنولوجيا من وجهة نظر مدراء و وكلاء المدارس في محافظة حضرموت (الساحل) المؤتمر العلمي الثالث لجامعة حضرموت، نحو جودة البرامج الاكاديمية وتعزيو دور الجامعة في خدمة المجتمع، 6-8 ابريل 2014 ، بحوث المؤتمر 2014، مركز التطوير الاكاديمي وضمان الجودة.
15. محمد، أم كلثوم احمد، (2020)، جودة مخرجات التعلم لخريجات كلية التربية جامعة حائل من وجهة نظر أرباب العمل وأعضاء هيئة التدريس وفق رؤية المملكة 2030، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد(59)، العدد(3)، ص ص 107-136 ، ايلول لسنة 2020م 1442هـ
16. هلال ، رندة (2011):" دراسة الاحتياجات التدريبية الكمية والنوعية من القوى العاملة المدربة ضمن مستويات العمل الأساسية " . رام الله،[فلسطين] : وزارة التربية والتعليم العالي، الإدارة العامة للتعليم المهني والتقني.

المراجع الاجنبية:

1- Hughes,jeffry and others,1998," The task force on initial teachers education programs", final report, Manitoba university WinnipegV.
2- Tribus, Myron,2009, Quality in Education According to the Teachings of Deming and Feuerstein, www.fremont.ca.

ملحق (1)
استمارة استبانة

عزيزي المجيب المحترم

نضع بين أيديكم الاستبانة التي أعدت لإكمال متطلبات الدراسة الموسومة بـ (قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعة وبعض مؤسسات سوق العمل - دراسة ميدانية في جامعة العلوم والتكنولوجيا- المركز الرئيس- عدن)، والمتوقع أن تسهم هذه الدراسة في تحديد النقاط الإيجابية والسلبية في جودة التعليم الجامعي بهدف المساهمة في تحقيق النهوض والتطوير المستمر لمتطلبات سوق العمل ، يرجى المساعدة في الإجابة عن فقرات الاستمارة بدقة وموضوعية ونحن نضمن السرية الشخصية التامة للإجابات، علما أن الاستمارة التي لا يجاب عن كافة فقراتها ستكون غير صالحة للتحليل الإحصائي. مع فائق التقدير والاحترام

الباحثون

الجزء الأول: البيانات الشخصية

1- الوظيفة الحالية: _____

2- العمر: _____

2- الجنس: _____

3- المستوى الدراسي: _____

4- اللقب العلمية (بالنسبة لأساتذة الجامعة): _____

5- سنوات الخدمة الوظيفية: _____

الجزء الثاني : متغيرات الد ارسة

الرجاء وضع إشارة (√) في المربع المناسب.

م	الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
البعد الأول : جودة المستوى النوعي للخريجين						
	يتمتع خريجوا الجامعة بكفاءة عالية تؤهلهم لإتقان عملهم في بداية التعيين.					
	تمتلك الجامعة معرفة واسعة لحاجة مؤسسات المجتمع من حيث نوعية وكفاءة الخريجين.					
	تتابع الجامعة مستوى أداء خريجيها في المؤسسات التي يعملون بها لتحديد جوانب الضعف في مهاراتهم والعمل على معالجتها.					
	إقبال مؤسسات المجتمع على تشغيل خريجي جامعتنا نابع من كفاءتهم العالية.					
	سياسة الجامعة في استحداث التخصصات العلمية تتلائم مع حاجة ألمجتمع.					
البعد الثاني: البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع						
	تمتلك الجامعة مركز استشارات وتنمية معنية بخدمة المجتمع وتعمل بشكل معلوم لدى كافة مؤسساته.					
	تلبي الجامعة دوما حاجات ورغبات مؤسسات المجتمع في تدريب كوادره كلا حسب تخصصه.					
	تحرص الجامعة على إقامة ورش العمل التدريبية بالاشتراك مع مؤسساتالمجتمع ذات العلاقة.					
	تصمم الجامعة وتنفذ برامج تدريبية بشكل مستمر وفقا لآخر مستجدات التنمية المعرفية.					
	تحدد الجامعة الاحتياجات التدريبية للعاملين في مؤسسات المجتمع بناء على دراسات دقيقة ومستندة إلى الحاجة الفعلية.					
البعد الثالث: الاستشارات العلمية						
	تسعى الجامعة إلى برمجة خدماتها الاستشارية وفق خطة موضوعية مع الأخذ بمتطلبات قطاعات المجتمع.					
	تعلن الجامعة عن إمكاناتها الاستشارية عن طريق الانترنت ووسائل الإعلام المختلفة وبما يجعلها معلومة لدى الجميع.					
	تسمح الجامعة باستعمال قواعد البيانات العلمية للجميع لالستفادة منها عند الحاجة وبدون عوائق.					
	تقدم الجامعة الاستشارات العلمية بكافة حقول المعرفة التي تبحث عنها مؤسسات المجتمع المختلفة.					
	يتميز مركز الاستشارات والتنمية في الجامعة بقدرة عالية على تلبية حاجات المجتمع الاستشارية.					

م	الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
البعد الرابع: المشاريع العلمية						
	تعلن الجامعة عن مشاريعها العلمية مسبقا إلى الجهات ذات العلاقة في المجتمع وبما يتيح الاستفادة منها.					
	تتواءم المشاريع العلمية التي تتبناها الجامعة مع الحاجة الفعلية لمتطلبات المجتمع.					
	تدعم الجامعة البرامج والمشاريع العلمية المقدمة من قبل الغير والتي تلبي الحاجة الفعلية للمجتمع.					
	تتوافق المشاريع العلمية في الجامعة مع التقدم العلمي والمعرفي على الصعيد المحلي والأقليمي.					
	تسهم الجامعة في بلورة وتطبيق المشاريع العلمية على أرض الواقع.					
البعد الخامس: الكتب والمؤلفات العلمية الموجهة إلى خدمة المجتمع						
	تسعى الجامعة دوما إلى تأليف الكتب المنهجية المنسجمة مع حاجة المجتمع.					
	تدعم الجامعة الكتب والمؤلفات العلمية غير المنهجية وذات العالقة المباشرة حاجة المجتمع.					
	تعتمد الجامعة على مشاكل واحتياجات المجتمع كمصدر من مصادر تأليف كتبها وتقاريرها العلمية.					
	تحرص الجامعة على تحديث مؤلفاتها وفقا لآخر المستجدات العلمية لضمان تطوير قابليات خريجيها العاملين في مؤسسات المجتمع المختلفة.					
	تعمل الجامعة على إتاحة مصادرها العلمية إلى مؤسسات المجتمع وفق آليات سهلة وميسرة.					
البعد السادس: البحث العلمي						
	تتواءم خطة الجامعة البحثية مع حاجات ومشاكل المجتمع.					
	تحرص الجامعة على إصدار البحوث والنشرات العلمية المعنية بحاجة الجامعة على حد سواء مع تلك التي تلبي حاجة مؤسسات المجتمع.					
	تشجع الجامعة باحثيها على إشراك المعنيين من مؤسسات المجتمع المختلفة في إنجاز البحوث التطبيقية ذات الأهداف المشتركة.					
	تعمل الجامعة على إتاحة البحوث العلمية إلى كافة المستفيدين من داخل وخارج الجامعة.					
	تبرم الجامعة العقود البحثية مع مؤسسات المجتمع لتحقيق الأهداف ذات المصلحة العامة.					
البعد السابع: المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة إلى المجتمع						
	لدى الجامعة خطة واضحة ومعلومة للندوات والمؤتمرات ذات العلاقة المباشرة بحاجة المجتمع.					
	تدعو الجامعة ممثلي مؤسسات المجتمع إلى الحضور والمشاركة في ندواتها ومؤتمراتها وبرامجها العلمية.					

م	الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
	تتابع الجامعة المتغيرات المختلفة في بيئة المجتمع وتصمم البرامج المناسبة لها.					
	تخصص الجامعة بعضا من ندواتها ومؤتمراتها لزيادة وعي وثقافة المجتمع.					
	تشرف الجامعة على تطبيق توصيات الندوات والمؤتمرات الموجهة للمجتمع بالقدر الذي يتعلق بها.					
البعد الثامن: سمعة الجامعة ورضا المستفيد						
	يتم قياس وتقييم رضا مؤسسات المجتمع عن أداء الجامعة بشكل دوري ومستمر.					
	تراعي الجامعة دوما الأبعاد الأخلاقية المتعلقة بخدمة المجتمع.					
	تقدم الجامعة خدماتها إلى كافة مؤسسات المجتمع بعدالة ودون تمييز.					
	يتعامل موظفو واكاديمي الجامعة بأسلوب أخلاقي محترف مع جميع المتعاملين معهم.					
	تستجيب الجامعة إلى المقترحات والشكاوى المقدمة من قبل كافة مؤسسات المجتمع.					

ملحق (2)

اسماء الخريجين من جامعة العلوم والتكنولوجيا عدن والمؤسسات التي يعملون بها

م	اسم الخريج/ الخريجة	التخصص	مؤسسات سوق العمل
.6	مريم العيدروس	تغذية علاجية	مستشفى عدن
.7	رحاب هائل اليوسفي	تقنية معلومات	شركة يمن سوفت
.8	ياسمين عبد الجبار	نظم معلومات	مدارس النورس
.9	نادر عادل ثابت	محاسبة	مؤسسة النقيب
.10	عبدالصمد كاشح	إدارة أعمال	مؤسسة السعيد للسيراميك
.11	علياء حسام احمد	هندسة معمارية	كيان للديكورات
.12	مفاز رسام عبدالله	محاسبة	مركز التثقيف
.13	انصار بدر احمد	نظم معلومات	شركة النفط
.14	نوف عمر البارك	أسنان	
.15	عبدالرحمن البادع	محاسبة	العربية سوفت
.16	نجود فهد عبدالله	محاسبة	شركة المفلحي للصرافة
.17	براءة محمد غالب	صيدلة	شركة السلام للمستلزمات الطبية
.18	ماجد محمد الشرفي	صيدلة	مستشفى البريهي
.19	سارة عصام سلام	صيدلة	صيدلة التوفير

م	اسم الخريج/ الخريجة	التخصص	مؤسسات سوق العمل
.20	معاذ محسن المسلمي	مختبرات طبية	مستشفى عدن الألماني
.21	سالي عادل قادري	تقنية معلومات	
.22	صلاح محمد الحميري	مختبرات طبية	
.23	سمر الخضر سعيد	أسنان	مستشفى عبود العسكري
.24	فريال عبدالله احمد	محاسبة	المستشفى الكوبي
.25	مروى احمد البيتي	صيدلة	جامعة الريادة
.26	عائدة غسان جميل	مختبرات طبية	مؤسسة الصادق
.27	هالة بشير جميل	أسنان	مستشفى الدكتور سيف
.28	اصيل عارف يحي	مختبرات طبية	مستشفى طيبة
.29	محمد ناصر الوليدي	هندسة طبية حيوية	بدر عدن
.30	وداد احمد عبدالرحمن	محاسبة	وزارة التجارة والصناعة
.31	عبدالله محمد عوض	إدارة أعمال	جامعة بن خلدون
.32	رأفت عبده قاسم	محاسبة	شركة الحميد للصرافة
.33	ابراهيم العبادي	صيدلة	شركة همم حضرموت
.34	وليد قاسم مثنى	محاسبة	شركة القاسمي للصرافة
.35	عمار احمد محسن	تقنية معلومات	البنك المركزي اليمني

ملحق (3)

اسماء المحكمين للاستبانة

م	اسم المحكم	الجامعة
.1	أ.د/ سيناء المنصوري	جامعة عدن
.2	أ.د/ علي الكاف	جامعة صنعاء
.3	د/ عبده سعيد الخديري	جامعة عدن
.4	د/ سماح محمد عبدالله	جامعة عدن
.5	د/ محمود عبده ثابت	جامعة العلوم والتكنولوجيا
.6	د/ بشير الحمادي	جامعة العلوم والتكنولوجيا

الاسم : عبدالله عيظة كرامة باحشوان

اللقب العلمي: أستاذ دكتور.
التخصص العام: هندسة ميكانيكية.
التخصص الدقيق: هندسة الانتاج.
الجنسية : يمني.
تاريخ الميلاد : 28/ 5/ 1955م.
مكان الميلاد عدن – اليمن.
الحالة الاجتماعية: متزوج واب لأربعة.
هاتف المنزل 05372777- 05374624
جوال 00967777400300
البريد الالكتروني abdullbahashwan@gmail.com

ثانيا: المؤهلات العلمية

م	اسم الجامعة	بلد الدراسة	العام	المؤهلات (ترتب من الاعلى)
1	جامعة عدن	اليمن	1980-1975	بكالوريوس هندسة ميكانيكية
2	جامعة الله اباد	الهند	1983-1981	ماجستير هندسة ميكانيكية (هندسة الانتاج)
3	جامعة الله أباد	الهند	1987-1984	دكتوراه هندسة ميكانيكية (هندسة الانتاج)

ثالثا: الخبرات العملية

1	نائب العميد للشؤون الاكاديمية – كلية الهندسة – جامعة عدن	1992-1987م
2	القائم بأعمال عميد كلية الهندسة – جامعة عدن	1995-1992م
3	مدير عام البحث العلمي – جامعة عدن	1999-1997م
4	مدير عام مركز العلوم والتكنولوجيا- جامعة عدن	2002 -1999م
5	نائب رئيس جامعة حضرموت لشؤون الطلاب	2009 -2002م
6	مدير عام مركز التطوير الاكاديمي وضمان الجودة-جامعة حضرموت	2011- حتى الان
7	عضو جمعية المهندسين اليمنيين	
8	مراجع خارجي لدى مجلس الاعتماد الاكاديمي – اليمن	
9	اعداد الدراسة الخاصة ببناء شبكة المعلومات لكل من جامعتي تعز وحضرموت – بتكليف من مكتب اليونيسكو الاقليمي- القاهرة	
0	المشاركة والاعداد لعدد من المؤتمرات والندوات	
1	المشاركة في اعداد النظام الداخلي للجودة بجامعة حضرموت - اول جامعة يمنية تتبنى هذا النظام	
2	رئيس لجنة اعداد مؤشرات الاداء بجامعة حضرموت	
3	رئيس فريق اعداد الاحتياجات التدريبية لأعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة	
4	رئيس لجنة اعداد المعايير لتقييم المواقع الالكترونية لكليات والمراكز	
5	المشاركة ضمن وفد مجلس الاعتماد الاكاديمي للاطلاع على التجربة المصرية والماليزية في مجال الجودة	
6	المشاركة في العديد من الدورات التدريبية في الداخل والخارج	
7	عضو فريق الخبراء المحليين في إعداد الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي بالجمهورية اليمنية	
8	عضو لجنة التحكيم للبحوث العلمية المقدمة لجائزة رئيس الجمهورية	

رابعا: الأبحاث العلمية
عدد البحوث والدراسات العلمية المنشورة: أكثر من عشرة بحوث علمية

دكتور/ شوقي أحمد علي الدعيس

الاسم: د. شوقي أحمد علي حزام الدعيس
التخصص الدقيق: القياس والتقويم
الدرجة العلمية: استاذ مساعد
الصفة: مدير ادارة المتابعة والتقييم مركز التطوير الاكاديمي وضمان الجودة جامعة حضرموت
الخبرات:
مراجع داخلي للعديد من البرامج الاكاديمية.

تنفيذ العديد من الدورات التدريبية لأعضاء الهيئة التدريسية في مجال القياس والتقويم واستراتيجيات التدريس الفعال وبناء البرامج الاكاديمية القائمة على مخرجات التعلم.

تقييم جودة البرامج الاكاديمية.

التحليل الاحصائي المتقدم باستخدام البرامج الاحصائية(SPSS, WINISTEP, LISREL, JASP).

عضو مجلس الجودة والتطوير بجامعة حضرموت	2023
عضو مجلس كلية التربية – المكلا.	2020 وحتى الان
مدير إدارة المتابعة والتقويم بمركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة –	2022 وحتى الان
عضو فريق اعداد الخطة الاستراتيجية لجامعة حضرموت 2020 –	2019
عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي كلية التربية – المكلا جامعة	2019
عضو الفريق الفني لمشروع نظام التقييم الوطني للحلقة الثانية من مرحلة التعليم الاساسي. مركز البحوث والتطوير التربوي.	2019 - 2017

الفجوة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل

ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر اللقاء التشاوري للارتقاء بجودة مخرجات جامعة عدن بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل

إعداد

أ.د عبدالله عيظة باحشوان
مدير مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة
جامعة حضرموت

د. شوقي أحمد علي الدعيس
مدير إدارة المتابعة والتقييم
جامعة حضرموت

المستخلص:

تُعد مؤسسات التعليم العالي من أهم ركائز التطور والتنمية في مختلف بلدان العالم، ولذلك كان لابد من حصول التوافق ما بين مخرجات الجامعات وإنتاجيتها العلمية والعملية، من كفايات وبحوث ودراسات وتدريب وتطوير، علاوة على مخرجاتها البشرية، من شهادات علمية ومتطلبات سوق العمل. وبناء على ذلك فإن عدم ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل تمثل واحدة من أهم القضايا ذات الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السلبية في الجمهورية اليمنية. والتي أثرت في تفاقم مشكلة البطالة وتكدس مخرجات التعليم العالي.

وتبرز أهمية دراسة هذه المشكلة من نواح متعددة، مثل تردد أرباب العمل في توظيف الكوادر الوطنية بحجة عدم توافق كفايات الطالب المتخرج مع احتياجات سوق العمل ومتطلباته ، وتذمرهم من ضعف مهارات خريجي الجامعات، ولذلك فإن توفير الكوادر الوطنية المؤهلة يجب أن ينطلق من تحديد احتياجات سوق العمل ونوعية التخصصات والمهارات المطلوبة، وهذا ما يعطي مسألة الملاءمة أهمية حيوية، كما تبرز أهمية دراسة هذه المشكلة في الحلول والمقترحات التي تقدمها لقيادة التعليم العالي، والتي تمثل منطلقا للتخطيط المستقبلي على أسس واقعية تلبي طموحات الدولة والمجتمع من ناحية واحتياجات ومتطلبات سوق العمل من ناحية أخرى.

وتستهدف هذه الورقة تحليلًا وتشخيصًا لأسباب الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في الجمهورية اليمنية، كما تستهدف وضع المقترحات والحلول المناسبة لردم هذه الفجوة.

اتبعت هذه الورقة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والمعلومات التي تم جمعها من كل من الدراسات المكتبية والدراسات الميدانية السابقة وأيضا من التقارير والإحصاءات المنشورة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات التي من أهمها: ضرورة إنشاء منصة لتدريب الطلبة؛ لإكسابهم مهارات عملية وثيقة الصلة بسوق العمل اليمني، وضرورة تبني مشروع الانتقال من التعليم إلى سوق العمل، الذي سيعمل على تجسيد الشراكات بين مؤسسات التعليم العالي وجهات التوظيف، التي من شأنها أن تضمن مشاركة القطاع الخاص في تحديث المناهج الحالية في الجامعات. وضرورة إنشاء نظام متابعة الخريجين وتفعيله في كل مؤسسات التعليم العالي في اليمن، وجعله متاحاً لجميع الكليات عن طريق الخادم الخاص بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

مقدمة

يمثل التعليم العالي أهمية خاصة في برامج التنمية البشرية عند كثير من الدول المتقدمة في مجالات العلوم والتكنولوجيا؛ وذلك لما يسهم به من دور في تخريج القدرات البشرية المؤهلة والمستوعبة للمتغيرات، والقادرة على المشاركة الفاعلة في حركة التنمية الشاملة في المجتمع، وتتشكل هذه الأهمية عن طريق مكانة التعليم العالي في حلقات التنمية (الذيفاني،2006) ودوره في مجالات المعرفة والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتزويده بما يحتاجه من القوى العاملة المؤهلة لسد حاجات سوق العمل وتحقيق متطلبات التنمية الشاملة فيه.

وقد حظي التعليم العالي في الجمهورية اليمنية بالكثير من الجهود من أجل تطويره وتحسينه وزيادة كفاياته؛ لتحقيق الأهداف المرجوة منه. وعلى الرغم من هذه الجهود الكبيرة التي تبذل للارتقاء بالتعليم العالي إلى المستوى الذي يحقق التنمية البشرية من جهة والتنمية الاجتماعية الشاملة من جهة أخرى، والتي من أهمها مشروع تحسين جودة التعليم العالي بالجمهورية اليمنية الذي يستهدف تهيئة الأسباب الملائمة لتحسين جودة البرامج الجامعية وقدرة الخريجين على الحصول على وظائف، والذي يتألف من ثلاثة مكونات هي: (1) تحسين جودة البرامج الجامعية، (2) ضمان الجودة، (3) تطوير القدرات المؤسسية. (وثيقة مشروع تحسين جودة التعليم العالي بالجمهورية اليمنية، 2010)- نجد أن التعليم العالي مازال يواجه الكثير من التحديات التي تحول دون بلوغ التوقعات المرجوة منه، إذ يتساءل الكثير من أفراد المجتمع عن سبب وجود أعداد كثيرة من خريجي الجامعات والكليات المتخصصة في بعض المجالات خارج سوق العمل. وبعد أن كانت المؤسسات في المجتمع تتلهف على مخرجات التعليم العالي، صارت تلوم مؤسسات التعليم العالي على أن مخرجاتها لا تتواءم مع احتياجاتها. وهذا ما ذهب إليه تقرير البنك الدولي (2010) الذي يشير إلى أن قطاع التعليم العالي يشهد توسعاً، لكن جودته وملاءمته لاحتياجات السوق لا تواكب هذا التوسع وتتردى إلى مستويات متدنية. علاوة على أن وزارة التعليم العالي تتحمل إرث تدني جودة التعليم العام، فإن مؤسسات التعليم العالي بشكل عام تقدم خدمات تعليمية متدنية المستوى، ولا تزود طلابها بمهارات وظيفية ملائمة لاحتياجات السوق. كما أن مستوي التحصيل العلمي للطلاب ليس مرتفعاً. علاوة على ذلك فإن معدلات الالتحاق تتركز بشكل غير متناسب على دراسة العلوم الاجتماعية دونما اعتبار لاحتياجات أسواق العمل، سواء داخل اليمن أم خارجها.

بناء على ما سبق جاءت هذه الورقة للكشف عن الأسباب التي أدت إلى نشوء الفجوة القائمة بين مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل من أجل الخروج برؤية مستقبلية تضع آليات جديدة للقبول تتمكن بواسطتها هذه المؤسسة من ردم الفجوة القائمة بينها وبين سوق العمل مع مراعاة قدرات الطلبة وميولهم.

مشكلة الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة عن طريق التساؤلات الآتية:

1. ما الأسباب التي تكمن وراء اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الجمهورية اليمنية؟
2. ما الحلول والمقترحات الممكنة لسد الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الجمهورية اليمنية؟

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية هذه الدراسة من الآتي:

1. تسليط الضوء على أهم الأسباب التي أدت إلى عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل ومتطلباته ، وضعف مهاراتهم.
2. اقتراح بعض الحلول والمقترحات لسد الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، والتي ستمثل منطلقا للتخطيط المستقبلي على أسس واقعية تلبي طموحات الدولة والمجتمع من ناحية، وحاجات ومتطلبات سوق العمل من ناحية أخرى.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، نظراً لملاءمته لطبيعة الدراسة الحالية، وأهداف ها، وذلك بواسطة جمع البيانات والمعلومات كما جاءت في الوثائق الرسمية والتقارير

والإحصاءات المنشورة، والدراسات الميدانية السابقة والمقالات العلمية الموثقة والمنشورة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على كل ما هو متاح من الوثائق الرسمية والتقارير والإحصاءات المنشورة، والدراسات الميدانية السابقة والمقالات العلمية الموثقة والمنشورة، عن التعليم العالي في الجمهورية اليمنية.

الدراسات السابقة:

يستعرض الباحثان أهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة التي تمكنا من الاطلاع عليها، وقد تم تناولها من الأحدث إلى الأقدم، وذلك على النحو الآتي:

- دراسة قاسم (2023):

استهدفت الدراسة التعرف إلى أثر مخرجات التعليم الجامعي في سوق العمل في اليمن في المدة (1998 – 2012) واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك عن طريق تحليل البيانات باستعمال نموذجي الانحدار الخطي المتعدد والانحدار التدريجي لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، باستعمال بيانات التعليم الجامعي وسوق العمل اليمني الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء. وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم الجامعي في اليمن يواجه عدداً من التحديات، أبرزها ضعف المخرجات، وعدم مواءمتها لسوق العمل، وكذلك تكرار التخصصات في أغلب كليات الجامعات الحكومية والأهلية، وعدم ربطها بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد. كما توصلت الدراسة إلى أن أفضل نموذج تم الحصول عليه عند استعمال نموذج الانحدار التدريجي لتقدير أثر متغيرات التعليم الجامعي في عدد العاملين في سوق العمل، كما أظهرت نتائج التحليل معنوية النموذج الكلي والمتغير المستقل. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير البرامج والمناهج التعليمية وكذلك التنسيق والشراكة بين الجامعات والمؤسسات القائمة على سوق العمل لمعرفة احتياجاتها ومتطلباتها.

- دراسة المسهلي (2022)

استهدفت الدراسة إلى التعرف إلى درجة المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، من وجهة نظر الإداريين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، للإسهام في اقتراح حلول قد تفيد في الارتقاء بمخرجات التعليم العالي باليمن، بما يوائم احتياجات سوق العمل. وتكونت عينة الدراسة من (42) فرداً من الإداريين وأعضاء هيئة التدريس بجامعة حجة، وأظهرت نتائج الدراسة أن تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة مواءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل باليمن كان منخفضاً، كما أظهرت أنه لاتوجد فروق دالة إحصائياً في درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل تعزى لمتغير نوع المؤهل. كما توصلت الدراسة إلى بعض المقترحات التي تفيد في الارتقاء بمخرجات التعليم العالي في اليمن، بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل.

- دراسة ضمايرة (2020)

استهدفت هذه الدراسة معرفة الاستراتيجيات المقترحة للحلقة المفقودة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل من وجه نظر طلبة الجامعات الفلسطينية، فقد تكونت عينة الدراسة من 200 مفردة، استعملت الباحثتان العينة الميسرة، التي وزعت على خريجي الجامعات الفلسطينية شمال الضفة الغربية، وهي: (:جامعة القدس المفتوحة، جامعة النجاح الوطنية، جامعة خضوري، والجامعة العربية الأمريكية)، استعملت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي. كان من أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثتان أن جميع مجالات الدراسة كانت درجة الاستجابة عليها بدرجة متردد، وقد سجلت متوسطات حسابية تقع بين 3.04 إلى 3.12، باستثناء مجال واحد خاص بالمحتوى التعليمي فقد سجل متوسطاً حسابياً قدره 3.47 بدرجة الموافقة، لاسيما في التخصصات الانسانية، وكان من أهم التوصيات التي

خرجت بها الباحثتان ضرورة العمل على إعادة النظر في سياسة القبول في التخصصات التي يوجد فيها بطالة مرتفعة في سوق العمل، كالتخصصات الإنسانية، ورفع مستوى تقديم خدمات التعليم المستمر، والعمل على استحداث البرامج الدراسية والتعديل عليها بحيث تجمع بين المهارات النظرية والتطبيقية، ووجوب العمل على دراسة سوق العمل لمعرفة التخصصات المطلوبة والجديدة وذلك بواسطة الدراسات الميدانية لسوق العمل.

- دراسة حجازي (2016):

استهدفت هذه الدراسة الكشف عن أسباب الخلل في العلاقة بين مخرجات التعميم واحتياجات سوق العمل في سورية، وتقديم رؤية تحقق التوافق بين مخرجات التعميم ومتطلبات سوق العمل، وقد استعملت الدراسة المنهجين الوصفي والتحليلي، أستعمل الأول لوصف التركيب التعميمي لقوة العمل، وأثر مخرجات المؤسسات التعميمية في تغير هذا التركيب، ومدى العلاقة بين تلك المؤسسات واحتياجات سوق العمل، ومدى ملاءمة مخرجات تلك المؤسسات لاحتياجات السوق، واستعمل الثاني في الوصول إلى بعض الاستنتاجات المناسبة وتقديم المقترحات المناسبة لإعادة العمل. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: سوق العمل هو جزء من المنظومة الاقتصادية التي تتحقق فيها عملية التفاعل الديناميكي بين عرض العمل والطلب عليه، وصولا إلى تحديد المستوى التوازني، وأن التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي أدى إلى تقليص الإنفاق العام وتخفيض فرص التوظيف في الأجهزة الحكومية وإهمال الجانب النوعي للتعليم والتركيز على النواحي الكمية، فازداد عدد الخريجين غير المؤهلين لتلبية متطلبات سوق العمل، الأمر الذي أدى إلى شيوع البطالة بأشكالها المختلفة، سواء السافرة منها أم المقنعة، كما توصلت الدراسة إلى أن القصور في سياسات وبرامج التعليم والتدريب المهني أدى إلى الدفع بمخرجات لا تلقى رواجاً في سوق العمل. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بمعايير المهن التي تلبي الاحتياجات النوعية والكمية لسوق العمل؛ لتواكب التطورات المتسارعة، وإعادة النظر في السياسة التعليمية في المرحلتين الثانوية والجامعية وربطهما بسوق العمل وفق خطة استراتيجية.

- دراسة متولي (2014):

استهدفت هذه الدراسة استكشاف مدى ملاءمة البرامج والتخصصات في الجامعات السعودية لمتطلبات سوق العمل، وتحديد الاستراتيجيات المناسبة لتطوير هذه الخطط بشكل يجعلها قادرة على مواجهة التحديات التي يواجهها التعليم العالي بالمملكة. وتوصلت الدراسة إلى أن الهدف الرئيس لإعادة الهيكلة يتمثل في تطوير نسق التعليم العالي القائم؛ سعياً نحو رفع كفاءة استغلال الموارد المالية والبشرية في مؤسسات التعليم العالي، بإعداد أطر متخصصة ومؤهلة تستجيب لمتطلبات العصر الرقمي ومجتمع المعرفة، وزيادة نسبة المرونة في البرامج العلمية. وأوصت بإعادة النظر في الخطط والبرامج الدراسية بتضمينها مواد وبرامج تعمل على ردم الفجوة بين متطلبات الإعداد العلمي، ومتطلبات شغل الوظائف المختلفة.

- دراسة التريكي والنقراط (2013):

استهدفت هذه الدراسة التعرف إلى احتياجات سوق العمل ومتطلباته من خريجي المؤسسات التعليمية، وتقييم أدائها بناء على متطلبات سوق العمل، والوصول إلي بعض المقترحات والرؤى التي تمكن خريجي مؤسسات التعليم الثانوي والجامعي من المنافسة في أسواق العمل، وتحقيق التوازن بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. وقد استعملت الدراسة المنهج الوصفي، وكان جمع بيانات الدراسة عن طريق استعمال ثلاث أدوات هي: الاستبيان، والمقابلة، والملاحظة. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن السبب الرئيس لتزايد معدلات البطالة لخريجي مؤسسات التعليم الثانوي والجامعي في وقت تتوافد فيه العمالة الأجنبية للعمل في ليبيا يرجع إلى أسباب عديدة منها عدم إجادة اللغات الأجنبية وتقنيات الحاسوب؛ لنقص في المهارات والكفايات التي يتطلبها الحصول علي عمل في إحدى الشركات

والمؤسسات الوطنية والأجنبية، فضلًا عن أنه لا توجد سياسات واضحة تربط بين مخرجات التعليم من جهة ومن جهة أخرى احتياجات سوق العمل التي تتمثل في البيئة التعليمية وما تشمله من المناهج التعليمية والطرائق التدريسية وتطوير المهارات واللغات الأجنبية داخل المؤسسات التعليمية الثانوية والجامعية. وأوصت الدراسة استحداث نظام تعليمي تتلاءم مخرجاته مع احتياجات سوق العمل، بواسطة توجيه المناهج الدراسية نحو متطلبات سوق العمل، وتعليم أكثر وأفضل للغات الأجنبية وتقنيات الحاسوب، وتحسين طرائق التدريس للمعلمين، وتكييفها نحو متطلبات سوق العمل، والاهتمام بمهارات التواصل والاتصال، والمهارات الإدارية، وإعداد التقارير – لغة الحوار مع الآخرين – ومهارات الاطلاع والبحث المكتبي، وغيرها من المهارات ذات العلاقة بسوق العمل.

- دراسة الايوبي (2011):

استهدفت الدراسة التعرف إلى التحديات التي تواجه التعليم العالي في فلسطين، وأثر ذلك في سوق العمل. وكانت أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: وجود ثلاثة عشر تحديا يواجه التعليم العالي، كان أهمها توسع الجامعات في قبول أعداد كثيرة من الطلبة فوق إمكاناتها دون الحاجة الفعلية للتخصصات المطلوبة في سوق العمل. وأوصت الدراسة بإعادة هيكلة البرامج الأكاديمية في الجامعات والكليات، عن طريق تطوير الأساليب المعتمدة في التدريس، وتزويد الطلبة بالمهارات اللغوية ومهارات استعمال الحاسوب، وعدد من المهارات التي تعد من الإجراءات التي يعتمد عليها في زيادة درجة المواءمة بين العرض من الخريجين ومتطلبات سوق العمل المحلية والأقل يمية.

الإطار النظري

واقع التعليم العالي في اليمن:

بدأ التفكير في إنشاء التعليم العالي نظرا للحاجة إليه؛ ليواكب مخرجات التعليم العام، إذ إن الإقبال المتزايد على التعليم في المرحلتين الأساسية والثانوية بصنعاء وعدن، أوجد حاجة ماسة إلى معلمين وإداريين تربويين للإدارة والتدريس في تلك المدارس، كما أن مؤسسات الدولة كانت بها حاجة إلى كوادر متخصصة للعمل فيها، بدلا من الاعتماد على الكوادر الأجنبية، فبدأت وزارتا التربية والتعليم في التفكير والإعداد لإنشاء كليتين للمعلمين في كل من صنعاء وعدن، تتوليان تخريج المعلمين المؤهلين للتدريس في المرحلتين الأساسية والثانوية (الشهاري، والقيلي، 2013).

أنشئت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في اليمن عام 1990 وأنيط بها مسؤولية الإشراف على الجامعات والتنسيق معها، إلا أنه ألغيت في العام 1994م، ثم عادت مرة أخرى في العام 2000م لتتولى مجددا الإشراف على الجامعات الحكومية والأهلية، وبالنسبة إلى البنية المؤسسية للتعليم الجامعي في اليمن يأتي المجلس الأعلى للجامعات في أعلى الهرم ويرأسه رئيس مجلس الوزراء، ويضم في عضويته ثمانية وزراء آخرين، إذ يشغل وزير التعليم العالي نائب رئيس المجلس، علاوة على رؤساء الجامعات الحكومية وممثل عن الجامعات الخاصة، وممثل عن القطاع الخاص، وثلاث شخصيات أكاديمية.

ولقد شهد التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية توسعا ملحوظاً، إذ بلغ عدد الجامعات اليمنية الحكومية (9) جامعات ولها فروع (كليات) في عدد من المناطق في اليمن، فضلًا عن التوسع في إنشاء الجامعات الأهلية التي بلغ عددها (27) جامعة، وفي الوقت نفسه ازداد عدد خريجي الجامعات بشكل سنوي، يقابل ذلك سوق عمل ضيق ومحدود، لا يتناسب مع مخرجات الجامعات، وليست لديه القدرة على استيعابهم، مع ملاحظة أن التعليم الجامعي يتسم بتدني مستواه، وعدم قدرته على إيجاد كفاءات ومهارات علمية جديدة، وعدم مواكبته للتطورات العلمية الحديثة في عصر التكنولوجيا.

مخرجات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية

تعد اليمن من الدول التي يعاني نظام التعليم العالي فيها ارتفاع الطلب بشكل متزايد، مصحوباً بارتفاع الخريجين، إذ تشير الإحصائيات الرسمية الصادرة من المجلس الأعلى لتخطيط التعليم في الجمهورية

اليمنية أن عدد الطلبة الخريجين من التعليم العالي الحكومي (33771) للعام 2014م، (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ، 2015)، كما يشير تقرير تحليل الوضع الراهن للتعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية (2020) إلى أن مؤسسات التعليم العالي والجامعات الحكومية تفتقر إلى وجود قاعدة بيانات ومعلومات دقيقة موحدة للوزارة والوحدات التابعة لها والمؤسسات التعليمية، وإلى وجود قصور كبير في الإحصائيات ورصد المؤشرات في الجامعات الحكومية.

وفي هذا الصدد ونظراً إلى توقف إصدار المؤشرات الرسمية للتعليم العالي بسبب الأحداث التي تمر بها اليمن، مما تسبب في غياب مؤشرات عن مخرجات التعليم العالي منذ العام 2014، ذهبت دراسة الهتار (2021) إلى نمذجة دالة التخرج للتعليم العالي الحكومي، واستشراف آفاقها المستقبلية للمدة (2015 – 2030) على وفق أسلوب (بوكس – جينكنز) الذي أعتمد على ثلاثة مناهج هي المنهج الوصفي النمائي، ومنهج النمذجة، والمنهج الاستشرافي التنبؤي، وتوصلت الدراسة إلى ثلاثة سيناريوهات لأعداد الخريجين عند حلول عام 2030: السيناريو الأول أن يصل عدد الخريجين كحد ادنى في العام 2030م إلى (33448) طالباً وطالبة، والسيناريو الثاني أن يصل عدد الخريجين في العام 2030م إلى (45129) طالباً وطالبة، وأما السيناريو الثالث ففيه يكون ارتفاع معدل النمو للتخرج في التعليم العالي الحكومي عن طريق التوسع في الجامعات الحكومية والكليات والأقسام وارتفاع معدل الالتحاق بالجامعات الحكومية وزيادة النفقات التعليمية، وقد يكون هذا التوسع على حساب جودة ونوعية التعليم الجامعي الحكومي، ويتوقع أن يصل عدد الخريجين كحد أعلى في العام 2030م إلى (56811) طالباً وطالبة (الهتار، 2021).

واقع سوق العمل في اليمن

يتسم الاقتصاد اليمني بالضعف، ومن أبرز مظاهر ضعفه عدم قدرته على الامتصاص الكامل للقوى العاملة علاوة على عدم تنوع هياكل الإنتاج ، وعدم الاهتمام ببناء القدرات المؤهلة، فمؤشرات سوق العمل تشير إلى ارتفاع البطالة بين أوساط خريجي الجامعات، لاسيما في التخصصات المتكررة، كالتربية والآداب والشريعة والقانون وبعض تخصصات الاقتصاد والتجارة والعلوم والإدارة ، وذلك لندرة فرص العمل في الشركات والمنشآت لخريجي تلك التخصصات، وتخلي الحكومة عن التزامها بتوظيف خريجي الجامعات منذ عام 1995 إلا في الحدود الدنيا في مجالي الصحة والتعليم.

تشير تقديرات مسح القوى العاملة للعام 1999 إلى أن عدد الأفراد الذين في سن العمل من السكان يصل إلى (9.8) ملايين شخص (من سن 15 فأعلى) منهم (6.3) ملايين كانوا ضمن القوى العاملة و (470000) من العاطلين وفي عام 2004 وصل عدد الأيدي العاملة في اليمن إلى (7.5) ملايين شخص وهي في تزايد مستمر بنسبة (3.3) سنويا وقد تحقق النمو الاقتصادي في المدة الأخيرة بشكل أساسي نتيجة لعائدات النفط في الوقت الذي أخفقت فيه القطاعات الأخرى في أدائها للوصول إلى الأهداف المحددة وللنمو فيها. فعلى المستوى الأكثر صغرا تبلغ نسبة المنشآت الجديدة التي يتم تأسيسها (4 ٪) فقط كما أن عدد فرص العمل في هذه المنشآت صغير أيضا (5.2) وظيفة لكل (100) منشأة ومن ثم فإن العبء لتوليد فرص عمل جديدة أكثر سنويا سيقع على عاتق منشآت عاملة (منظمة العمل الدولية، 2014).

تشير البيانات أن ما يقرب من 205000 من الأشخاص العاملين كانوا يعملون في وظائفهم الرئيسة في مهن ينخفض فيها مستوى المهارات المطلوبة عن مستواهم التعليمي، وهذا العدد يمثل نحو 4.3٪ من إجمالي السكان المشتغلين (أي زيادة في المؤهلات). وتتضمن الفئة الرئيسة أشخاصاً بدرجات جامعية يعملون في مهن تنخفض فيها شروط المهارات، ومعظمهم عملوا كفنيين أو كمساعدين لأصحاب المهن الفنية. على الطرف الآخر كان هناك أكثر من 8.4 ملايين شخص يعملون في مهن ترتفع فيها شروط المهارات المطلوبة عن مستواهم التعليمي (أي قصور مؤهلات) وهؤلاء يمثلون نحو 80٪ من إجمالي السكان لمشتغلين. والخلاصة أن غياب التوافق في المؤهلات قد أثر في ما يقرب من 83٪ من السكان العاملين في وظائفهم الرئيسة (منظمة العمل الدولية، 2014).

نتائج الدراسة

السؤال الأول : ما الاسباب التي تكمن وراء اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل في الجمهورية اليمنية؟

للإجابة عن السؤال الأول اطلع الباحثان على الدراسات السابقة والتقارير المنشورة التي تناولت موضوع الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل، واستخلاص الأسباب الآتية:

1. غياب التنسيق بين أصحاب المصالح الرئيسين

في المتوسط فإن ثلث الشباب العاطلين من العمل هم خريجو جامعات، على الرغم من أن بعض الشركات تقول بأنها لا تجد من يملأ شواغرها. فنحو 40 في المئة من أصحاب العمل في منطقة الشرق الأوسط يجعلون عدم التوافق بين المهارات عائقا رئيساً لممارسة الأعمال التجارية والنمو. وعلى الرغم من الجهود الكثيرة المبذولة لمعالجة مشكلة الفجوة في مهارات التوظف، فمازال هناك تحد كبير يتعلق بالتنسيق بين أصحاب المصالح الرئيسين (البرادعي وقدري، 2022).

2. عدم ملاءمة المناهج لاحتياجات سوق العمل

وعلى وفق مناقشات مجموعات التركيز، يرى أصحاب المصالح أن المناهج الحالية لا ترتبط بسوق العمل، لأن المؤسسات التعليمية لا تواكب التطورات في سوق العمل. فهناك قطاعات جديدة، وأنواع جديدة من الوظائف التي بدأت في الظهور، وهناك حاجة كبيرة إلى قيام المؤسسات التعليمية بتوجيه اهتمامها لمعالجة هذا القصور في مناهجها الدراسية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إيجاد توصيف وتصنيف للمهن والوظائف المطلوب إعداد خريج مؤهل لها، وأن تشمل المناهج المعارف والمهارات اللازمة والمتوافقة مع متطلبات سوق العمل، ومشاركة المختصين والفنيين والخبراء من سوق العمل في تطوير هذه المناهج، ومرونة المناهج لتسهيل عملية التطوير بشكل مستمر بما يتوافق مع المستجدات المتسارعة لسوق العمل المحلية والأقل يمية وحتى العالمية، وعمل ملاحق للمناهج يمكن تغييرها وتعديلها بسهولة لتوافق متطلبات السوق. علاوة على ذلك، تركز المناهج في الغالب على المهارات التقنية، دون غيرها من المهارات الأخرى التي يفتقر إليها خريجو الجامعات، مثل اللغة، والمهارات الشخصية، وغيرها. ونتيجة لذلك يعاني الطلاب صدمة الواقع العملي بمجرد تخرجهم، وبدء عملهم، لأنهم يدركون عندئذ أنهم اعتمدوا بشكل كبير على الدراسات النظرية الأكاديمية في أثناء سنوات دراستهم الجامعية، وهي بعيدة كل البعد عن متطلبات سوق العمل، وعلاوة على ذلك، يُعد تغيير المناهج الدراسية في مؤسسات التعليم العالي العامة أمرًا صعبًا، إذ يجب أن يمر أي تغيير بعملية مراجعة معقدة، فضلًا عن المقاومة التي يبديها أعضاء هيئة التدريس عادة تجاه أي تدخل أو تغيير مقترح في مناهجهم الدراسية.

3. سيطرة منهجية التدريس التقليدية وغياب التدريب العملي:

يركز نظام التعليم التقليدي الحالي بدرجة أكبر على الحفظ، وهو ما يسهم في الجودة المنخفضة للنظام التعليمي بشكل عام، ولا يعمل على إعداد الخريجين لبيئة العمل المهنية بواسطة أساليب موجهة نحو التطبيق. ولكي تسد هذه الفجوة، يجب على الخريجين الالتحاق في برامج التدريب التأسيسي بمنظمات العمل لبضعة أشهر، قبل البدء في أي وظيفة. وعلى الرغم من التشابه بين المناهج اليمنية والدولية، فإن أساليب التدريس في الجامعات اليمنية لا تجعل الطلاب يعتمدون على أنفسهم ، ولا تجعلهم قادرين على البحث عن المعلومات بمفردهم. إذ توجد مشكلة في حزمة مهارات الخريجين الجدد، فيمكن اكتساب المعرفة من الكتب، والدورات التدريبية، والدراسات، ولكن يجب الممارسة لاكتساب المهارات، وبالتالي تكون أكثر صعوبة في اكتسابها، وقد تستغرق عملية اكتسابها وقتا طويلًا. ولا تقوم المناهج الدراسية وأساليب التدريس الحالية بتزويد الطلاب بالمنظور العملي

للأمور، لذا ينتهي الأمر بحرمان الخريجين من المعلومات الأساسية المتعلقة بالممارسة العملية اللازمة في سوق العمل.

وعلى وفق الكثير من الدراسات تشمل التحديات الرئيسة في المنهجيات والأدوات التعليمية - التي تسهم في إيجاد فجوة بين المخرجات التعليمية وبين احتياجات سوق العمل - ما يأتي:

- غياب التدريب العملي في أثناء سنوات الدراسة، ولا توجد جوانب عملية كافية في المناهج الدراسية.
- عدم تنظيم رحلات تعليمية إلى مختلف القطاعات والشركات.
- لاتوجد مختبرات بحثية مجهزة بأحدث المعدات.
- معظم مشروعات التخرج التي يقوم بها الطلاب متكررة وتقليدية ولا ترتبط باحتياجات سوق العمل وتطوره.

4. قصور في السياسات والتدخلات الحكومية.
5. عدم الاستقرار السياسي، والذي يمكن القول إنه العائق الرئيس لتحسين خدمات التعليم.
6. ضعف في سياسات التعليم العالي التي تقيد من حرية الجامعات مما يفرض عليها أسلوباً واحداً ونمط سياسات واحدة على كل الجامعات اليمنية.

السؤال الثاني: ما الحلول والمقترحات الممكنة لسد الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل في الجمهورية اليمنية؟

للإجابة عن هذا التساؤل اقترح الباحثان خطوات عملية للمواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل نوردها على النحو الآتي:

1. مراجعة سياسات التعليم العالي وتحديثها وخططه بما يواكب المتغيرات التي يشهدها الوطن والمتطلبات التي يفرضها التقدم العلمي والتطور الحضاري.
2. الحاجة إلى وضع أنظمة ملائمة للحوكمة، والإدارة ، والتمويل، وضمان الجودة؛ لتمكين الجامعات من تأدية رسالتها فيما يخص احتياجات المجتمع وسوق العمل.
3. إنشاء منصة لتدريب الطلبة؛ لإكسابهم مهارات عملية وثيقة الصلة بسوق العمل اليمني؛ عن طريق تبني عقلية ومنهج تعليميّ جديد يبرز ويؤكد أهميّة حل المشكلات بشكلٍ عملي، وترجمة المعرفة النظريّة في واقع الحياة اليوميّة بدلا من التركيز على الحفظ والتلقين في برامج التعليم العالي، بحيث تدرك مؤسسات التعليم العالي أن وجود علاقة وثيقة مع سوق العمل والتدريب على المهارات العملية هو أمرٌ أساسيٌّ وضروريّ لتوظيف الخريجين وتمكينهم من تأدية دور مهم وإيجابي في المجتمع.
4. تبني مشروع الانتقال من التعليم إلى سوق العمل، والذي سيعمل على تجسيد الشراكات بين مؤسسات التعليم العالي وجهات التوظيف؛ لما لها من تأثير في جعل برامج مؤسسات التعليم العالي على انسجام مع احتياجات سوق العمل؛ إن معرفة المؤهلات المطلوبة لسد الشواغر الوظيفية المتوقع استحداثها في سوق العمل، من المؤشرات المهمة لمؤسسات التعليم الجامعي والجهات ذات العلاقة لتنمية الموارد البشرية، وهذا ما يؤكد أهمية أن تتعاون إدارة مؤسسات التعليم الجامعي والقطاعات الاقتصادية المختلفة في اليمن، ونظراً إلى أهمية مخرجات التعليم الجامعي لصانعي السياسات الاقتصادية والتعليمية من حيث نوعيتها وتأهيلها، وكون هذه المخرجات أهم مشكلة تواجهها الجامعات بسبب غياب العلاقة والتخطيط والتنسيق بين مؤسسات التعليم الجامعي وبين متطلبات سوق العمل والتنمية، كما تكمن الصعوبة في إيجاد علاقة مستمرة ومناسبة لتمكين مخرجات التعليم الجامعي من الحصول على فرص عمل في سوق العمل، علاوة على تأهيلهم نوعياً لتلبية التطور التقني، فإن تبني مثل هذا المشروع سوف ييسر عملية إصلاح الكثير من البرامج التعليمية، سواء في الجامعات أم الكليات. كما يساعد في إيجاد علاقة مستمرة ومناسبة بين مؤسسات التعليم الجامعي

وسوق العمل، فضلا عن البيانات الأولية التي سيوفرها بواسطة الاستغلال الأمثل لما تنطوي عليه الشراكات فيما بين الجامعات والكليات من جهة، وشركات القطاع الخاص من جهة أخرى، ودور الأخيرة في مراجعة المناهج وإصلاحها، وتوفير تدريبات عملية وفرص تدريب على رأس العمل للطلاب والخريجين.

5. إنشاء نظام لمتابعة الخريجين، يكون تفعيله في كل مؤسسات التعليم العالي في اليمن، وجعله متاحاً لجميع الكليات؛ مثل هذا النظام يتيح عملية جمع البيانات عن الخريجين وتحليلها ونشرها بهدف رصد نتائج البرامج التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي ومتابعتها ، وتوظيفها في بلورة السياسات التعليمية وتنفيذها .
6. إنشاء شراكات بحثية مع المؤسسات التعليمية الدولية؛ لدعم تطوير القدرات البحثية في اليمن، إيماناً بما ينطوي عليه البحث عن مكامن لفتح آفاق أسواق جديدة، وبالتالي إيجاد فرص عمل جديدة.
7. رفع مستوى الوعي بين شركات القطاع الخاص ذات الصلة عن إمكانات ومزايا التعاون مع مؤسسات التعليم العالي في مجال التعليم.
8. تعزيز نطاق دور المراكز الجامعية للتطوير المهني وتوسيعها ؛ من أجل تقديم الخدمات، مثل التدريبات، وورش بناء القدرات للطلاب والخريجين، وخدمات الإرشاد والتوجيه المهني، ومعارض التوظيف، وتنسيق فرص التوظيف والتدريب في سوق العمل.
9. الدعم التقني لمؤسسات التعليم العالي لتعزيز الشراكات والتدريب الداخليّ، مع التركيز على تمكين الكليات للمشاركة الفاعلة.
10. اعتماد آليات ووسائل لتقييم مخرجات التعليم العالي، بهدف قياس مدى تأثير العمليات التي تجري على مدخلات ذلك التعليم في مؤسسات التعليم العالي، وبما يخدم حاجة السوق من الكفاءات ذات الإنتاجية العالية.
11. الحاجة الماسة إلى تعديل التشريعات الحاكمة للمنظومة، لإعطاء سلطات حقيقية للقيادات الجامعية، تمكنهم من إحداث التغييرات المطلوبة لتحسين جودة الأداء بها.
12. تتطلبُ أي مبادرة جديدة لمعالجة مسألة إيجاد فرص العمل في اليمن مستوى عالياً من الإجراءات المنسقة. ومن أجل معالجة مسألة إيجاد فرص العمل لا بدّ من معالجة أقل ها الإجراءات المنسّقة الثلاث: أولاً: إيجاد طرائق وأنماط جديدة للتعاون بين القطاعين العام والخاص لتحديد فجوات العرض والطلب في سوق العمل بشكلٍ أكثر كفاءة ومنهجية؛ وثانياً: جعل التنفيذ أكثر مرونةً لتخصيص التدريبِ على المهارات المستهدفة، الأمر الذي سيسهم في سد هذه الفجوات؛ فمن الضروري توفير هذا التدريب في الوقت المناسب وبطريقةٍ قابلة للقياس، بحيث يسمح بتقييم دعم الاستجابة لمهارات هذا التدريب؛ لمواجهة الطلبَ المتغيّر باستمرار في السوق؛ وثالثاً: توفيرُ أدوات تمويل تكميلية؛ للتخفيف من التشرذم الحاصل، والأخطار التي تحد من زيادة استثمارات القطاع الخاص، اللازمة لتوليد النمو، وايجاد فرص عمل جديدة.

المراجع:

1. الأيوبي، منصور محمد علي، (2011). ملاءمة خريجي التعليم الفلسطيني لمتطلبات سوق العمل في ظل المتغيرات العالمية، كلية التقنية فلسطين.
2. البرادعي، ليلى، وقدري، محمد (2022). ورقة سياسات: سد فجوة مهارات التوظف في التعليم العالي في مصر. الجامعة الأمريكية بالقاهرة.
3. حجازي، حسن (2016). مواءمة مخرجات التعميم واحتياجات سوق العمل دراسة تحليلية نموذج سورية خلال الفترة (2001 – 2010)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (38)، العدد(5).

4. الشهاري، شرف أحمد، والقيلي، زيد علي(2013). دور التعليم العالي في خدمة المجتمع في الجمهورية اليمنية، مجلة الأندلس للعلوم الاجتماعية والتطبيقية، المجلد الخامس، العدد العاشر.
5. الذيفاني، عبد الله أحمد.(2006). واقع التعليم العالي في اليمن واتجاهات إصلاحه وتطويره، مجلة بحوث جامعة تعز، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد(8)، 275 – 316.
6. قاسم، ردفان عبدالحبيب عبدالله (2023). أثر مخرجات التعليم الجامعي على سوق العمل في الجمهورية اليمنية للفترة (1998-2012)، مجلة جامعة عدن للعلوم الإنسانيّة والاجتماعية، المجلد (4)، العدد(2).
7. التريكي، مصطفى الصغير، والنقراط، أحمد محمد (2013). نتائج دراسة أداء خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية ومتطلبات سوق العمل (GTZ)، مجلة الجامعة، المجلد (15)، العدد(2).
8. ضمايرة، جيهان، وضمايرة، روان (2020). الإستراتيجيات المقترحة للحلقة المفقودة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، المجلد (8)، العدد(3).
9. المسهلي، أمة الله دحان (2022). درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالجمهورية اليمنية: جامعة حجة نموذجاً. المجلة العلمية، المجلد (38)، العدد(1).
10. متولي، إسماعيل (2014). توطين الفرص الوظيفية بين ملائمة المخرجات التعليمية وهيكلة التخصصات العلمية، جامعة طيبة، المدينة المنورة .السعودية.
11. المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، (2015)، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله وأنواعه المختلفة للعام 2013-2014.
12. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (2010). مشروع تحسين جودة التعليم العالي بالجمهورية اليمنية.
13. المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل(2007). مخرجات التعليم الجامعي وعلاقته بسوق العمل والتنمية، صنعاء، ص22.
14. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (2020)، تحليل الوضع الراهن للتعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية.

عزيز محمد عمر سالم معافى

- يحمل دكتوراه الأصول والإدارة التربوية من جامعة عدن.
- عمل في مكتب التربية والتعليم عدن متدرجاً منذ 1996 – 2015م (معلماً، وموجهاً، ومدرباً لمادة اللغة العربية ومديراً لإدارة التدريب والتأهيل).
- يعمل حالياً كباحث أول ورئيساً للمكتب الفني بمركز البحوث والتطوير التربوي – عدن 2015 – 2024م).
- عضواً في اتحاد استشاري الجودة العرب.
- استشاري تطوير أعمال وبناء قدرات لدى العديد من المنظمات الدولية والمحلية والقطاع الخاص في بناء أنظمة الجودة آيزو 9001:2015.
- إجراء الدراسات العلمية والأبحث المسحية وتقييم السوق.
- التخطيط الإستراتيجي.
- البناء المؤسس.
- التطوير الإداري وإدارة اسامرارية الأعمال.

مفاهيم التوجيه والارشاد المهني وإدماجها ضمن مقررات التعليم الثانوي على وفق متطلبات سوق العمل

د. عزيز محمد سالم معافى
مركز البحوث والتطوير التربوي – عدن
عدن – اليمن
Muafa1975@gmail.com

ملخص الورقة :

تهدف هذه الورقة إلى إبراز أهمية التوجيه والارشاد المهني في التعليم الثانوي وأهمية تضمين مفاهيمه في المقررات الدراسية ، لطلبة التعليم الثانوي ولتحقيق هذا الهدف فقد سُئل 400 طالب وطالبة من المستوى الثاني والثالث الثانوي من مدارس التعليم الثانوي في محافظة عدن للعام الدراسي 2023 م موزعين على (8) ثانويات عن مدى احتياج طلبة التعليم الثانوي لمفاهيم التوجيه والإرشاد المهني في المناهج الدراسية ؟

وبعد تحليل البيانات، توصل إلى أن مفاهيم التوجيه والإرشاد المهني تكاد تكون معدومة في المناهج الدراسية للتعليم الثانوي، حيث جاءت بمستوى (ضعيف)، بمتوسط حسابي (2.455) وبنسبة مئوية (49.10) وانحراف معياري (0.407) .

الكلمات المفتاحية : مفاهيم التوجيه والإرشاد المهني، المناهج الدراسية ، طلبة التعليم الثانوي.

تقديم:

إن العالم في زيادة مضطردة في عدد سكانه، وهذه الزيادة ستتأثر منها بالدرجة الأول ى الدول النامية، ومن هذه الدول اليمن وفي هذا الصدد يتردد السؤال : كيف يمكن أن تجد دول العالم لاسيما الدول النامية منها أعمال اً تستوعب هذه الأعداد المتزايدة من السكان؟ ومن أين ستأتي المهن الجديدة لتستوعب هذا الكم المتزايد من البشر؟ حيث نجد أن الآلة والتقنية والحاسوب أخذ يحل محل الأيدي البشرية ، مما يترتب على هذا أعداد متزايدة من السكان العاطلين من العمل ، وهذا يدل على عدم التوافق بين برامج التعليم ومتطلبات سوق العمل ، وهذا يستدعي بالضرورة إيجاد توجيه مهني فعال يؤدي إلى التكامل والانسجام بين مناهج التعليم وحاجات المجتمع من المهن المختلفة وإذا حلت البطالة بمجموعة من الأفراد نتيجة لنقص في التوجيه والإرشاد المهني ، فأن هذا سينعكس سلباً على الأفراد أولاً ، وعلى استقرار المجتمع ثانياً . (1)

ونحن إذ نعيش حالة من الاضطرابات المختلفة سياسياً ، واقتصادياً ، واجتماعياً ، فإننا أكثر ما نكون في حاجة ماسة لوجود أنشطة صفية و اللاصفية ضمن مناهج التعليم تهتم بمفاهيم التوجيه والإرشاد المهني في مدارسنا الثانوية والتي بد ورها سوف تسهم في مساعدة الطلاب على اتخاذ قرارهم المهني المستقبلي ، والتي بالإمكان أن تسهم في تخفيف البطالة بين أوساط الشباب . اذ تشير بعض الاحصائيات إلى أن النسبة وصلت إلى 70٪ في دولة يعد الشباب فيها أكبر الشرائح السكانية حيث كانت قبل حرب (2015م) تقدر بحسب مسح منظمة العمل الدولية بـ45 ٪ عام 2014م. وفي آخر تقرير حكومي قدم للأمم المتحدة عام 2018م وصلت إلى 70٪ وعليه فلم يعد مقبولا اقتصار وظائف التربية على نقل التراث والمعرفة من جيل إلى جيل، ولم تعد التربية إعداداً للحياة ، بل اصبحت هي الحياة ، وتعددت وظائف التربية لتشمل الإعداد لسوق العمل، والانفتاح على المجتمع ومحاولة حلول مشكلاته وتحقيق توافق بين الفرد وطموحاته من جهة وبيئته من جهة اخرى.

المشكلة :

يعد التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم سببا أساسيا في العمل على استثمار طاقات الفرد وإمكاناته، وذلك عن طريق المهنة أو الوظيفة التي أصبحت تشغل حيزا كبيرا من جهد الفرد ووقته، وفي هذا الإطار فإن التغيرات الراهنة في المجال المهني وظهور مهن جديدة قد زادت الحاجة إلى أهمية تضمين مفاهيم التوجيه والإرشاد المهني، ضمن مقررات التعليم الثانوي ، حيث برز الاهتمام بالتوجيه المهني منذ أواخر القرن العشرين لاسيما في البلدان الصناعية التي تطورت فيها حركة الصناعة، وأصبحت الصناعة سمة هذه البلدان ، فهناك حاجة ملحة لضرورة وجود عملية التوجيه والإرشاد المهني ولاسيما في المؤسسات التي تسهم بشكل فعال في إعداد الفرد ودخوله لعالم الأعمال ومن بين هذه المؤسسات "المدرسة" ، باعتبارها البيئة المناسبة التي من شأنها أن توفر للتلميذ فرصا كافية ليتعرف على قدراته وميوله قبل أن يتخذ قرارا نهائيا بخصوص المهنة التي يود ممارستها ، وكذلك ليختبر المهارات التي تتوافق مع هذه القدرات والميول في شتى مجالات سوق العمل ، وتعد مرحلة التعليم الثانوي من بين المراحل التي تتطلب اهتماما كبيرا في التوجيه المهني الذي يكون مفيدا بالنسبة إلى التلاميذ قبل اختيارهم لفروع التخصص في مرحلة التعليم الثانوي، وقبل اختيارهم لتخصصاتهم الجامعية أو المعاهد العليا . (2)

ويمكن تحديد المشكلة في السؤال الآتي :

- ما مدى احتياج طلبة التعليم الثانوي لمفاهيم التوجيه والإرشاد المهني في المناهج الدراسية ؟

المتطلب الأول : أهمية تضمين مفاهيم التوجيه والإرشاد المهني في مقررات التعليم الثانوي

أولاً : أهمية التوجيه والإرشاد المهني في التعليم الثانوي :

إن تضمين مفاهيم الإرشاد والتوجيه المهني في مقررات التعليم الثانوي يعد ضروريًا لأسباب عديدة منها:

1. تطوير الذات: يساعد الإرشاد المهني الطلاب على فهم قدراتهم وميولهم، ويعمل على تنمية هذه القدرات بشكل يساعدهم على اختيار المهنة التي تناسبهم مستقبلا .

2.تحقيق الأهداف : يساعد التوجيه المناسب للطلاب من قبل المرشدين على تحقيق أهدافهم، حيث يتعرف الطلاب إلى ما يجب عليهم فعله وكيفية القيام بالأشياء بأفضل طريقة ممكنة .(3)

3. التكيف المهني : عن طريق مفاهيم التوجيه و الإرشاد المهني، يتمكن الطالب من اتخاذ القرار المهني السليم، واختيار المهنة المناسبة لقدراته وميوله، والإعداد لها، والالتحاق بها، بما يحقق التوافق المهني، ويزيد احتمالات النجاح والتقدم والتطور.

4.الإرشاد الأكاديمي: يؤدي الإرشاد الأكاديمي دورًا مهمًا في نظام المقررات وعلاقته بالتوجيه المهني، حيث يساعد الطلاب على اختيار الكليات التي تناسب احتياجاتهم ومتطلباتهم.(4)

ثانياً : الأهداف :

أهداف تضمين مفاهيم التوجيه والإرشاد المهني في مقررات التعليم الثانوي:

1- مساعدة الطلبة على معرفة ميولهم المهنية وتحديدها .
2- تزويد الطلبة بأسماء المهن ومطالبها التي تتفق و ميولهم.
3- مساعدة الطلبة على المواءمة بين ميولهم واستعداداتهم ، ومطالب الأعمال بالمهن المتاحة.
4- مساعدة الطلبة على اختيار المقررات الدراسية التي تؤهلهم لمهنة المستقبل.
5- مساعدة الطلبة على اتخاذ القرار المهني باختيارهم لمهنة المستقبل (5)

ثالثاً: الأسس والمبادئ للتوجيه والإرشاد المهني:

إن عملية تضمين مفاهيم التوجيه والارشاد المهني في مقررات التعليم الثانوي ليست بالعملية التي تعتمد على الاجتهاد والرغبات الشخصية ، وإنما هي عملية منظمة ومخططة تستند إلى أسس عديدة أهمها:

- النظر إلى طالب التعليم الثانوي بأنه ذاتية متميزة ، وبالرغم من التشابه بين البشر جميعا في شخصياتهم ، فأن ثمة فروقًا بينهم في النواحي الجسمية والعقلية و الانفعالية .
- احترام طالب التعليم الثانوي والاعتراف بكرامته وحقه في اختيار المهنة المناسبة .
- مساعدة طلبة التعليم الثانوي على تبني الموضوعية والعلمية في تفكيرهم وسلوكهم بدلاً من الطموح الذي لا يستند إلى أساس واقعي .
- مساعدة طلبة التعليم الثانوي التعرف إلى مصادر قوتهم وضعفهم عند اتخاذ القرار المناسب لاختيار المهنة المناسبة
- التعريف بالخيارات المتوافرة أمام طلبة التعليم الثانوي بعد إكمال تعليمهم ومنها مشكلات البطالة.
- إن التوجيه والإرشاد عملية مستمرة في النظام التربوي بمفهومه الشامل ، وعلى ذلك يجب أن يكون هناك توجيه مهني في المدرسة ، ثم في الجامعة ، ثم في المجتمع بعد التخرج من الجامعة .
- إن عملية التوجيه المهني ليست قراراً آنياً ، ولكنها عملية متكاملة تستغرق سنوات، يتمكن الطالب عن طريقها إدراك ذاته وقدراته واستعداداته وميوله . (6)

رابعاً : برامج التوجيه والإرشاد المهني في التعليم الثانوي :

يفتقر الكثير من الطلاب في مرحلة التعليم الثانوي إلى الخبرة والتجربة في اتخاذ القرار والتخطيط للمستقبل، مما يجعل الحاجة ماسة إلى البرنامج الإرشادي الذي يساعد في تحسين مستوى اتخاذ القرار المهني، حيث ينظم برامج التوجيه والإرشاد المهني والتخطيط لها لأغراض المؤسسات التعليمية في ضوء الحاجة ، فقد تكون هذه البرامج عامة وشاملة بحيث تطبق في مرحلة طويلة من التهيئة والإعداد ، وقد تكون محدودة ومقننة ومرحلية ، بحيث تنفذ في مدة زمنية قصيرة نسبياً لتحقيق أهداف فرعية وآنية، ومهما كان حجم البرنامج وغايته ، فلابد من أن يؤخذ في الاعتبار عدد من الأمور والمسلمات ، أهمها أن أي برنامج إرشادي مهني لابد أن يعكس حاجات المجتمع وقيمه ، وفي الوقت نفسه يعالج المشكلات الخاصة بالفرد . (7)

فالتوجيه والإرشاد يبدأ قبل اختيار المهنة والتربية المهنية، ويستمر مع العمل والرقي به، مع أن التدريب الفعلي على مهنة معينة يعد تربية مهنية أو تأهيلاً مهنياً ، إلا أنه يتوقف النجاح في التربية المهنية والتأهيل على صحة الاختيار المهني والنجاح في التربية والتأهيل المهني يعد تأكيداً لصحة الاختيار المهني، إن الإرشاد يوضح للفرد نواحي القوة والضعف لديه وكيفية استغلالها بما يتلاءم والتغيرات التي تطرأ في عالم العمل ومجال مهنته. (8)

خامساً: أهمية مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل:

إن تلبية متطلبات سوق العمل ضمن مخرجات التعليم لها أهمية كبيرة لأسباب عديدة ممكن نذكر بعضها كمثال لا الحصر على النحو الآتي:

1. تحقيق التوافق بين التعليم والتوظيف: يعد سوق العمل المؤشر والمحك الفعلي في الحكم على مخرجات التعليم ومواصفات الخريجين ومدى ملاءمتهم لسد احتياجاته ومتطلباته .
2. تحقيق الجودة في التعليم: مخرجات التعليم هي المقياس الحقيقي للحكم على جودة التعليم على وفق المعايير الأكاديمية المحلية والعالمية التي يحتاجها سوق العمل.

3. تحقيق الاستدامة المالية وتقليل البطالة: إن تقليص وسد الفجوة بين مخرجات التعليم الأكاديمي ومتطلبات سوق العمل، تعد رغبة وطموح يسعى لها أي بلد يرغب بالنهوض أو يسعى لتحقيق الرفاة الاقتصادي وذلك بواسطة التركيز على جودة مخرجات التعلم، وضرورة توافق المعارف والمهارات للطلبة مع المتطلبات الوظيفية والمهنية.(9)

4. تحقيق التنمية الاقتصادية: تعد الجامعات شريكاً وطنياً في تحمل المسؤولية برفدها للكفاءات والكوادر البشرية المدربة والمؤهلة لتكون طرفاً في تحمل المسؤولية التي بدورها تقوم على تنمية سوق العمل وتطويره والنهوض بكافة قطاعاته بفاعلية واقتدار.

5. تحقيق التطور والتحديث المستمر: يجب على مؤسساتنا التربوية والتعليمية الوطنية العمل على إجراء مراجعة دورية لخططها واستراتيجياتها فيما يخص مخرجاتها التعليمية في كل عام دراسي ولكل برنامج أكاديمي.

6. أهمية التعاون بين الجامعات وسوق العمل لضمان تحقيق أهداف التنمية. (10)

متطلبات سوق العمل المحلي

هناك الكثير من التخصصات المهنية الدقيقة التي يتجه نحوها العالم اليوم عوضا عن المسميات العامة التي كانت سائدة سابقا التي يحتاجها السوق المحلي في الوقت الحالي التي ممكن أن تكون ضمن الخيارات المهنية المستقبلية بالنسبة إلى طلبة التعليم الثانوي والتي يمكن التعرف إليها عبر مناهجهم الدراسية وأنشطتهم الصفية واللاصفية داخل المدرسة عن طريق برامج ومقاييس التوجيه والإرشاد المهني، والتي يحتاجها السوق ومنها ومن أبرز تلك التخصصات:

هندسة الميكاترونكس، هندسة المعدات الطبية، الذكاء الاصطناعي والربوتات، الذكاء الاصطناعي وعلم البيانات، الأمن السيبراني، انترنت الأشياء، تقنية المعلومات، الجرافيكس والوسائط المتعددة، الأعمال والتجارة الإلكترونية، الاتصال والتسويق الإلكتروني، إدارة الأعمال الدولية، برمجة المواقع برمجة التطبيقات، المحاسبة العملية ، محاسبة التكاليف ، نظم الجودة الدولية بأنوعها، المراجعات والتدقيق المالي والإداري، إدارة اللوجستيات ورأس المال البشري إدارة سلاسل التوريد، إدارة الاستمرارية الأعمال والإعلام ..إلخ

المتطلب الثاني: مؤشرات احتياج طلبة التعليم الثانوي لمفاهيم التوجيه والإرشاد المهني في المقررات الدراسية

لا يمكن الوصول إلى قناعات مؤكدة بأهمية تضمين مفاهيم التوجيه والإرشاد المهني في مقررات التعليم الثانوي دون تحليل بعض المؤشرات التي تؤكد أهمية ذلك ، فقد أخذت عينة عشوائية من طلبة التعليم الثانوي بلغت (400) طالب وطالبة موزعة على ثماني ثانويات في محافظة عدن والجدول الآتي يوضح نسبة الذكور إلى الإناث(11).

جدول رقم (1): يوضح توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنس

المتغيرات		العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	195	٪ 48.8
	أنثى	205	٪ 51.2
المجموع		400	٪100

و قد وجه لهم السؤال الآتي (ما مدى احتياج طلبة التعليم الثانوي لمفاهيم التوجيه والإرشاد المهني في المناهج الدراسية؟) حيث أجيب عن هذا السؤال بواسطة تصميم أداة (استبيان) مكونة من (12) فقرة واستعمل فيها مقياس لكرت الخماسي لحساب التكرارات على النحو الآتي:

جدول رقم (2) يوضح فقرات قياس الاحتياج لمفاهيم التوجيه والإرشاد المهني ضمن المناهج الدراسية

تحليل النتائج

الرقم	الفقرات	درجة توافر مفاهيم التوجيه والإرشاد المهني في المناهج الدراسية للتعليم الثانوي				
		عالية جدًا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدًا
1	يساعدني المنهج الدراسي على تكوين فكرة واضحة عن عالم الأعمال والمهن					
2	اكتسبت من الأنشطة الصفية مهارة كتابة السيرة الذاتية					
3	تساعدتني الأنشطة اللاصفية على تحديد نقاط القوة والضعف لدي بشكل جيد					
4	توجد علاقة بين نقاط قوتي وخياري لمهنة المستقبل					
5	أستعمل في بعض الأنشطة الصفية مقاييس الميول المهنية لتحديد ميولي المهني					
6	تتوفر بعض الإرشادات المهنية في المجلات الحائطية في ساحة المدرسة.					
7	أحصل على برنامج إرشادي في المدرسة يساعدني على الاختيار المهني					
8	توجد فجوة بين الأنشطة التعليمية وبين احتياجات سوق العمل					
9	اكتسبت ميولي المهني عن طريق المواقف التعليمية داخل المدرسة.					
10	أمتلك خيارات دراسية ومهنية واضحة بعد إنهائي الثانوية العامة					
11	المواد التي أدرسها ليس لها علاقة بمستقبلي المهني					
12	توجد لدي حاجة ماسة للحصول على توجيه وإرشاد مهني لاختيار مهنتي المستقبلية					

حللت النتائج للإحصاءات الوصفية لفقرات السؤال (ما مدى احتياج طلبة التعليم الثانوي لمفاهيم التوجيه الإرشاد المهني في المقررات الدراسية) ؟ بواسطة استعمال الحزم الإحصائية ضمن برنامج (SPSS) وقد كان الحكم على الفقرات عن طريق استعمال المحك المعياري الآتي :

جدول رقم (3) يوضح مقياس الحكم على مستويات الإجابة لدى طلبة التعليم الثانوي

الاستجابة	ضعيفة جدًا	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جدًا
الدرجة	1	2	3	4	5
النسبة المئوية	٪20	٪40	٪60	٪80	٪100
التقديرات	1.80 – 1	2.60 – 1.80<	3.40 – 2.60 <	4.20 – 3.40<	5 - 4.20<

وكانت نتائج التحليل لاستجابة طلبة التعليم الثانوي على النحو الآتي :

جدول رقم (4) يوضح الإحصاءات الوصفية لفقرات مفاهيم التوجيه والإرشاد المهني في المناهج الدراسية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	متوسط حسابي	انحراف معياري	النسبة المئوية	الاتجاه
8	1	ساعدني المنهج الدراسي على تكوين فكرة واضحة عن عالم الأعمال والمهن المستقبلية	1.713	0.849	34.26	ضعيفة جداً
10	2	أكتسب من الأنشطة الصفية واللاصفية مهارة كتابة السيرة الذاتية	1.565	0.753	31.30	ضعيفة جداً
7	3	تساعدني الأنشطة الصفية واللاصفية على تحديد نقاط قوتي وضعفي بشكل جيد	2.000	0.96	40.00	ضعيفة
3	4	توجد علاقة بين نقاط قوتي وبين اختيار تخصصي الجامعي	3.415	1.068	68.30	عالية
12	5	أستعمل في بعض الأنشطة الصفية مقاييس الميول المهنية لتحديد ميولي المهني	1.390	0.787	27.80	ضعيفة جداً
11	6	تتوفر بعض الإرشادات المهنية في المجلات الحائطية في ساحة المدرسة .	1.485	0.704	29.70	ضعيفة جداً
9	7	أحصل على برنامج إرشادي في المدرسة يساعدني على اختيار التخصص الجامعي	1.632	0.845	32.64	ضعيفة جداً
2	8	توجد فجوة بين الأنشطة التعليمية داخل المدرسة وبين احتياجات سوق العمل	3.865	1.202	77.30	عالية
6	9	أكتسب ميولي المهني عن طريق المواقف التعليمية داخل المدرسة	2.163	1.027	43.26	ضعيفة
5	10	أمتلك خيارات دراسية ومهنية مستقبلية واضحة بعد إنهائي الثانوية العامة	2.965	1.295	59.30	متوسطة
4	11	المواد التي أدرسها ليس لها علاقة بمستقبلي المهني	3.262	1.274	65.24	متوسطة
1	12	توجد لدي حاجة ماسة للحصول على توجيه وإرشاد مهني لاختيار مهنتي المستقبلية	4.005	1.135	80.10	عالية
مفاهيم التوجيه والإرشاد المهني في المناهج الدراسية			2.455	0.407	49.10	ضعيفة

يلاحظ من الجدول السابق أن أعلى استجابة لأفراد العينة كانت على الفقرة رقم (12) ، التي تنص على (توجد لدي حاجة ماسة للحصول على توجيه وارشاد مهني لاختيار مهنتي المستقبلية) بمتوسط حسابي بلغ (4.005) وبنسبة مئوية بلغت (80.10) ، تلتها الفقرة رقم (8) التي تنص على (توجد فجوة بين الأنشطة التعليمية وبين احتياجات سوق العمل) بمتوسط حسابي بلغ (3.865) وبنسبة مئوية بلغت (77.30)، وتعزى هذه النتيجة إلى الرغبة العالية ، والحاجة الماسة لدى طلاب التعليم الثانوي في حصولهم على توجيه وإرشاد مهني لاختيار مستقبله الوظيفي ، كما أن هذه الرغبة تعكس افتقار المحتوى التعليمي، والأنشطة التعليمية ،إلى مفاهيم التوجيه والإرشاد المهني داخل البيئة التعليمية، وهذا ما يسبب حدوث فجوة بين الأنشطة التعليمية، وبين اتخاذ قراراتهم المهنية المستقبلية التي تلبي متطلبات سوق العمل.

في حين كانت أدنى استجابة لأفراد العينة على الفقرة رقم (5) التي تنص على (أستعمل في بعض الأنشطة الصفية مقاييس الميول المهنية لتحديد ميولي المهني) بمتوسط حسابي بلغ (1.390) وبنسبة مئوية بلغت (27.80) ، تلتها الفقرة رقم (6) التي تنص على (تتوفر بعض الإرشادات المهنية في المجلات الحائطية في ساحة المدرسة) بمتوسط حسابي بلغ (1.485) وبنسبة مئوية بلغت (29.70) ، وتعزى هذه النتيجة إلى افتقار مدارسنا إلى مقاييس الميول المهنية ، التي يكون العمل بها لأجل تحديد الميول

المهني لطلاب المرحلة الثانوية ، وإنه من المفترض أن تضطلع المدرسة بهذا الدور لما لذلك من أهمية، تنعكس مستقبلا على الخيارات المهنية لدى طلاب التعليم الثانوي، ومدى تأثير ذلك في حياتهم، وفي مستقبلهم المهني، وذلك ضمن أنشطة معدة لهذا الغرض كتعويض لحالة الضعف الموجودة داخل المنهج الدراسي، فيما له علاقة بمفاهيم التوجيه والإرشاد المهني، أو لندرة الأنشطة اللاصفية الموجهة لهذا الغرض كالمجلات الحائطية أو الفعليات التي تنفذها المدرسة، وذلك لعدم التخطيط لها من قبل القائمين على العملية التعليمة ، والتربوية أكان على مستوى المدرسة أوم مكاتب التربية أم وزارة التربية والتعليم.

كما يوضح الجدول أيضا أن المتوسط الحسابي ككل بلغ (2.455) وبنسبة مئوية بلغت (49.10) ، وهي نسبة في المستوى الضعيف مقارنة مع المحك المعياري وتعزى هذه النتيجة إلى ضعف و افتقار مناهجنا التربوية لمفاهيم التوجيه والإرشاد المهني، وقلة وجود مساقات مهنية مصاحبة للأنشطة التعليمة، تخدم طلابنا داخل الثانويات وغياب الرؤية التربوية ، وعليه فنحن في حاجة ماسة لإيجاد مشروع تربوي ، يهدف إلى سد هذه الفجوة المعرفية لدى طلابنا فيما له علاقة بتحديد خياراتهم المستقبلية تتبناه المؤسسات التعليمة والتربوية والمراكز البحثية المحلية .

التوصيات:

بناءً على ما أسفرت عنه نتائج التحليل فإننا نقدم مجموعة من التوصيات، وهي على النحو الآتي:

- إعادة النظر في محتويات مناهجنا التعليمية وتضمينها مفاهيم التوجيه والإرشاد المهني ومهارات القرن الحادي والعشرين عن طريق مساقات مستقلة أو مساقات مدمجة مع المحتوى التعليمي، التي بمقدورها مساعدة طلاب التعليم الثانوي في اختيار خصصاتهم المهنية المستقبلية.
- بناء مقياس ميول مهنية لطلبة التعليم الثانوي على وفق مقياس هولاند ، سوبر.
- إضافة مساق توجيه وإرشاد مهني في دراسة كلية التربية لجميع التخصصات .

المراجع:

1- بدرخان، سوسن (2006) التربية المهنية مناهج وطرق تدريس، ط (1)، دار جرير ، عمان.
2- قرفي، سمية (2015) خدمات التوجيه والارشاد المهني – الموجهة لتلاميذ التعليم الثانوي من وجهة نظر طلبة الارشاد والتوجيه . رسالة ماجستير في علوم التربية تخصص ارشاد وتوجيه جامعة.
3- دور الإرشاد الأكاديمي في نظام المقررات وعلاقته بالتوجيه المهني لدى عينة https://www.ijohss.com/index.php/IJoHSS/article/view/342
19- أهمية التوجيه المهني في زمن الكورونا--https://qcdc.org.qa/ar/career_guidance/the-importance-and-the.
5- المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربي، (2014)، دليل الإرشاد المهني لطلبة الصفوف 7 – 12 في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج 2014 ، ط (1)، الكويت.
6- عبد الهادي ، جودت عزت والعزة ،سعيد حسني (2007) ، مبادئ التوجيه والارشاد النفسي ، ط (1)، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمَان الأردن.
7- أبو جراد، خليل علي خليل (2019)، دور التوجيه والإرشاد في نشر ثقافة التعليم التقني لدى عينة من طلبة الثانوية العامة بمحافظات غزة ، مجلة أقتصاد المال والأعمال ، المجلد 3، العدد 2، غزة فلسطين.

8- ابو عيطة، سهام درويش (1997) مبادئ الإرشاد النفسي، ط (1)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.

9-التعليم الفني ووعي المجتمع بأهميته في السوق اليمني - صوت الأمل-https://sawt alamal.net/2021/12/28

10- واقع التعليم الفني والمهني في الجمهورية اليمنية – https://jilrc Center.com/archives/ .

11- بن حريز، وفاء ناصر (2023) التوجيه والإرشاد المهني لطلبة التعليم الثانوي من منظور النوع الاجتماعي في محافظة عدن، رسالة ماجستير ، جامعة عدن.

أسماء الباحثين في جامعة عدن الحاصلين على أكبر عدد من الاستشهادات

الرقم	الاسم	التخصص/ الكلية	H-index	عدد الاستشهادات
1	هدى عمر باسليم	أستاذ في طب المجتمع والصحة العامة، كلية الطب والعلوم الصحية	25	20460
2	محمد علي الفاطمي	أستاذ في علم العقاقير، كلية الصيدلة	16	1187
3	خالد سعيد علي	أستاذ في الأحياء الجزيئية،كلية الصيدلة	12	696
4	عبدالقادر محمد عبدالرحمن	أستاذ مشارك في الذكاء الاصطناعي، كلية الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات	11	662
5	محمد أحمد الشقاع	أستاذ مشارك في التيقظ الدوائي، كلية الصيدلة	15	559
6	يحيى كداف مانع	أستاذ مساعد في الكيمياء، كلية التربية	15	524
7	جمال عبدالحميد العلوي	أستاذ في أمراض الدم،كلية الطب والعلوم الصحية	11	503
8	علي مثنى بلعيد	استاذ مساعد في الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، كلية الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات	6	334
9	عبدالسلام أحمد الحالمي	طالب دراسات عليا في الصيدلة، الهند	10	287
10	منصور أحمد صالح سالم	طالب دراسات عليا في الكيمياء، الهند	9	238
11	جهاد أحمد يونس	طالب دراسات عليا، ومدرس رياضيات، كلية التربية، عدن	8	221
12	نهج عبدالمجيد علوي	أستاذ مساعد في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة	7	180
13	سالم محفوظ بسيس	أستاذ مشارك في الأحياء، كلية التربية، عدن	8	176
14	مهدي عبدالله دبان	أستاذ في الفيزياء، كلية العلوم	6	157
15	عثمان سعد سعيد الحوشبي	أستاذ في علم تصنيف النبات والنباتات الزهرية، كلية العلوم	8	153